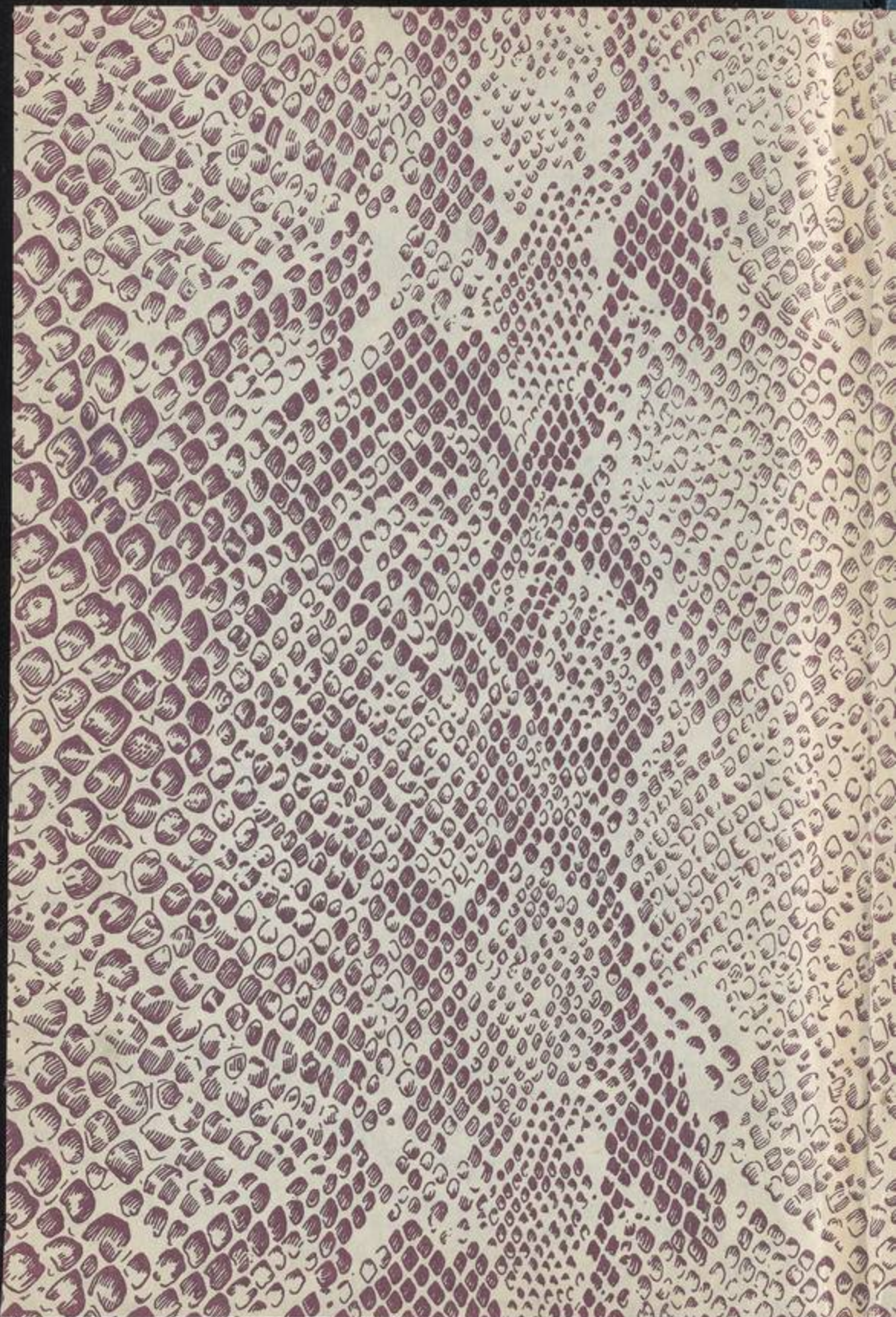
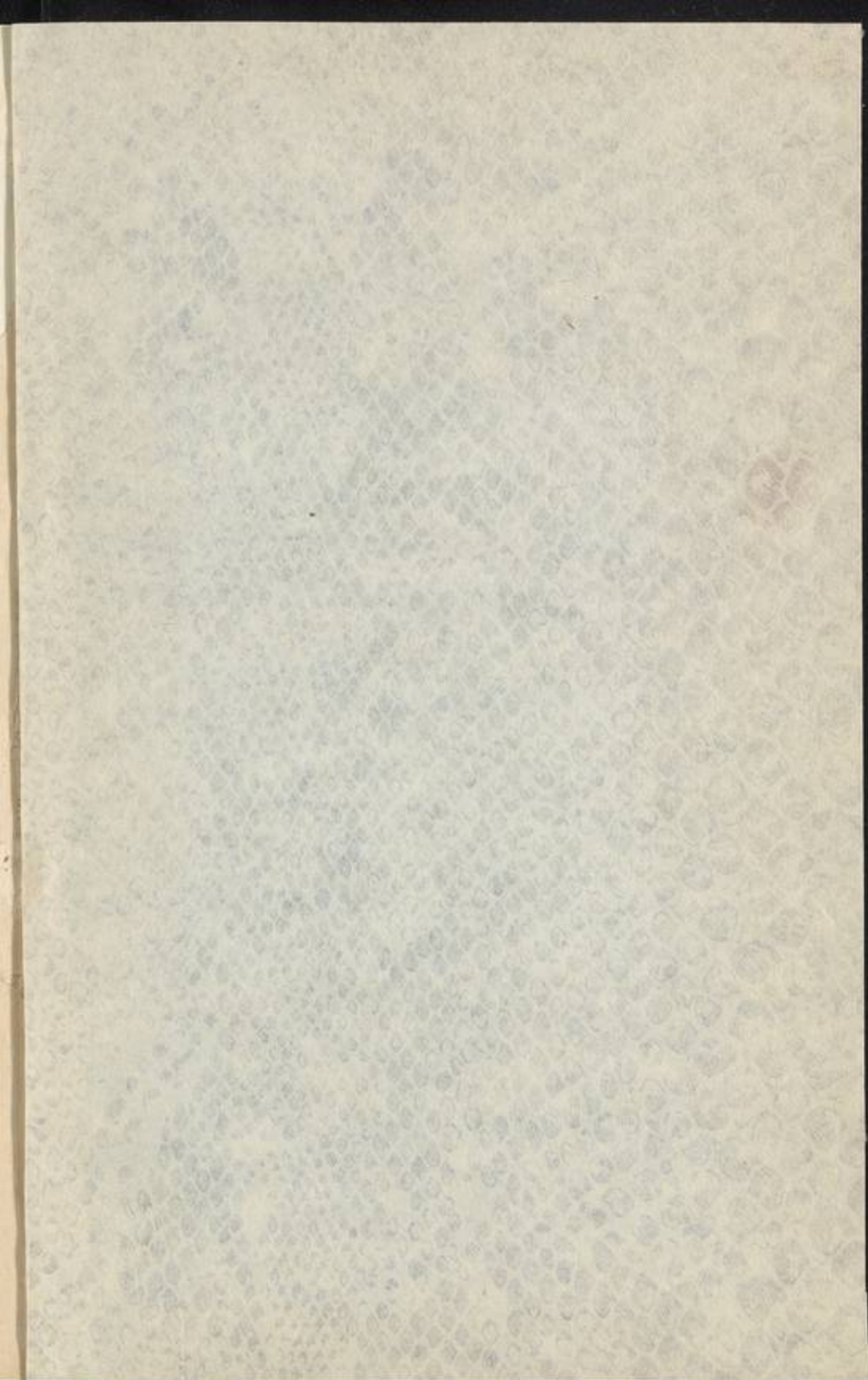


THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY

GENERAL LIBRARY





مفاوضات الانجليز

بشأن المسألة المصرية

بقلم

هاينز الفلعي

مدير جريدة الاخبار

ذو الحجة سنة ١٣٣٩ - اغسطس سنة ١٩٢١

حقوق الطبع محفوظة

D T

82.5

. G 7 .

R 3

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على نبيه الكريم

مقدمة

لو دققنا النظر في أعمال السياسة الانجليزية منذ ان صرفت جهودها لاحتلال مصر وما فعلته عند الاحتلال وبعد الاحتلال لوجدنا انها قائمة على استخدام أساليب الحيل والدهاء وانها ما فتئت تحاول صبغ مركزها الكاذب بصبغة شرعية مستعينة على ذلك بمهارة رجال سياستها لعلها ان القوة لا تجدى في هذا السبيل شيئاً

ولقد كانت تخطو خطواتها في شؤون مصر وتتخلص من الدول التي تنافسها واحدة بعد أخرى بفضل مناوراتها السياسية لا بفضل أساطيلها وجيوشها

على انها اذا تخلصت من العقبات التي كانت أوروبا تضعها في سبيلها فانها لم تستطع أن تتخلص من المقاومة الوطنية التي تأصلت روحها في

نفس الأمة المصرية بل ذهبت كل مناورات الانجليز سدى سواء في ذلك أساليب الشدة أو وسائل اللين

فلما أعيتها الحيل ظنت أخيراً ان سلاح المفاوضة قد يمكنها مما استعصى عليها تحقيقه فقامت ضجة في البلاد حول هذا الموضوع وذهب الناس فيه مذاهب شتى

وقدرجعنا بصرنا الى ماضى السياسة الانجليزية معنا فأملت علينا هذه النظرات ما أملت من الدعوة الى اتباع سياسة الحذر وعدم الدخول في مفاوضة مع الانجليز الا اذا كان لها أساس صريح يتفق مع أمانتنا القومية وهى الاستقلال التام لمصر والسودان

ولكن هذه الدعوة صادفت من المقاومة مصادفت فلما سكنت الضجة أو كادت رأينا أن نكتب مقالات متتابعة نشرح فيها تاريخ المفاوضات الانجليزية بشأن المسألة المصرية منذ سنة ١٨٨٢ فان فيها من جهة تذكيراً بحوادث التاريخ التى يجب على كل مصرى ان يحيط بها علماً كما انها من الجهة الأخرى مملوءة بكثير من العبر التى يجب أن تكون لنا مرشداً فى طريقنا السياسى وفى جهوداتنا الوطنية وفى وسائل العمل مع السياسيين الانجليز

نعم ان مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية منذ وقع الاحتلال تدلنا دلالة صريحة على ان خير سياسة نتبعها ونسير عليها فى حاضرنا ومستقبلنا انما هى سياسة الحيطة والحذر حتى لا نزل قدم بعد ثبوتها وحتى لا يأخذ الانجليز منا بالدهاء والحيلة مالم يأخذوه بالقوة والشدة

ولقد تفضل الكثيرون فأدلوأ الينا برغبتهم في جمع هذه المقالات
في كتاب خاص فبادرنا الى اجابة رغبتهم شاكرين لهم حسن ظنهم
وليس لنا من غاية الا خدمة هذا الوطن العزيز وتمديد كل ما في استطاعتنا
لنصرة القضية المقدسة قضية الاستقلال التام
نسأل الله أن يتولانا بتوفيقه وأن يحقق أمانى البلاد القومية فتدق
ساعة الحرية ويحقق علمها فوق جميع الربوع
انه لما نقول سميع مجيب

أمين الرافعى

القاهرة في ١٤ ذى الحجة سنة ١٣٣٩

١٨ أغسطس سنة ١٩٢١

بعد تسعة وثلاثين عاماً

ذكرى ضرب الاسكندرية

منذ أيام قلائل احتفلت الامة الامريكية بعيد حريتها واستقلالها
وبعد أيام قلائل تحتفل الامة الفرنسية بذكرى ثورتها الكبرى وعيد
تخاضها من نير الاستعباد والاستبداد وهكذا لا يأتي شهر يوليه من
كل عام الا وتذكر فيه كثير من الشعوب أيام مجدها وعزها أما مصر
المحزونة مصر المتألمة مصر المحرومة من حقوقها مصر التي تألبت عليها
الظروف السيئة مصر التي أرهقها الأجنبي بحكمه فقد مضى عليها الآن
تسعة وثلاثون عاماً وهي تستقبل شهر يوليه بغير الاستقبال الذي اعتادته
الامم السعيدة المتمتعة باستقلالها في مثل هذا الشهر أطلق الانجليز
قنابلهم على مدينة الاسكندرية الهادئة فكانت كل قبلة بمثابة معول
يهدم معاقل استقلالنا ويقوض أركان حريتنا

في مثل هذا الشهر مثلت السياسة الاستعمارية تلك المأساة المحزنة
التي تداس فيها الحقوق الشرعية باسم القوة الغشومة وتهان فيها كرامة
الحرية المقدسة باسم السيف والمدفع

لم تكن مصر خصماً ل أحد ولم تشهر حرباً على أحد ولم تحاول اضراراً
بأحد ولكن السياسة الانجليزية التي تستهين بحقوق الشعوب الضعيفة
أبت الا أن تتخذ من مصر ذلك الخصم المحارب بل ذلك المعتدى الذي

يهدد اسطولها ! ! فصوبت مدافع ذلك الاسطول لتدمر عاصمة البلاد
الثانية وهي ما أرادت أن تنال من القلاع والمنازل وانما أرادت أن تخنق
حرية شعب بأسره خدمة لمطامعها الاستعمارية

فعلت ذلك على ملاء من العالم جميعه وقد كان عملا ظالما فلم يحرك أحد
سا كندا للاحتجاج على هذا العمل ولم تقل الدول كلمة بل ترك الجميع مصر
فريسة في يد القوة الاستعمارية ولم تحاول فرنسا أن تتدخل في الأمر بل
أسرعت بسحب أسطولها من ميناء الاسكندرية قبل أن تقع هذه
المأساة التي لم تقف نتائجها عند ازهاق الأرواح البريئة المسالمة بل ازهت
في سبيلها ما هو أعز من الأرواح والنفوس . أزهق في سبيلها استقلال
أمة كانت تريد أن تعيش في صفاء مع جميع الشعوب فحال ظلم الاستعمار
بينها وبين ذلك الحق الطبيعي لكل أمم العالم

السياسة الانجليزية ومذبحة الاسكندرية

كانت إنجلترا من أشد الدول معارضة في حفر قناة السويس وقد
حاولت بجميع الطرق أن تعرقل هذا المشروع فلم تفلح فلما أصبح المرور
من القناة أمراً واقعاً واتصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر انصرفت جهود
إنجلترا الى وضع يدها على مصر وأخذت تتحين الفرص لتنفيذ هذه السياسة
وكانت مذبحة الاسكندرية التي وقعت في ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ أول حجر
أساسي في بناء الخطة التي رسمها الانجليز لأنفسهم وقد كتب كثير من
المؤرخين بما يفيد أن للسياسة الانجليزية ضلعاً في هذه المذبحة على أن
ما وقع من الانجليز بعد هذه المذبحة لم يدع مجالاً للشك في نياتهم نحو مصر

فقد أخذ قناصلهم ورعاياهم يغادرون نجر الاسكندرية ومن ذلك ان السير مالت قنصلهم الجنرال انتقل في اليوم الثاني والعشرين من شهر يونيه الى البحر وأقام في الباخرة (مونغليا) الى اليوم السابع والعشرين ثم سافر الى برنديزي بدعوى المرض !!

وفي ٢٥ يونيه غادر المستر كوكس قنصل نجلترا في الاسكندرية أعمال القنصلية بنفس حجة زميله ثم تبعه المستر كالفر بدعوى المرض أيضا ولم يلبث المستر بورج قنصل نجلترا في القاهرة حتى مثل دور من سبقه

مؤتمر الاستانة

وفي خلال ذلك كان مؤتمر الاستانة منعقدا وكان اللورد دوفرين يعمل فيه بنشاط خدمة الخطة المنوى القيام بها ففي ٢٧ يونيه قرر هذا المؤتمر بناء على اقتراح قنصل ايطاليا « انه في مدة انعقاد المؤتمر لا يجوز لأى دولة ان تتدخل في مصر بمفردها » وكان هذا القرار مما يعرف سياسة نجلترا التي كان اللورد دوفرين عالماً بتفاصيلها فما زال المندوب الانجليزي يقنع بقية أعضاء المؤتمر بتعديل هذا القرار حتى ظفر منهم بأضافة جملة اليه وهي « الا في الاحوال القهرية » وما كاد المؤتمر يقر هذا التعديل حتى سرى عن اللورد دوفرين لانه ففتح الطريق لسياسة دولته وأزال ما كان يعترضها من العقبات عند ما تدق ساعة الهجوم الخطير

على ان المؤتمر عاد في جلسته السابعة وقرر تدخل تركيا في مصر لقمع الفتنة بجنودها وكان ذلك في اليوم السادس من شهر يوليه وهذا نص القرار الذي أرسل الى وزارات خارجية الدول يومئذ « تقرر ان ياجأ الى

الباب العالى ويطلب منه التدخل فى مصر اما مدة بقاء الجيش العثمانى فى مصر فتكون ثلاثة أشهر الا اذا طلب الخديوى مدها الى أجل تتفق على تحديده الدولة العلية مع الدول الاوروبية وحكومة مصر ويعين قادة هذا الجيش بالاتحاد من الآن مع الخديوى أمامصاريف التجريده فعلى مصر الخ الخ

ولكن هذا القرار لم ينفذ وقد احيط عدم تنفيذه بكثير من الاسرار التى لا يزال المؤرخون مختلفين عليها وسواء اكان للسياسة الانجليزية يد فى ذلك أم لم يكن لها تأثير فقد لوحظ منذ ذلك الوقت ان الانجليز تركوا سياسة التباطؤ والعمل فى الخفاء وأخذوا يعملون جهاراً وبسرعة وبغير تردد خوفاً من حدوث ظروف جديدة قد تعرقل مساعيهم

بلاغ الاميرال سيمور

ولذلك بادر الاميرال سيمور قائد الاسطول الانجليزى فى الاسكندرية فأرسل بلاغا الى الحكومة المصرية يزعم فيه ان العرايين يمحسون قلاع الثغر وحيث ان هذا التحصين يهدد بوارجه !! فلا مندوحة عن الكف عنه والا فان الاساطيل الانجليزية لا تتردد فى اطلاق النار على هذه القلاع وتنسفها نسفا

وقد كان هذا العذر واهياً لان أساطيل الدول الاخرى كانت قائمة فى الميناء ولم تزعم ان هناك أى خطر عليها بل ان اللورد جرنفيل نفسه صرح فى يوم ٦ يوليه للمسيو تيسو قنصل فرنسا فى لندره وقتئذ بان استعدادات المصريين لا تؤثر شيئاً فى الاسطول الانجليزى

رد الحكومة المصرية

على أن الحكومة المصرية ردت على هذا البلاغ رداً حكيماً قالت فيه :
« ان مصر لم تفعل شيئاً يبرر ارسال الاساطيل الى مياهاها ولم تقدم
الحكومة على عمل يستوجب ما طلبه الاميرال سيمور فان الحصون
باقية على الحالة التي كانت عليها عند وصول الاساطيل ولم يصنع بها شيء
سوى ترميمات ضرورية تقيها الهدم وزيادة على ذلك فاننا الآن في بلادنا
فيحق لنا ويجب علينا أن نستعد لرد عادية كل من يسعى في تكدير علائق
السلام ولا يمكن مصر ما دامت متمتعة بحقوقها ومحافضة على شرفها أن
تسلم حصناً واحداً من حصونها ولا مدفعاً من مدافعها الا اذا ارغمت
عليه بالقوة وهي تحتج على تصريحائك التي أعلنتها اليوم وتلقى مسئولية
كل النتائج التي تحدث من اطلاق القنابل أو مهاجمة الاساطيل على الامة
التي تطلق أول قذيفة في أوقات السلم على مدينة الاسكندرية الهادئة
خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد الحربية »

كان هذا صوت مصر الذي ارتفع يومئذ لرد عادية المعتدين وهو
صرت يؤيده الحق والعدل ، يؤيده السلام والوئام ، يؤيده الاشفاق على
الارواح البريئة ، يؤيده القانون والمعاهدات ولكنه مع ذلك لم يحرك
قلب السياسة . لان السياسة لا قلب لها وذهب صرخة في الفضاء وأبت
القوة الغشومة الا ان تنفذ ما ربهها التي لا يؤيدها سوى رغبة ظلم الشعوب
وارادة انتهاك الحقوق

ولذلك ما كادت شمس يوم ١١ يولييه تشرق حتى أفل بشروقها نجم

حريتنا فقد استباححت القوة في ذلك اليوم المشؤوم كل وسائل الاعتداء والتخريب والتدمير والقتل والفتك لتتغاب على حقنا فكانت ارواح المصريين تصعد الى بارئها وهي تسأله ان ينتقم من كل معتد على استقلال البلاد لا يتردد في سفك الدماء لتحقيق غاية واحدة هي اذلال الشعوب واستعبادها .

نعم لقد كان هذا اليوم الأسود مملوءاً بالحوادث التي ادمت قلب كل مصرى وباتت ذكراه منقوشة في النفوس تنادى كل ابناء النيل بأن الحكم الاجنبى لا يورث البلاد الا الذل والعار وانه لا حياة لامة الا في ظل حريتها واستقلالها

حوادث ضرب الاسكندرية

دقت الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء ١١ يوليه فدق قلب مصر دقات سريعة لم يسمعها احد في وسط ذلك الدوى الهائل الذي أحدثه اطلاق القنابل من البوارج الانجليزية التي اصطفت خارج الميناء لتدمر كل شيء أمامها لا دفاعاً عن شرف انجارتا ولا ذوداً عن مصالحها ولا في سبيل استرداد حق من حقوقها وانما لغاية أخرى هي خدمة المطامع الاستعمارية التي لا تتردد في اكتساح الشعوب الضعيفة والتحكم فيها مادام هذا الامر غير عسير عليها .

ولو كانت قلاع الاسكندرية محصنة تحصيناً قوياً وبها مدافع تحشى مقذوفاتها او لو كان لمصر بحرية قوية لما أجتراً الاسطول الانجليزى أن يقدم على خرق القوانين الدولية ومهاجمة الشعب الهادىء في داره ولكن

السياسة الانجليزية كانت عالمة بضعف الحصون وبعدم تعرض الاساطيل للخطر من جراء المدافع المصرية فخلقت الاسباب الواهية لتتشب أظفارها في عنق المصريين ولم يكن يحتاجها أى شك في أن مهمة اسكات قلاع الاسكندرية ليست من الصعوبة في شيء كما أنها لا تكسب القام بها فخارا ولا شرفا ولا يصح ان يوصف صاحبها بالشجاعة والاقدام ولا بأنه أتى عملا جديراً بأن يتخذ في صفحات التاريخ فهي من المهمات التي تقام لنصرة الظلم ولازهاق الحق بطريق القوة فضلا عن ان التكافؤ مفقود بين قلاع الاسكندرية والاساطيل الانجليزية فالاميرال سيمور كان يحارب بلدا يكاد يكون أعزل من السلاح ولا يصح ان يوصف عمله بالحرب الشرعية ولا بالقتال المباح وانما هي مأساة كانت تمثلها السياسة الاستعمارية لتصرع الحق بغير مبالاة بعد ماتا كدت ان هذا الحق لا ينصره أحد ولا تؤيده قوة

ولقد كانت السياسة الانجليزية على بينة من فظاعة عملها حين قررت الاقدام عليه ولم يكن يخفى عليها ما يحدثه من الاثار السيئة ولذلك حاولت قبل ارتكابه ان تحذر اعصاب العالم فأرسل اللورد جرنفيل وزير خارجية إنجلترا الى سفراء حكومته في الخارج رسالة برقية في اليوم العاشر من شهر يوليه أى قبيل وقوع المأساة بساعات معدودة جاء فيها ما يلي :

«بناء على رسالتى التلغرافية المرسلة اليكم مساء أمس أخبروا الحكومة التي أنتم نائبون لديها عن حكومتنا ان ما سيجريه اميرالنا سيمور بالاسكندرية لا يكون الا من قبيل الدفاع والحماية عن الاسطول ولسوء الحظ لا ترى بدأ من ذلك غير اننا مع ذلك نصرح انه ليس لنا أرب

خفي أونية غير بينة وقد اوضح لنا من تقرير أميرنا ان حكام الاسكندرية قد استمروا على تحصين القلاع والاستحكامات مظهرين لنا العدوان والبغضاء بالرغم من نواهي الحضرة الشاهانية وأوامرها الصادرة لهم بالكف عن النظار بالامور العدوانية وخلافا لارادة الخديو واما أبوده لنا مرارا من انهم مسلمون مصافحون»

ولاجل ان يخدم حكومة الاستانة أضاف اللورد جرنفيل الى الرسالة التي بعث بها الى اللورد دو فرين العبارة الآتية التي لم ترد في الرسائل الاخرى وهي

«وهذا حرصا منا على مصالحة الجناب الشاهاني الذي خالف النائرون أوامره ونبدوا مشوراته ووصاياها»

بذلك أرادت السياسة الانجليزية أن تبرر عملها الفظيع بحجة الدفاع عن الخديو والساطان !! وعن اسطولها الذي تهدده حصون الاسكندرية !! وهي من جهة اخرى لاتخجل من القول بانه لم يكن لها ما رب خفي ولا نية غير بينة !!

وتلك أ كذوبة كبرى من كاذيب السياسة الاستعمارية التي لاتأنف من استخدام مختلف الوسائل تحقيقا لغرضها النهائي

فقد كانت الدوائر السياسية في فرنسا وغيرها من بلدان أوروبا تعلم حقيقة نيات انجلترا نحو مصر . كانت تعلم أنها تريد وضع يدها على البلاد واذا كان اللورد جرنفيل لم يشأ الافصاح عن ذلك وقتئذ فقد أتت جريدة التيمس الا ان تقول الحقيقة اذ كتبت في ذلك العهد مقالا ضافيا ذهبت فيه الى ان انجلترا التي عملت بمفردها وتحت مسؤوليتها أصبح لها الحق في

ان تراقب شئون البلد الذى اتقذته!! وتفصل في مستقبله ثم أخذت تتوقع ان تحكم مصر بالطريقة التى تحكم بها الهند!! ومع ذلك يقول اللورد جرنفيل ان السياسة الانجليزية لا ترمى لغرض خفى وإنما ترمى لحماية الاسطول وللدفاع عن الخديوى والسلطان! وهى معاذير يابجأ الاستعماريون الى مثلها ليصرفوا الانظار عن حقيقة ما يرمون اليه

والا فاذا كان اللورد جرنفيل صادقا في دعواه فلماذا بقي الانجليز الى الآن في مصر وهل لا تزال قلاع الاسكندرية تهدد الاسطول الانجليزى للآن؟ اللهم انها كاذيب السياسة التى لا تحترم الا القوة اما الحق المطلق فليس له لديها نفوذ ولا تأثير وهى لا تتردد في ان تطأه بأقدامها مادام صوت الاستعمار ينادى بذلك



بدأ ضرب الاسكندرية فى الساعة السابعة صباحا واستمر الى منتصف الساعة السادسة مساء فسكنت قلاع الاسكندرية سكونا أبدأ لانها لم تقو على قتال ذلك الاسطول الذى كان مؤلفا من ثمانى مدرعات كبرى ومن خمس سفن مدفعية وقد ورد فى أحد التقارير الحربية عن الحادثة أن المدافع المصرية أضرت ببعض السفن الانجليزية بالرغم من قلة الاحكام والاجادة فى إطلاقها فأصيبت المدرعة (انفسيبل) بعدة قتال عطلت الاجزاء غير المدرعة منها وأصيبت المدرعة (سلطان) بثلاث وعشرين اصابة اتلفت صواريخها ومدخنتها وخرقت قنبلتان الجدران غير المدرعة منها وتعطلت زوارق المدرعة (انفلكسيبل) وتعطل مدفع فى المدرعة (بنيلوب) ومدفعان فى المدرعة (الكسندره) وكانت المدرعة (سوبرب)

أكثر البوارج الانجليزية تعطيلاً أما السفن المدفعية الانجليزية فلم تصب
بضر يذكر

هذا من جهة البوارج اما من جهة اصابات البحارة فكانت جملة
الخسائر خمسة قتلى وتسعة عشر جريحاً

ضجت السياسة الانجليزية بهذه الخسارة الثافية في مقابل ذلك القلاع
المصرية كلها وقد قتل من المصريين في خلال هذه الفظائع نحو الفين على
مارواه بعض مراسلي الصحف الاجنبية وقتئذ ثم فقدت البلاد ما هو آمن
وأعلى من القلاع ومدافعها ومن الناس وأرواحهم : فقدت استقلالها وحريتها
وقد بقيت جثث الجنود المصرية في القلاع اياماً متوالية حتى تعفنت
وكان الهواء يحمل رائحتها فيتأذى منها سكان الجهات المجاورة كما بقيت
جثث الكثيرين من غير الجنود مطروحة في الشوارع تحوم الكلاب
حولها دون أن يفكر أحد في نقلها

وقصارى القول أن هذا اليوم المشئوم كان فاتحة عهد كله شقاء لمصر
والمصريين واذا كان ثمة ما يدعو للتعزية فذلك أن السياسة الانجليزية
لم تستطع لا بأساطيلها ولا بمدافعها ولا بقوة بطشها ولا بمناوراتها ولا بجيها
أن تنال سوءاً من الوطنية المصرية. نعم انهدكت الحصون ونسفت القلاع
وازهقت الارواح ولكنها لم تتمكن ولن تتمكن من اخماد الشعور القومى
ولا من اطفاء جذوة الوطنية الملتبها في صدر كل مصرى وستظل هذه الجذوة
مشتعلة تنير للمصريين طريق العمل لاستقلالهم حتى يبلغوا اغايتهم الشريفة
واذا كان الباطل قد انتصر بتأييد القوة فليس هذا الانتصار الا
مؤقتاً ولا بد للحق من يوم تلعوف فيه كلمته وتخفق رايته على رأس مصر وأبنائها

كيف تخلصت السياسة الانجليزية من خصومها بعد ضرب الاسكندرية

ضربت إنجلترا ضربتها الاولى في ١١ يولييه تحت تأثير الاطماع
الاستعمارية وهي عالمة بخطورة هذه الضربة وقسوة حكم التاريخ عليها
لفظاعتها ولما فيها من خرق قوانين العدالة ونقايد الحروب واحكام
المعاهدات والاتفاقات الدولية. وقد كانت هذه الضربة فاتحة لسياسة
جديدة يراد تنفيذها الى النهاية وهي سياسة الانفراد بالعمل في مصر
واكن يظهر أن صدى هذه المأساة في أوروبا أحدث تأثيراً سيئاً عاماً
فازعجت إنجلترا نفسها وأرادت أن لا تخطو خطوة أخرى الى الامام
بمفردها خوفاً من اغضاب بعض الدول الاوربية فاختطت لنفسها خطة
جديدة هي خطة الملاينة والمحاسنة حيال دول أوروبا وأظهرت من جهة
أخرى أنها تريد الاعتماد على مؤتمر الاستانة لحل مشكلة مصر كما أظهرت
أنها لا تبغى الانفصال عن فرنسا بل على العكس تريد أن تعمل معها الى جانبها
نعم ان السياسة الانجليزية كانت تعلم حق العلم ان اشترك الغير معها
في مسألة مصر يعرفل مساعيها الاستعمارية ويحول دون تحقيق الغاية التي
تطمح اليها ولكنهم لم تجد محيصاً من أن تظهر في هذا المظهر مظهر الكاره
للاستئثار والانفراد المحب للاشراك والاتفاق مع المجموع الاوربي الذي
كان يملك وحده التدخل في شئون مصر

ظهرت إنجلترا في هذا المظهر الخداع دون أن تدع الفرصة تضيع
فقد كان ساستها يعملون في الخفاء ليحملوا الدول على أن يكون التنحي

من جانبها هي لا من جانب إنجلترا وتكون النتيجة ان إنجلترا تعود الى العمل
بسياسة الانفراد لا من تلقاء نفسها ولكن بسبب انسحاب الغير من
ميدان العمل

على ان الظروف نفسها كانت في مصالحة إنجلترا من بعض الوجوه
وقد عرف ساستها كيف يستفيدون من هذه الظروف لتحقيق اطماعهم
واذا نظرنا الى العوامل التي كان لها أثر في المسألة المصرية وقتئذ
وجدنا ان أهم العقبات التي كان من شأنها عرقلة السياسة الانجليزية كانت
تأتي من قبل فرنسا أولا وتركيا ثانيا
ولنبحث الآن كيف تخلصت السياسة الانجليزية من هذه العقبات

سياسة فرنسا

في المسألة المصرية

لم تكن سياسة فرنسا في المسألة المصرية خلال الحوادث العراقية
على شيء من الحكمة والحزم وذلك راجع الى عدة أسباب
اولا - ضعف القابضين على زمام السياسة الخارجية الفرنسية
ثانيا - كثرة تقارب الوزارات وتغير وزراء الخارجية
ثالثا - عدم اهتمام فرنسا بشؤون الشرق وقتئذ لان فكرها كان
منصرفا الى ألمانيا لقرب عهدتها بالحرب السبعينية التي حلت فيها الهزيمة
بجنودها فكانت تخشى اذا هي وجهت عنايتها الى الشرق واشتبكت في

أى حرب تقع فيه أن تعتمد المانيا الى انتهاز الفرصة والى معاودة الهجوم عليها
ولقد فقدت مصر نصيراً لها في شخص جيمتا الذي يذهب كثير من
المؤرخين الى أنه لو بقى قابضاً على زمام السياسة الفرنسية في ذلك العصر
لتطورت المسألة المصرية تطوراً آخر يعرقل مساعي إنجلترا

ولذلك ما كاد هذا الوزير يقبض على زمام حكومته في أواخر عام
١٨٨١ حتى بادر الى فتح باب المسألة المصرية مع إنجلترا وقد كانت الحكومة
الانجليزية تحشى الدخول معه في هذا الميدان واحس اللورد جرنفيل وقتئذ
بانه اذا قبل مناصلته خرجت السياسة الانجليزية من هذه المناصلة مهزومة
وضاعت مصر من يدها فأخذ الوزير الانجليزي يماطل ويسوف وقد
ساعده على هذه الماطلة أنه كان عالماً تمام العلم بموقف الاحزاب في فرنسا
وان جيمتا لا يلبث ان يسقط فيستريح منه ومن معاندته وقد سقط الوزير
فعلا في أواخر يناير سنة ١٨٨٢ فخلا الجو للسياسة الانجليزية ولا سيما ان
السيو فرسينيه هو الذي تولى شئون الحكم ولبث في رئاسة الوزارة
الفرنسية الى ٢٩ يولييه من العام نفسه

ولاشك ان إنجلترا صفتت طرباً لهذا التعيين فقد كانت مدة وزارة
فرسينيه هذه هي اشد الازمنة سوءاً على فرنسا وعلى مصر بينما كانت
خيراً وبركة على إنجلترا وسياستها حتى ذهب بعض المغالين الى اتهام فرسينيه
بأنه كان رجل إنجلترا وخادم مصالحها ولكن الكثيرين يذهبون الى
ضعف فرسينيه وتردده وتقلبه هو الذي جعل سياسته شؤماً على بلاده
فقد كان له في كل يوم رأى يخالف رأيه السابق وتكفي مجرد نظرة بسيطة
الى الكتب الزرقاء والصفراء اللوقوف على نموذج من هذه التقلبات الغريبة

في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ كان فرسينيه يرى عدم القيام بأى تدخل
في مصر

وفي ٦ منه كان من أنصار التدخل الاوربي

وفي ١٢ مايو كان يرى ان تتدخل فرنسا وانجلترا وحدهما

وفي ٢٥ مايو كان متردداً في مطالبة الباب العالي بارسال جنود الى

مصر وفاقاً لا اقتراح اللورد جرنفيل في ٢٤ مايو

وفي ٢٧ مايو كان ضد هذا الرأي

وفي ٢٩ منه عاد فقبل اشترك الباب العالي في العمل مع انجلترا وفرنسا

وفي ٣٠ منه اقترح عقد مؤتمر اوروبي

وفي ٣ يونيه كان رأيه ان ترسل تركيا وحدها جنوداً الى مصر

وفي ٥ و ٧ يونيه عدل عن هذا الرأي

وفي ١٧ يونيه عاد الى القول به

وفي ٢٤ يونيه رفض أن يتدخل لحماية قناة السويس

وفي ٥ يوليه رفض أن يتدخل مع انجلترا في مصر

وفي ١٥ يوليه رأى أن يعمل مع انجلترا في قناة السويس

وفي ٢٧ يوليه لم يقبل تدخل تركيا وحدها

وفي ٢٩ يوليه عاد فقبل التدخل مع انجلترا لحماية قناة السويس وطلب

من مجلس النواب الفرنسي فتح اعتمادات لتنفيذ هذه الخطة

هذا هو الرجل الذي كان قابضاً على سياسة فرنسا ومصير مصر في

الوقت الذي كانت فيه انجلترا تعمل على أن تنشأ أظافر هافي مصر وأبنائها

ولقد حاول جبتنا ان يصحح سياسة فرسينيه فلم يفلح وذلك عند

ما صرح الاخير في مجلس النواب يوم ١٨ يوليه بأن فرنسا ترفض رفضاً باتاً ان تتدخل مع انجلترا حريياً في مصر وقد ألقى جيمتا يومئذ خطاباً عظيم الشأن اتهم فيه الوزارة بالضعف والهرب من المسؤولية وقال لرئيسها في ختام خطابه « لا تتكلم هكذا فليس يمثل هذا الكلام يتحدثون عن فرنسا » وقد كاد جيمتا ينجح في حمل الحكومة على اتخاذ سياسة عملية على شيء من النشاط والسداد ولكن كليمنسو عمد الى مناورة تمكن بهامناً تأجيل المناقشة الى جلسة أخرى واسوء حظ مصر لم يستطع جيمتا الحضور في الجلسة التالية يوم ١٩ يوليه لسبب وفاة والدته فخلال الجو لكليمنسو وسادت سياسة الابتعاد والضعف

التخلص من فرنسا

ولما استقر رأى فرسينيه على التدخل أخيراً لحماية قناة السويس وطلب من المجلس فتح اعتماد صغير لذلك تصدى له كليمنسو بخطابه المشهور الذي قاوم فيه هذا العمل أشد مقاومة واستطاع بمهارته السياسية ان يجتذب اليه المجلس فرفض النواب بأغلبية عظمى (٤١٦ ضد ٧٠) الموافقة على هذه الاعتمادات فكان هذا القرار ضربة قاضية على السياسة الفرنسية في الشرق وسقطت على أثره وزارة فرسينيه فقالت الطان يوم سقوطها «لسنا الآن حيال أزمة وزارية وانما نحن حيال أزمة تتعلق بتاريخنا الوطني » وقالت أيضاً « أن فرنسا أتت أمراً هو أشبه الأشياء بالافلاس ومثلها مثل الذي شعر بحاجة الى تسوية حساباته لينفض يده من كل عمل وما هذا الموقف الا موقف ذلة يؤلم الذين يقدرون معنى الشرف الوطني »

ولكن فرنسا لم تنسر الصفقة وحدها بل خسرت مصر أيضا في هذا الموقف عاملا كبيرا من عوامل نجاحها وأصبح الطريق مفتوحا أمام إنجلترا لأنها تخاصت من أكبر منافس لها ولم يبق أمامها الا ايطاليا وتركيا فتحوات نحوهما بجيوشها السياسية وبمناوراتها والأعيانها وجميع معدات الخداع التي ألفت استخدامها

وسنشرح هذه الحوادث فيما يلي مرددين ما قاله المجاهدون من قبلنا في سبيل استقلالهم وهو

« ان الكتاب التاريخي لتلك الايام المحزنة سيظل مفتوحا أمام أعيننا ولقد قرأنا صحفه بكل شغف وقلوبنا تكاد تنفطر حزنا فرأيناه يقول لرجال الغد في كل سطر من سطورهِ « لا تنسوا أبداً »

بعد التخلص من فرنسا

كانت السياسة الانجليزية ترمي الى الانفراد بالعمل في مصر ولذلك تالقت بالارتياح والسرور قرار مجلس النواب الفرنسي الذي قضى برفض الاعتمادات المالية التي طلبها المسيو فرسينيه ومقدارها ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك وقد كانت هذه الاعتمادات مخصصة لحماية قناة السويس كما شرحتنا ذلك فيما تقدم

ومن غريب المصادفات انه في الوقت الذي رفض فيه مجلس نواب فرنسا هذه الاعتمادات كان مجلس عموم إنجلترا يتناقش في اعتمادات أكبر شأننا من هذه بقصد تمكين الحكومة الانجليزية من اعداد المعدات الحربية التي تجعلها قادرة على التدخل في مصر وكان مجموع الاعتمادات المطلوبة ٢٣٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه انجليزي اي ٥٧٥.٠٠٠.٠٠٠ فرنك فلم يتردد

النواب الانجليز في التصديق عليها تاركين لحكومتهم السلطة المطلقة
في تقرير ماتراه واجبا في تلك الحوادث الخطيرة
حتى انه عند عرض هذه الاعتمادات كان المستر غلادستون غائبا
فقام المستر تشيلدرس وزير الحربية وطلب الموافقة على ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه
للائفاق على الحملة العسكرية ولكن لم تكدمر بضع دقائق على هذا
الطلب حتى عاد وزير الحربية الى الكلام قائلا انه أخطأ عند تلاوة الرقم
المطلوب وانقص منه مليوناً من الجنيهات على ان حقيقة المبلغ هو
٢٣٠٠٠٠٠٠ لا ١٣٠٠٠٠٠٠ فلم يتغير رأى المجلس بل وافق على الاعتماد
كاه بنفس الحماسة التي كان أبدأها عند ما عرض عليه مبلغ أقل قيمة من
المبلغ الاخير

هذه كانت روح النواب الانجليز وقتئذ وهي روح مناقضة تمام
المناقضة لروح التي أظهرها نواب فرنسا والتي دلت على ان السياسة
الفرنسية تريد ان تنفض يدها من مسألة مصر تاركة الجو خاليا لانجلترا
ولم تستطع الصحف الانجليزية وقتئذ ان تخفي سرورها من خطة فرنسا
فقاتل جريدة ستاندرد ان هذا القرار معناد ان فرنسا لا تريد ان يكون
لها وجود في ميدان السياسة الشرقية وقالت الديلي تلغراف ان هذا القرار
ينطوى على ان فرنسا تثق في انجلترا ثقة غير محدودة وان المصالح الفرنسية
في مصر وفي قناة السويس يمكن ان يعهد بها الى ايدي الانجليز

أما جريدة التيمس فانها أخذت تكتب عن فرنسا بسخرية واستهزاء
فقد كانت قبل هذه الحادثة بأيام قلائل تنصح للحكومة الانجليزية ببسط
حمايتها على مصر في الحال فلما أصدر مجلس نواب فرنسا هذا القرار أخذت

تقول للفرنسيين « ان الانجليز متى اتموا مهمة التمدين في وادى النيل لا يترددون في دعوة حليفهم القديمة فرنسا الى الاشتراك معهم في الغنيمة » !! وكان هذا شأن الصحف الالمانية أيضا فانها أخذت تسخر من ضعف فرنسا ومن تخوفاتها وكتبت جريدة ناسيونال زيتونج وقتئذ مقالا ذهب فيه الى تشبيه فرنسا بمن يلقي نفسه في النهر خوفا من البلبل الذي يصيبه من المطر !!

وقد أرادت الحكومة الانجليزية ان تحجب عن العالم حقيقة أغراضها ولا سيما بعد ان خلا جو العمل لها فأخذ جلاستون يصرح بتصريحاته المشهورة التي يقول في بعضها « انه لا يرمى الاى غرض خاص بل ينوى فقط اعادة الامن الى نصابه ثم عرض التسوية النهائية لمسألة مصر على المجموع الاوربي »

وقد كتب المشتغلون بمسألة مصر وقتئذ بما يفيد ان هذه التصريحات وأشباهاها لم يكن يراد بها الا خدر أعصاب الدول الاخرى وقال بعضهم اننا لو سامنا جلاستون لاصدق جلاستون وبان هذه كانت نياته فان جلاستون لم يكن الوزارة الانجليزية كلها فقد لاحظ الكونت دوني « ان بعض الوزراء الانجليز وفي مقدمتهم المستر جوشن لم يخفوا غرضهم الذي يعملون على تحقيقه وهو بسط الحماية على مصر بعد استتباب الامن فيها وانه كان يخشى ان جلاستون وجرنفيل لا يتمكنان الى النهاية من اتباع سياسة النزاهة التي كانا يعربان عنها امام بلادهما » (١)

(١) المستندات السياسية تاغراف الكونت دوني في ٣١ يولييه سنة ١٨٨٢

التخلص من إيطاليا

نُخِصَتْ إنجلترا من فرنسا فولت وجهها شطر إيطاليا وأخذت السياسة الإنجليزية يعملون في الخفاء للتخلص من هذه الدولة أيضاً ولكن السياسة العلنية كانت على خلاف ذلك فقد عرضت إنجلترا على إيطاليا ان تشارك في حماية قناة السويس وبعدهم باحثات ومناورات ومفاوضات أعلن السنيور منشي « ان حكومة إيطاليا لا ترى محلاً لهذا التدخل ولا سيما بعد ما قبل الباب العالي دعوة المؤتمر لارسال تجريدة الى مصر على ان رفض إيطاليا لا يعد نهائياً وقد تعدل الحكومة فيما بعد عن هذا الرأي وتغير سياستها اذا كانت خطة تركيا المستقبلية تبرر هذا التغيير »

وقد علق المؤرخ بيوفيس في كتابه (الفرنسيين والانجليز بمصر) على هذا الحادث بقوله

« ان وزارة جلادستون ما كانت تتمنى بأى حال اشترك إيطاليا معها ولا شك انها مادعتها لهذا الاشتراك الا من قبيل الشكل والصورة فقط ولاجل ان تظهر في مظهر المحاسنة لاوروبا »

ولقد كتب اللورد جرنفيل يوم علم بتنحي إيطاليا يقول « تلقيت من السنيور مينابري نبأ رفض إيطاليا الاشتراك في التدخل فلأني ذلك سروراً. ولقد قننا بما كان واجبا وأظهرنا اننا كنا مستعدين لقبول شركاء »

هذه كانت خطة إنجلترا في حوادث مصر فهي كانت ترمي الى التعمية وذو الرماد في العيون حتى لا يقال انها تمسك بالانفرد في العمل ولكن امانيتها ومساعدتها كانت منصرفة لابعاد غيرها من الدول

ولا يخفى ان الخطأ الاول الذى مكن انجلترا من اتباع هذه السياسة يرجع الى فرنسا وضعف سياستها وقد شرحتنا حقيقة هذا الخطأ ومسئولية فرسينيه فيه ولكن الاخير يحاول أن يدافع عن سياسته في كتابه الذى وضعه على المسألة المصرية وهذا الدفاع يتلخص فيما يلي :

« ان انجلترا لم تكن قد خطت الخطوة الحاسمة يوم أصدر مجلس النواب قراره برفض الاعتمادات وان تردد المجلس هو الذى فتح الطريق للسياسة الانجليزية وترك ميدان العمل حراً أمامها وقد كان فى استطاعة الوزارة التى خلفتني أن تفتح مسألة الاعتمادات من جديد لتتمكن من الاشتراك فى التدخل وليست هذه أول مرة رفضت فيها اعتمادات مقدمة من وزارة ثم تقرر قبولها عند تقديمها من وزارة أخرى ويكفى فى ذلك تغيير مبلغ الاعتمادات ولو تغييراً طفيفاً ولكن شيئاً من ذلك لم يقع لان الوزراء ظنوا انهم لا يحصلون على أغلبية تقررهم وقد كان مسيو دكارك (رئيس الوزارة الذى جاء بعد فرسينيه) اكثر تردداً وتحفظاً منى

على ان سياسة المانيا لها ضلع من المسؤولية فقد كان بسمرك بمثابة الحاكم المطلق فى القارة الاوروبية وكان يكفى أن يقول كلمة لتنوب فرنسا وانجلترا عن أوروبا فى التدخل فى مصر ولكنه لم يفعل والظاهر انه كان يفترض أن تدخل انجلترا وحدها فى مصر من شأنه إيجاد البغضاء بين الانجليز والفرنسيين ولكنه أساء الافتراض فقد كانت النتيجة ان انجلترا وفرنسا اقتربتا من بعضهما وبقيت انجلترا قابضة على مركز ممتاز يهدد مصالح المانيا كما يهدد مصالح الامم الأخرى »

هذه خلاصة دفاع فرسينيه عن سياسته ولكن عاده عاد في موضع آخر من كتابه فاعترف بأن إنجلترا خدعت العالم بسياستها ولم تبر بوعودها لانها قبل أن توجه حملتها الحربية وقبل ان تنتهك حرمة الاراضى المصرية أعلنت على ملا من العالم بأسره ان تسوية المسألة المصرية نهائياً من حقوق أوروبا وقد أرادت بهذا الاعلان أن تضمن حياد الدول الأخرى وتنجو من المشاكل الدولية ومع ذلك فانه يعتبر عقداً ذا طرفين ولا شك ان عدم تنفيذه من قبل الانجليز يلحق الضرر بأروبا عامة وبفرنسا خاصة

ونحن مع عدم تعرضنا لدفاع فرسينيه عن سياسته لانرى بدأ من اثبات هذه الواقعة وهى ان سياسة إنجلترا فى مصر كانت منذ البدء قائمة على الخداع والتزوير فهى سياسة باطلة من الوجهة القانونية الدولية فضلاً عما فيها من الاعتداء على حقوق شعب بأسره ولا جرم ان سياسة هذا شأنها لا يمكن ان يقام لها وزن من أية وجهة من الجهات فحق مصر فى الاستقلال التام باق الى الابد ولا يمكن ان تؤثر فيه اعمال السياسة التى تنتهك حرمة الحق ولا تعتمد الاعلى الخداع والقوة



التخلص من تركيا

تخلصت إنجلترا من فرنسا وإيطاليا ولكن تركيا كانت باقية فى الميدان وقد كان مؤتمر الاستانة قرر دعوتها لقمع الفتنة برسالة تجريدة الى مصر وأبلغها هذه الدعوة فى منتصف شهر يولييه وبعد تردد وتسوية

أرسل الباب العالي جوابه على هذه الدعوة في ٢٨ يولييه معلنا قبول ارسال جنود الى مصر

ولقد ذهب كثير من الساسة والمؤرخين الى ان تركيا لو كانت تمكنت من ارسال الجنود في الوقت المناسب لما استطاعت السياسة الانجليزية ان تثبت اقدامها في مصر ولكانت المسألة المصرية سارت في طريق غير الطريق الذي انتهجته ولكن عدم ارسال هذه التجريدة هو الذي أجهز على بقية العقبات التي كانت تسد الطريق في وجه السياسة الانجليزية وجعل الجو خاليا امام انجارتا وحدها فقد كانت اوربا تعتقد ان قيام تركيا بهذه المهمة يحول دون انفراد انجارتا بالتدخل فتبقى مسألة مصر مطروحة على بساط البحث ولا سيما ان تدخل تركيا في قع الفتنة لم يكن آتيا من تلقاء نفسها وانما كان بتكليف من أوروبا فهو عمل دولي وان كان القائم به دولة واحدة

فعلى من تقع المسؤولية المترتبة على عدم تنفيذ قرار المؤتمر؟ هذا سؤال اختلف الكتاب في الاجابة عليه لان الحوادث التي وقعت في ذلك الوقت كانت محوطة بكثير من الابهام والغموض

وقد كتب بعض المؤرخين فقال ان تركيا كانت مصممة تصميا أكيدا على تنفيذ هذا القرار ولاكنها لم تجد مالا لذلك وحاولت عبثا ان تحصل على قرض بمئة الف جنيه فلم تعثر على من يقرضها وشلت حركتها (١) على ان بعض المؤرخين الاخرين يتهمون تركيا بأنها كانت مضطربة

(١) نقل الاستاذ كوشري هذه الواقعة عن المستندات الرسمية في تلغراف

أرسله سفير فرنسا في تركيا الى حكومته في اول اغسطس سنة ١٨٨٢

السياسة مترددة في اعمالها فلم تستطع أن تستفيد من هذه الفرصة
للمحافظة على استقلال مصر

ويقول فريق ثالث بأن هذا الاضطراب في السياسة ما كان يكفي
وحده للحيولة دون تنفيذ قرار المؤتمر لولا الأعيب السياسية الانجليزية
ومناوراتها وأساليب خداعها فقد خشيت إنجلترا عاقبة ارسال التجربة
العثمانية وتيقنت ان هذا الارسال معناه القضاء على المطامع الاستعمارية
الانجليزية وضرورة الجلاء عن مصر ورد استقلالها اليها فسعت بجميع
مجهوداتها لمنع نزول الجنود العثمانية الى الاراضي المصرية

وقد تولى اللورد دوفرين هذه المهمة وهو الذي كان يفاوض
حكومة الباب العالي في شروط ارسال هذه البعثة فأخذت تشدد في وضع
هذه الشروط ويسوف في المفاوضات ويماطل حتى فات الوقت

ولقد كان في مقدمة الطلبات التي طلبتها إنجلترا بلسان اللورد
دوفرين أن يعلن البالي العالي عصيان عرابي فسرعان ما اذعنت الحكومة
التركية لاجابة هذا الطلب فاصدر الباب العالي منشورا باعتبار عرابي
عاصيا وقد استفادت السياسة الانجليزية من هذا المنشور دون ان يجنى
الباب العالي منه أية ثمرة لان تجريدته لم ترسل

وبعد صدور هذا المنشور اخذت المفاوضات تجري بشأن شروط
هذه التجربة فعرضت إنجلترا على الباب العالي اتفاقا خاصا هذه مواده
«اولا : ينبغي ان تكون التجربة العثمانية مؤلفة من ستة آلاف جندي
وان لا يضيف الباب العالي اليها عدداً آخر الا بخبرة إنجلترا والاتفاق

معها على الزيادة (ثانيا) يجب أن يكون حلول الجنود العثمانية في رشيد أو أبي قير أو دمياط وان يكون خروجهم الى المواقع التي تدعى اليها من احد هذه الثغور (ثالثا) يكون جلاء الجيشين الانجليزى والعثمانى عن وادى النيل فى زمن واحد (رابعا) لا يقوم الجيشان بالاعمال الحربية الا بعد اجماع القائدين العامين على ما يجب ان يكون موضع العمل (خامسا) يجب ان ينضم الى الجيش العثمانى ضباط من أركان حرب الانجليز والى الجيش الانجليزى ضباط من أركان حرب العثمانيين »

وقد عارض الباب العالى فى هذه الشروط ولاسيما البند الثانى الخاص بنزول الجنود العثمانية فى موانئ مخصوصة وتحديد خروجهم الى الواقعة التى يدعون اليها واعتبر ذلك بمثابة جعل الجيش العثمانى تحت تصرف الجيش الانجليزى وألح سعيد باشا فى ان يكون نزول الجنود العثمانية بشعر الاسكندرية وبورسعيد والسويس فأصر الانجليز على تنفيذ شروطهم وفى خلال ذلك كانت الصحف الانجليزية تعارض أشد المعارضة فى اشتراك تركيا وظلت المخابرات بين اللورد دفرين والباب العالى تسير ببطء متعمد وكانت تركيا قد أرسلت جزءا من التجريدة الى جزيرة كريت ولكن الاوامر لم تصدر اليها بالسفر الى مصر لسبب الخلاف الذى وقع مع انجلترا وكانت السياسة الانجليزية تعمل بحمد ونشاط فى اثناء هذه الفترة حتى تصل الى أغراضها قبل الاتفاق مع تركيا وقد نجحت هذه السياسة لسوء حظ مصر ووقعت بسرعة تلك الحوادث المحزنة المعروفة التى انتهت بواقعة التل الكبير

وقد كتب المؤرخ (اشيل بيوفيس) فى هذه المسألة يقول « ان

الشكوك حامت كثيرا في أوروبا حول اللورد دفرين وقد اتهم بأنه
ماطل في المفاوضات ليمنع الولايات التركية من النزول في مصر حيث كان
يمكنها عرقلة حركات الجنرال ولسلي ومقاومة اطماع إنجلترا بعد ذلك
ومن المضحك المبكى ان اذاعة انباء هذه الواقعة كانت مصحوبة
بنياً آخر هو ان الاتفاق بين تركيا وإنجلترا على ارسال التجريدة الى مصر
قد تم وان مندوبي الدولتين وقعا هذا الاتفاق !!!

ولم يخف على أحد وقتئذ سبب قبول إنجلترا التوقيع في مثل ذلك
الظرف فقد اعقب هذا ان اللورد جرنفيل ارسل الى اللورد دفرين تلغرافا
يقول فيه « انه نظرا للاستيلاء على التل الكبير ولسرعة خضوع العصاة
المصريين خضوعا تاما فان حكومة جلالة الملك تفكر في بدء سحب
جنودها من مصر بعد قليل من الزمن وهذه الحكومة مع تقديرها
مافعله السلطان من نشر بلاغ ضد عرابي ترى انه لم تعد هناك حاجة
لارسال جنود عثمانية الى مصر لان الضرورة التي كانت تقضى بذلك
قد انتهت » وكان ذلك في ١٦ سبتمبر أي بعد دخول القاهرة بيومين وقد
رد الباب العالي على هذا التلغراف في ٢٥ سبتمبر راجيا من اللورد دفرين
ان ينبئه بالزمن الذي سيتم فيه جلاء الجنود الانجليزية وفاقا لوعده اللورد
جرنفيل ولكن تركيا لم تتلق جوابا على هذا السؤال بل بقيت الجنود
الانجليزية محتلة مصر وعرفت تركيا كما عرف العالم ان السياسة الانجليزية
كانت تعبت بالجميع لتنفيذ اغراضها الاستعمارية وان هذه الوعود وتلك
العهود ماهي الا قصاصات ورق لا تتردد السياسة في تناسيها وتمزيقها
مادامت ليس هناك قوة ترغمها على تنفيذها

التخلص من المؤتمرات

وفي خلال هذه الحوادث الخطيرة كانت هناك بارقة من الأمل في تدخل الدول ففي ٢ أغسطس اجتمع مؤتمر الاستانة ونظر في اقتراح قدمه المندوب الايطالي بقصد قيام الدول بحماية قناة السويس فقبلته المانيا والنمسا وروسيا وأظهر مندوبا فرنسا وانجلترا كثيراً من التحفظ وبعد أيام قلائل أرسل اللورد جرنفيل تعليمات الى اللورد دفرين بقبوله هذا الاقتراح مع تعليق القبول على شرط واحد وهو انه « في حالة الضرورة يكون من حق انجلترا ازالة جنود على أية نقطة من تقط القناة » وفي ١٠ أغسطس وافقت الدول ماعدا فرنسا على اقتراح ايطاليا معدلا بهذا الشرط وفي ١٤ منه وصل الى مندوب فرنسا تعليمات من حكومته بالقبول فاجتمع المؤتمر يوم ١٤ أغسطس ليصدر قراراً بتنفيذ هذا الاقتراح وكان لابد من تصديق الدول بعد ذلك على قرار المؤتمر ولكن انجلترا بادرت الى احتلال بورسعيد والاسماعيلية في ٢٠ أغسطس قبل هذا التصديق فكان هذا العمل منها سبباً في عودة الدول الى التردد وأرسل المسيو دكلرك رئيس وزارة فرنسا الى سفيره في الاستانة يقول بأنه لم تعد ثمة فائدة ولا ملاءمة لمناقشة قرار بطلت الحاجة اليه وكان هذا آخر العهد بمؤتمر الاستانة الذي عقدت عشرة جلسات دون أن يصل الى شيء لحل مسألة مصر وبذلك أسدل الستار على المسألة المصرية مؤقتاً ليعود الى الارتفاع في ظروف أخرى

وقد كان من سوء حظنا ان انجلترا تخلصت من جميع منافسيها .
تخلصت من فرنسا وايطاليا ولاثم من تركيا ثانيا ثم من الدول جميعها
بعد ذلك

صوت مصر

ولكنها لم تتخلص لحسن الحظ من صوت مصر وجهادها فقد
ظل هذا الصوت مرتفعاً ينادى في كل مكان برد حقوقه المقتضية اليها
وظلت الامة تجاهد في سبيل استقلالها وحريتها وقد حاولت السياسة
الانجليزية بمختلف الوسائل اسكات صوت مصر فباءت بالفشل ولم يفدها
ما استخدمته من طرق الشدة والارهاق ولا ما اتبعته من سبيل الملاينة
والخدعة والتغريير . لم يفد شيء من ذلك في تحويل البلاد عن غايتها بل
استطاعت مصر ان تجتاز جميع الادوار التي مرت بها دون أن يصيب
روحها القومية أى سوء وكانت الشدائد تزيد الحركة الوطنية المصرية
قوة على قوتها حتى شهد لها العالم بالثبات والقوة وعلم الناس قاطبة ان
أمة هذا شأنها لا ترضى بالنزول عن حقرها ولا تقبل حكم الاجنبي الذي
يلبس البلاد ثوب الذل والعار ويحول دون رقيها ونهضتها

فاذا كانت الدول قد تخلت عن مسألتنا فاننا جديرون بأن ندافع عنها
الى النهاية حتى نحياها وفاق أغراضنا وحقوقنا المشروعة ولا بد أن نصل
قريبا الى تحقيق ذلك بفضل الله وبقوة اتحادنا ولاشك ان السلام في
الشرق لا يستقر مادامت مصر محرومة من التمتع بحقوقها ولن ترتفع راية
هذا السلام الا اذا خفقت على مصر راية الحرية والاستقلال

مفاوضات الانجليز

بشأن المسألة المصرية

مفاوضات سنة ١٨٨٤

ليست هذه أول مرة تدعو فيها إنجلترا الى اجراء مفاوضات بشأن المسألة المصرية فقد سبق لها ان طرقت هذا الباب في ظروف غير الظروف الحاضرة وكانت دائماً ترمى الى استخدامها لتحقيق أغراضها الاستعمارية فاذا لم تنجح في مساعيها أو اذا ظهرت نياتها للمفاوضين والدول قطعت هذه المفاوضات على أن تعود في فرصة أخرى

وقد كانت أول مفاوضات من هذا القبيل على أثر الاحتلال الإنجليزي

في خلال سنة ١٨٨٤

في ١٩ أبريل من تلك السنة أرسل اللورد جرنفيل منشورا تلغرافياً الى الدول يصف فيه سوء الحالة المالية المصرية بسبب المصاعب التي تجتازها مصر والتي تثقل كاهلها ومنها أن اللجنة الدولية قررت الزام مصر بدفع تعويضات لضحايا ضرب الاسكندرية وما كانت هي التي أطلقت القنابل المدمرة ولكن الانجليز هم الذين خربوا الاملاك وقتلوا النفوس ومع ذلك فعلى مصر أن تدفع كل تعويض كأنه لم يكفها ما أصابها من

الاعتداء على استقلالها فأبَت السياسة الا أن تلزمها بما فوق ذلك وقد قدرت اللجنة هذه التعويضات بأكثر من أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات

ومن هذه المصاعب التي أشار إليها اللورد جر نفيل النفقات التي يحتاج إليها الاحتفاظ بالامن في السودان وهي تقدر بنحو مليون ونصف فضلاً عن سد العجز الناشئ من زيادة المصروفات على الإيرادات

وبعد أن سرد وزير الخارجية الانجليزية هذه الامور اقترح عقد مؤتمر في لندن أو في الاستانة للبحث في الحالة المالية المصرية

وكان على رأس الوزارة الفرنسية في ذلك العهد المسيو جول فيري فأراد أن يتخذ هذه الدعوة طريقاً لفتح المسألة السياسية وعدم الاقتصار على الشؤون المالية وفي ٢٩ ابريل ارسل جوابه على هذا الاقتراح بالموافقة ولكنه اقترح على اللورد جر نفيل ان تجرى المناقشة قبل كل شيء لتحديد مهمة المؤتمر وبيان اعماله الاساسية قبل انعقاده

وبناء على ذلك تبودلت المذكرات بين المسيو وادنجنين سفير فرنسا في لندن وبين اللورد جر نفيل وكان مبدأ هذا التبادل في ١٥ يونيو في ذلك اليوم أرسل السفير الفرنسي مذكرة الى وزير خارجية انجلترا اشرح فيها اوجه النظر الفرنسية ومنها مسألة جلاء الانجليز عن مصر ونفي عن حكومته ما كان ينسب إليها من انها تريد أن تبدل الاحتلال الانجليزي باحتلال فرنسي وقال ان فرنسا مستعدة أن تعطى العهود والمواثيق الاكيدة على ذلك عند ما تسحب انكلترا جنودها من مصر

تحديد موعد للجلاء

فبادر اللورد جرنفيل بالرد على هذه المذكرة بمذكرة اخرى في ١٦ يونيو تناول فيها مسألة الجلاء فقال

« توجد بعض صعوبات في تعيين تاريخ يحدد بالدقة موعد الجلاء عن مصر لان كل مدة نعينها من الآن يجوز من الوجهة العملية ان تكون طويلة كما يجوز ان تكون قصيرة ولكن منعك كل شك في نيات السياسة الانجليزية في هذا الصدد ومراعاة لتصريحات فرنسا تتعهد حكومة جلالته الملكة بأنها تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط ان الدول ترى وقتئذ ان الجلاء يمكن ان يتم بدون اضرار بالسلام ولا بالامن في مصر »

اقترح حيدة مصر

وبعد ان تناول المسائل المالية عاد في آخر مذكرته فقال

« ان حكومة جلالته الملكة ستقترح - عندنهاية الاجتلال الانجيزى اوقبله - على الدول وعلى الباب العالي مشروعاً بحيدة مصر على قاعدة المبادئ السارية على بلجيكا كما تقترح بخصوص قناة السويس قواعد مشابهة للاقتراحات التي تضمنها المنشور التلغرافي المرسل منى في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ (وهذه الاقتراحات ترمى الى ضمان حرية قناة السويس وحيدتها في كل وقت) »

ولقد تقبلت الحكومة الفرنسية هذه المذكرة بالارتياح التام وفي ١٧ يونيو رد عليها المسيو وادنجن بمذكرة اخرى اظهر فيها موافقة

فرنسا على ما تضمنته من الاقتراحات واعتبرها اساسا للاتفاق بين الدولتين

*
* *

وفي ٢٣ يونيه طرحت المسألة على بساط البحث في البرلمان
الانجليزي والفرنسي وكان اللورد جرنفيل هو الذي تكلم بالنيابة عن
حكومته في مجلس اللوردات والمستر جلاستون هو الذي ناب عن
الحكومة في مجلس العموم أما في فرنسا فقد تولى الميوجول فرى شرح
الاتفاق فألقى خطابه المشهور عن المسألة المصرية وانها ليست مسألة
انجليزية ولا مسألة فرنسية وانما هي مسألة أوروبية

وقد ظهر من خلال المناقشة يومئذ ان مجلس النواب الفرنسي لا ينظر
بعين الارتياح الى هذا الاتفاق لسببين :

اولا — لانه تضمن في أحكامه المالية شروطا تقضى على حملة اسهم
الديون المصرية ببعض التضحيات

ثانياً — لان الجلاء عن مصر معلق بشرط غامض وهو اعتراف الدول
بأن هذا الجلاء لا يضر بالسلام والامن في مصر اذا لا يخفى انه اذا توقفت دولة
واحدة عن الاعتراف بهذا فلا يبعد ان تمتنع انجلترا عن تنفيذ وعدها بحجة
ان الشرط الذي اشترطته لم يتحقق

هذه هي الروح التي كانت سائدة في المجلس وقت عرض المسألة
وقد ذهب الميوجول فرسينيه في كتابه عن المسألة المصرية الى ان
جول فيرى كان يستطيع ازالة هذا الغموض بأن يحصل من اللورد جرنفيل
على تعديل للوعد الصادر منه يكون نصه « ان انجلترا تتعهد بالجلاء عن
مصر في بدء سنة ١٨٨٨ مالم تر اغلبية الدول ان هذا الجلاء لا يتم الا باضرار

السلام والامن في مصر » وانه لو كانت إنجلترا أعطت مثل هذا الوعد لما تردد نواب فرنسا في التصديق على سياسة الاتفاق التي نحن بصدددها وقد علق فرسينيه على هذه الحوادث بعد ذلك بقوله ان جول فيرى لم يرد ان يقدم على هذه التجربة خوفا من انفضاض اغلبية النواب من حوله ولذلك فانه آثر ان يطرح المسألة السياسية جانبا ولا يشتغل الا بالمسألة المالية « وبذلك ضاعت الفرصة الوحيدة التي كانت حقيقة في مصالحة تحرير الاراضي المصرية » (١)



عقد مؤتمر لندن

وفي خلال ذلك كانت تركيا تتظاهر بأنها لا تريد الاشتراك في هذا المؤتمر ما لم يتناول البحث فيه جميع مسائل مصر لا المسألة المالية وحدها ثم طلبت ايضا ابدال الجيش الانجليزي المحتل مصر بجيش عثماني وألحت في ان يعقد المؤتمر في الاستانة ولكن الدول لم تعر هذه المطالب جانبا وتقرر اخيراً عقد المؤتمر في لندن للبحث في المسألة المالية وحدها وقد تحدثت بعض الدوائر السياسية عن ضرورة اشتراك مصر في هذا المؤتمر وأشيع وقتئذ ان رياض باشا سيحضر جلسات المؤتمر نائباً عن مصر وصرح شريف باشا في خلال هذه الاشاعات انه يقبل أن يكون نائباً عن الحكومة المصرية في المؤتمر اذا عقد في الاستانة وأما في عاصمة الانجليز فلا (٢)

(١) كتاب فرسينيه عن المسألة المصرية ص ٣٣٩

(٢) كتاب مصر للمصريين الجزء السادس ص ٣٣٢

ولكن مصر في النهاية لم تشترك في هذا المؤتمر ولم يرتفع لها صوت فيه واقتصرت أعضاؤه على مندوبي المانيا والنمسا والمجر وفرنسا وانجلترا وايطاليا وروسيا وتركيا

وافتتحت جلساته في ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٤ وعين اللورد جرنفيل رئيساً له بناء على اقتراح موزوروس باشا مندوب تركيا وبعد عدة جلسات نظر فيها المؤتمر في مشروع مالي قدمته انجلترا ومشروع آخر قدمته فرنسا لم يستطع الوصول الى نتيجة حاسمة وانفض في أوائل شهر أغسطس وكان أتم نقط الخلاف بين فرنسا وانجلترا أن الاخيرة تريد من حملة أسهم الدين المصرى التنازل عن نصف في المئة من الارباح أما فرنسا فكانت تعارض في هذا التنازل

وقد قال فرسينيه في هذه النقطة انه كان من الواجب قبول هذه التضحية البسيطة بشرط أن انقاص قيمة الارباح لا يسرى الا من يوم جلاء الجنود الانجليزية عن مصر وهو يظن أن الحكومة الانجليزية التي كانت وقتئذ مهتمة بسد العجز المالى ما كانت تتردد في قبول هذا الاقتراح



استئناف المفاوضات

ولسكن انفضاض المؤتمر لم يمنع استئناف المفاوضات مرة أخرى بين انجلترا والدول بخصوص المسألة المالية وقد اهتمت المسألة السياسية في هذا الدور أيضا وظلت المفاوضات من ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ وهو اليوم الذى وقعت فيه اتفاقية لندن التي تبديح للخديوى عقد

قرض بتسعة ملايين من الجنيهات وهو المسمى بالقرض المضمون والذي دفعت منه مصر تعويضات الاسكندرية وسدت به عجز ميزانيتها من ١٨٨٢ الى ١٨٨٤

ولا شك أن السياسة الانجليزية هي التي خرجت من هذه المفاوضات فائزة لسوء حظ مصر لانها انتصرت على المسألة المالية ولم تتناول المسألة السياسية. نعم لم تتناول مسألة الجلاء التي كانت في نظر مصر وفي نظر الحق والعدل أهم أمر كان يجب البحث فيه

ولو بحثنا عن العوامل التي كانت سببا في هذه النتيجة المحزنة لوجدناها كثيرة فأولها - استمرار سياسة الضعف والتردد في فرنسا فان جول فيري بالرغم من قوة عزيمته ومن أنه استطاع فتح المسألة وانتهز الفرصة لم يسعه أن يستمر الى النهاية بل سرعان ما نكص على عقبيه. وثانيا - اضطراب سياسة تركيا وقتئذ وثالثا - خفوت صوت مصر في خلال هذه الحوادث فقد كانت الضربات التي أصابت البلاد من جراء حوادث سنة ١٨٨٢ قد انهكت قوى الحركة الوطنية فظلت هذه الحركة نائمة ردا من الزمن وانهزت السياسة الانجليزية فرصة هذا النوم لتحقيق أغراضها

ولكن هذا النوم لم يطل فان الشعوب الحية اذا رقدت فترة من الزمن فانما يكون رقادها مؤقتا ولا تلبث أن تستيقظ وتستعيد قوتها ونشاطها

وهكذا شأن مصر فان نومها كان قصيرا وما لبثت أن رفعت صوتها في وجه السياسة الاستعمارية تنادي كل يوم برد حقوقها وتطالب بحريتها واستقلالها

مفاوضات درو مندو وولف

كان الانجليز يعلمون ان مركزهم في مصر غير شرعى فلجأوا الى فتح باب المفاوضات مع الدول تارة ومع الباب العالى حينئذ للوصول الى حل يتفق مع قواعد الحق والعدل ويرد الى مصر حقوقها وانما سعيها وراء غايتين أخريين

الاولى - كسب الوقت فقد كانوا يظنون أن قبولهم المفاوضات في مسألة الجلاء وغيرها يعد دليلا في نظر أوروبا ونظر المصريين على أنهم لا ينوون تأييد احتلالهم فتتخذ أعضاب خصومهم وتحف حدة المطالبين بجلائهم حتى اذا بدأت المفاوضات عمدوا الى تطويل مدتها والمماطلة في اجراءاتها والتسويق في اظهار نتائجها وبذلك يتعمدون يوما فيوماً عن سنى الاحتلال الاولى فينسى العالم تصریحاً بهم بالجلاء ووعودهم باحترام استقلال مصر ويصبح الاحتلال في نظر الدول الأوروبية أمراً شديداً بالملأوف شيئاً فشيئاً ولا سيما كلما طالت مدته ولم يرتفع صوت بالاحتجاج عليه هذه هي الغاية الاولى من تلك المفاوضات التي كانوا يعملون على اجراءها .

أما الغاية الثانية فهي محاولة الحصول من الدول أو من الباب العالى على صبغ مركزهم في مصر بصبغة شرعية وكثيراً ما لعبوا بالالفاظ ليخدعوا مفاوضيهم وليوهوهم أنهم يريدون التخلي عن مصر في حين ان هذه الالفاظ البريئة في ظاهرها كانت تحتوى سموماً قتالة في باطنها

وكانت تدور حول محور واحد هو تحويل إنجلترا مركزاً شرعياً في وادي النيل

ولقد ظهرت نيات السياسة الانجليزية بتمام الوضوح في خلال المفاوضات المسماة مفاوضات درومندوولف كما ظهرت فيها براعة الانجليز في الماطلة والتسويق واطالة أمد المفاوضات بغير جدوى كسباً للوقت وتحقيقاً للغايات المستورة

من أجل ذلك رأينا أن نشرح أدوار هذه المفاوضات التي استمرت من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٨٧ وما حدث فيها من مناورات سياسية وأساليب خداعية ليتبين كل مشتغل بالسألة المصرية مرابى السياسة الانجليزية وطرق تأثيرها وأنواع محاولاتها فلا ينخدع بها ويكون دائماً على حذر من الوقوع في شراكها

ولقد رجعنا في اثبات هذه الحوادث السياسية الخطيرة الى أمهات الكتب التاريخية وفي مقدمتها كتاب « المركز الدولي لمصر والسودان » للاستاذ « جول كوشرى » الذى وفي الموضوع حقه وبجته بحثاً مستفيضاً كشف فيه الغطاء عن كثير من أسرار السياسة الانجليزية

وزارة سالسبورى

في ٩ يونيه سنة ١٨٨٥ سقطت وزارة جلاستون بسبب اقتراح خاص بالميزانية لم يحرز فيه أغليبيه المجلس فخلفه اللورد سالسبورى فى رئاسة الوزارة

وقد ذهب الواقفون على نيات رئيس الوزارة الجديد الى أن وجوده في هذا المنصب ليس من شأنه تقدم المسألة المصرية في طريق جلاء الجنود الانجليزية عن مصر وقد نسبوا اليه انه كان يعتنق تلك القاعدة السياسية التي دان بها دزرائيلي وهي أن «ما يحسن اخذه يحسن حفظه»

تعيين دورمند وولف

وكان أول عمل قام به اللورد سالسبورى أنه عهد الى السير هنرى دورمند وولف في أن يقوم بمهمة فوق العادة بمدينة الاستانة وفي ٦ يولييه سنة ١٨٨٥ صرح في مجلس اللوردات بأنه لا مندوحة عن المبادرة بتسوية المصاعب التي تنقل كاهل مصر والسودان في وقت واحد وهي مصاعب حربية وسياسية ومالية معا

وفي ٥ أغسطس قام المستر لوسون في مجلس العموم وسأل عن الغرض من مهمة وولف فكان جواب وزير المالية وقتئذ مقصوداً على العبارة التي اعتاد الوزراء ان يقولوها عند ما يريدون السكوت وهي «ان الوقت لم يحن بعد لمناقشة الشؤون المصرية»

تدخل فرنسا وتهرب انجلترا

والظاهر ان نية انجلترا في ذلك الوقت كانت ترمى الى الانفراد بتركيا وعقد اتفاقية معها تؤدي الى تسوية مركز الانجليز في مصر وكان تدخل اية دولة اخرى في الموضوع مما يعرقل هذه المساعي ولكن فرنسا بالرغم من الاخطاء التي ارتكبتها ارادت ان تحاول من جديد فتح باب المسألة المصرية مع انجلترا بمناسبة مهمة وولف

ففي ٧ أغسطس قصد المسيو وادنجتن سفير فرنسا في لندن الى اللورد سالسبورى وفتح في مهمة السير هنرى درمندوولف واظهر له رغبة الحكومة الفرنسية في ان يعرج الاندوب الانجلى على باريس قبل سفره الى الاستانة ليتحدث مع وزير الخارجية بقصد ازالة الاثر السيء الذى ترتب على ماشاع وذاع حول هذه المهمة التى لا يعلم الناس شيئاً عن حقيقتها

فكان جواب اللورد سالسبورى ان وولف مرتبط بمواعيد خاصة في فيينا وانه لا بد له من ان يكون فيها في يوم محدود وعلى ذلك فليس في الوقت متسع لتغيير طريق سفره ثم اضاف الى ذلك ان الحكومة الانجليزية ترمى فقط الى الاستعانة بحكومة الباب العالى لتهدئة بعض الاراضى السودانية المتاخمة لمصر

ثم انتقل الحديث بعد ذلك الى مصاعب المسألة المصرية فحاول المسيو وادنجتن أن يعالج نقطة الجلاء من جديد وقال للورد سالسبورى «ان فرنسا مستعدة لان تتعهد بطريقة جازمة بعدم ارسال جنود فرنسية الى مصر عند ما يجلو الجنود الانجليزية عنها وقد تعرضت الحكومة الفرنسية للوم بعض الاحزاب من جراء اعطائها هذا التعهد ومع ذلك فانها مصممة على الاحتفاظ به » ولكن اللورد سالسبورى الذى اراد من اول الامر أن يتهرب من مناقشة هذه المسألة لم يجر جواباً على هذه النقطة ولم يشارك سفير فرنسا في معالجتها

سفر وولف الى الاستانة

وقد سافر وولف الى الاستانة فوصل اليها في ٢٢ أغسطس وقابله

السلطان عبد الحميد في ٢٩ أغسطس ودار الحديث في هذه المقابلة على الشؤون العامة وكان كلاهما متحفظا في القول

ثم تكررت المقابلات بين السير هنرى درموند وولف وبين الوزيرين كامل باشا وعاصم باشا وفي خلال ذلك انشغلت الدولة بمحوادث البلقان عند ما قام أهالى الروملى الشرقى وطلبوا الانضمام الى أمارة بلغاريا وظلت الدولة مرتبكة على اثر الحاح الدول بعقد مؤتمر فى الاستانة لحل هذه المشكلة التى يقول بعض المؤرخين ان يد الدسائس الاجنبية هى التى حركتها فى الوقت المناسب حتى تنصرف تركيا عن تسوية المسألة المصرية تسوية عادلة وقد قبل السلطان فكرة عقد مؤتمر وأسقط سعيد باشا من الصدارة وعين كامل باشا مكانه وقبلت الحكومة الجديدة تحقيق مطالب أهالى الروملى الشرقى باحالتها على امارة البلغار

وكانت المخبرات مع وولف قد وقفت فى اثناء ذلك فلما انتهت هذه الازمة عادت المفاوضات بينه وبين كامل باشا وانتهت بوضع اتفاقية مبدئية تكون قاعدة للتسوية المقبلة وكان ذلك فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥

اتفاقية ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥

وهذا نص الاتفاقية المذكورة :

(أولا) ترسل كل من الدولة العثمانية وانجلترا مندوبا عالياً الى مصر
(ثانياً) يتدبر المندوب العالى العثمانى متفقاً مع الجناب الخديوى أو مع من يعينه هو لهذا الغرض المبين فى الوسائط النافعة لتسكين السودان

ويتفاوض المندوبان والخديوى في جميع التدابير التي يمكن بها تعديل الاحوال المصرية عامة ويكون اجراؤها برضى الجميع (ثالثاً) يباشر المندوبان العاليان ومعهما الخديوى اصلاح وترتيب العساكر المصرية (رابعاً) ينظر المندوبان العاليان مع الخديوى في جميع فروع الحكومة المصرية ويمكنهم أن يدخلوا التعديلات التي يرونها لازمة في كل ما هو داخل في دائرة فرمانات السلطانية (خامساً) يقع الاعتراف من جانب السلطنة العثمانية بجميع المعاهدات العمومية الاجنبية التي عقدت مع الحضرة الخديوية وذلك اذا لم تكن مخالفة للامتيازات المضمنة في فرمانات السلطانية (سابعاً) عندما يرى المندوبان العاليان ان الأمن على الحدود استقر وان الحكومة المصرية تسير سيراً حسناً وقد توطد مركزها فعلى كل منهما أن يقدم تقريراً الى دولته لعقد اتفاق باخلاء العساكر الانجليزية للبلاد المصرية في وقت مرضى (سابعاً) توقع هذه الاتفاقية في خلال خمسة عشر يوماً ويجرى تبادلها في الاستانة بعد توقيعها

تعيين الغازى مختار باشا

وقد سافر وولف الى القاهرة بعد توقيع هذه الاتفاقية ثم صدرت ارادة شاهانية في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٥ بتعيين المرحوم احمد مختار باشا مندوباً عالياً عن الدولة الذي صدرت اليه الاوامر بالسفر الى مصر على ظهر اليخت الشاهانى « عز الدين » فوصل اليها بعد زميله بشهر من الزمن

ملاحظات عامة

وقد كان توقيع هذه الاتفاقية المبدئية التي اتينا على نصوصها فوزاً

للسياسة الانجليزية التي عرفت كيف تتدرج المفاوضات العثمانيين وتوقعهم في شراكها فقد كان هؤلاء المفاوضات متمسكين في مبدأ الامر بقصر المفاوضات على تحديد موعد للجلاء عن مصر ولكنهم اخذوا يتزحزون عن موقفهم هذا الى مادونه شيئاً فشيئاً حتى سلموا في النهاية بكثير من الحقوق لانجلترا وفي مقدمتها الاشتراك في وضع المنظمات الاصلاحية الداخلية لمصر ولم تأت مسألة الجلاء الا في آخر ما ينظر فيه المندوبان ولا شك ان انفراد انجلترا دون بقية الدول بهذا العمل يعد خرقاً للمعاهدات والاتفاقات السابقة التي قضت بان المسألة المصرية مسألة دولية لا يتدخل فيها الا المجموع الاوروبي الذي سبق له تقرير مصير مصر وضمان استقلالها

ولقد كشفت هذه الاتفاقية الغطاء عن سر مهمة وولف وابانت للعالم مرمى السياسة الانجليزية عند ما تهربت من الدول وانفردت بالعمل مع تركيا فهي ما أرادت فتح باب المفاوضات في المسألة المصرية لمصلحة مصر أو لمصلحة تركيا وانما أرادت تحقيق المطامع الاستعمارية تحت ستار شرعي

ولذلك قال بعض المؤرخين ان السير درومند وولف عند قدومه للقاهرة كان يخشى ان تعدل تركيا عن تنفيذ الاتفاقية ولا ترسل مندوبها وظل مكتئباً حاراً ولم يهدأ له بال الا عند ما وصل مختار باشا من الاستانة فهناك اطمأن على انه سيستطيع ان يستمر على تنفيذ السياسة التي صدرت له الاوامر بانبائها والتي اقسم الايمان على عدم افشاء اسرارها نعم ان مختار باشا فارم السياسة الانجليزية كما قاومتها روسيا وفرنسا

ولكن المقاومة لم تكن منظمة ولم تكن متفقة على غاية واحدة كما ان
الاساس الذى قبلته تركيا قاعدة للمفاوضة كان اساساً فاسداً وابعاد الدول
الاخرى عن المفاوضات كان ضاراً وفضلا عن كل ذلك فان الظروف لسوء
الحظ لم تكن فى جانب مصر بل كانت تعاكسها فلم يخرج الحق ظافراً
من هذا النضال بل خرج مغلوباً على أمره وكيف يكون له غير هذا
المصير وقد اتفقت كل العوامل على مناوآته

تدخل فرنسا

وكان المسيو فريسينيه عادلى السياسة بدخوله فى وزارة بريسون
فى ٦ ابريل سنة ١٨٨٥ وعلى اثر اعادة انتخاب المسيو جريفي رئيساً
للجمهورية عين المسيو فريسينيه رئيساً للوزارة فى ٧ يناير سنة ١٨٨٦
ويظهر انه أراد أن يحاول اصلاح ما ارتكبه من الاخطاء فكتب
الى المسيو منتبلاً سفير فرنسا فى الاستانة يطلب منه ان يقنع السلطان
بضرورة السعى فى اعادة تنظيم الجيش المصرى مع ادخال بعض ضوابط
اتراك فيه وقد أعرب المسيو منتبلاً للباب العالى وقتئذ بان فرنسا لن
تحتل مصر مطلقاً كما انها تعارض فى بقاء أية دولة أجنبية على ضفاف النيل

مفاوضات القاهرة

بدأ المفاوضة

وقد بدأت المفاوضة يوم السبت ٩ يناير سنة ١٨٨٦ وكان ذلك بحضور
الخدوي توفيق باشا والسير هنرى درومند وولف ومختار باشا فتليت
الاتفاقية المبدئية التى جعلت قاعدة للمفاوضة وبعد مناقشة فيها صرح

الخدوي بانه نظرا لاهمية المسألة فانه سيتولى المفاوضات بنفسه ثم تناول الكلام مختار باشا فبحث في مسألة السودان وضرورة استرداده بواسطة الجيش المصرى الذى يجب ان يعاد تنظيمه وقد انتهت هذه الجلسة دون ان يتقرر فيها شئ

مختار باشا والسودان

وعلى اثر هذه الجلسة كان مختار باشا يتكلم فى مجالسه الخاصة عن السودان ويطعن فى فكرة اخلائه ويقول ان هذا الاخلاء لا مبرر له وان مصر لا يمكن ان تخلوا من اضطرابات مادامت محتلة بالانجليز وان فى الاستطاعة استرداد السودان باشتراك الجنود التركية والجنود المصرية

الجلسة الثانية

وفى ٢٠ يناير عقدت الجلسة الثانية للمفاوضات وكان البحث فيها دائراً حول تنظيم الجيش المصرى وكلف مختار باشا بكتابة تقرير عن ذلك ثم تكلم وولف عن ضرورة تخرج ضباط مصريين أكفاء واتفق الجميع على ضرورة الاسراع بتأليف اربطين مصريتين لتحل محل الحامية الانجليزية فى سواكن

تقارير مختار باشا

وفى ٦ فبراير قدم مختار باشا تقريره عن الجيش والاتفاق عليه وهو يتلخص فى ان عدد هذا الجيش يجب ان يكون ١٦ الفاً ينفق عليه ٤١٥ الف جنيهه وحيث ان الميزانية الحربية كانت تبلغ فى ذلك الوقت ١٣٠ الف جنيهه وما ينفق على جيش الاحتلال الانجليزى ٢٠٠ الف فيكون المجموع ٣٣٠ الفاً

ويكون الباقي من المطلوب ٨٥ ألفاً يمكن الحصول عليها من الاقتصاد في بعض الفروع الادارية الاخرى

وقال مختار باشا في هذا التقرير ان ساطة الخديوى لا تؤيد الا بتأليف جيش وطنى منظم يكون فى استطاعته الدفاع عن مصر بدون حاجة الى تدخل اجنبى كما ان تأليف هذا الجيش يسمح شيئاً فشيئاً بانقاص القوات الانجليزية حتى يتم الجلاء النهائى

وفى ٢٠ فبراير قدم المندوب العثمانى تقريراً آخر عن السودان قال فيه ما يلى « ان السودان تابع لمصر وهو بهذه الصفة جزء لا يتجزأ من تركيا كما ان النيل حياة مصر ومن واجب هذه ان تتولى مراقبته ومراقبة الاراضى التى يجتازها فلا مندوحة عن ايجاد سد تقف الثورة عنده ويكون هذا السد بمثابة نقطة ارتكاز تبدأ منها عملية التغلب على الثأرين وهذه النقطة هى دقله فيجب السعى فى استرداد هذه المدينة » ثم عاد الى التكلم فى مسألة الجيش بما لا يخرج عما تقدم وانما ألح فى القول بأن استرداد السودان واطفاء نار الثورة لا يمان الا بجنود مسلمة يقودها ضباط مسلمون

عدم ارتياح الانجليز

فلم تصادف هذه الاقتراحات ارتياحاً فى الدوائر الانجليزية لانها تنافى مصالحة السياسة الانجليزية فان تأليف جيش مصرى وطنى يقوده ضباط من غير الانجليز وبسط السكينة فى السودان مما ينظر اليه الانجليز

بعين الامتعاض ولا سيما الاقتراح الاخير فانهم كانوا يبررون امتداد احتلالهم بحجة الدفاع عن مصر ضد ثورة المهدي فاذا قضى على هذه الثورة بواسطة جيش مصرى بطلت حججهم واحرج مركزهم وقد خشى وولف من فشل مهمته وحاول كثيراً أن يخدع مختار باشا ويحمله على تعديل اقتراحاته فلم يفلح وأبى المندوب العثماني أن يكون آلة في يد أحد وصمم على تأدية مهمته بكل صدق ونزاهة

سقوط وزارة سالسبورى

وكانت وزارة اللورد سالسبورى قد سقطت في ٣٠ اغسطس فخلفتها وزارة جلادستون

وقد أراد الوزير الجديد ان يقضى على مهمة وولف بمجرد توليه الحكم ولكنه ظل متردداً طويلاً من الوقت فقد كان الغرض الظاهري لهذه المهمة هو البحث عن تحديد موعد للجلاء فالغأؤها معناه - ولو في الظاهر - العدول عن فكرة الجلاء وقد كان جلادستون منذ اشهر قليلة ينادى في احدى منشوراته الانتخابية (١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٥) بأنه « لازم ولا حماية ولا اطالة غير محدودة للاحتلال بل يجب على انجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى

ونحن نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه في مقابل المجهودات والتضحيات التي بذلناها لليوم . والسياسة الانجليزية قائمة على خطأ وان أحسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حداً لمثل هذا التدخل »

هذا ما كان يقوله جلادستون وهو في كرسي المعارضة ولكنه عند ما انتقل من المعارضة الى الحكومة لم يشأ ان يبقى نصيراً للجللاء ومع ذلك فانه لم يجترىء ان يعلن تقلبه بل أخذ يسعى بالطرق السياسية المعروفة لاطالة أمد الاحتلال

اقتراحات إنجلترا

وفي خلال شهر مارس أعلنت إنجلترا انها ترفض اقتراحات مختار باشا وارسات الوزارة اليه تعديلات تناخص فيما يلي
أولاً - لا يتجاوز عدد الجيش المصرى ١٢ الفاً
ثانياً - يكون سردار الجيش المصرى وضباطه انجليز
ثالثاً - تدفع الحكومة المصرية ٢٠٠ ألف جنيه نفقة لجيش الاحتلال
فاعتبر مختار باشا هذه الاقتراحات بمثابة ابقاء القديم على قدمه وهدد بقطع المفاوضات

وفي أول مايو سنة ١٨٨٦ عقدت جلسة جديدة في قصر عابدين تبادل فيها المفاوضون المناقشة في المسألة العسكرية
وفي ٦ مايو أعلن المستر جلادستون في مجلس العموم التصريح الآتى « ان حكومة جلالة الملكة بعد فحص اقتراحات مختار باشا شخصاً دقيقاً لم تستطع قبولها وقد أبلغ السير هنرى درومند وولف هذا القرار الى المندوب العالى العثمانى وطلب منه بعض تعديلات تذهب بالاعتراضات التى كنا ابديناها »

سقوط جلادستون ووقف المفاوضات

وفي ٩ يونيه سنة ١٨٨٦ سقطت وزارة جلادستون وخلفه اللورد

سالسبورى مرة أخرى فطلب الى وولف أن يوقف المفاوضات واستدعى
نوبار باشا الى لندن لمناقشته فى المسألة المصرية فوصل اليها فى ٢٠ سبتمبر
ولكن وجوده بها كان بغير جدوى

كشف الستار عن نيات الانجليز

والى هنا انتهت المفاوضات التى كانت تدور فى القاهرة على ان
تستأنف بعد ذلك فى الاستانة لابين مختار باشا وولف بل بين وولف
ورجال الباب العالى ولاسيما كامل باشا المشهور وقد انتهت هذه المفاوضات
باتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ المعروفة وسنشرح فيما يلى تفصيل هذه
الحوادث ومرمى هذه الاتفاقية ولعب السياسة الانجليزية بالالفاظ
ومحاولتها صبغ مركزها الفعلى بصبغة شرعية وغير ذلك من حيل ومناورات
وأساليب ليست غريبة عن المفاوضات الانجليزية

غير ان هذا الدور الاول من المفاوضات لم ينته بدون ان يكشف
الستار عن النيات الحقيقية للانجليز من هذه المفاوضات فقد نشرت
النيمس وقتئذ مقالا أثبتت فيه ان السياسة الانجليزية لم تكن مخلصه فى
اعمالها وان وجود المنسوب العثمانى فى القاهرة لم يكن الغرض منه الا
خدعة الاهالى الوطنيين بايهامهم ان الاتفاق قائم بين انجلترا وبين الدولة
صاحبة السيادة على مصر

وقد كتب مكاتب التيمس فى القاهرة الى جريدته يومئذ يقول
« ان القاهرة يسكنها ثلاثمائة ألف نسمة منهم عشرة آلاف يخالجهم الشك
فى ان مختار باشا يعرض اقتراحات تقابل بالرفض المستمر ولكن باقى

السكان وهم ٢٩٠ ألفا ينظرون اليه باعتباره دليلا محسوسا على ان السلطان يشتغل بالاتفاق مع الانجليز وهذا من شأنه تقليل العداوة التي نصادفها في مصر »

هذا شيء من خبايا السياسة الانجليزية يعلمنا كيف نكون منها على حذر فانبق دائما يقظين غير غافلين

مقارنة بين الماضي والحاضر

اللورد سالسبورى سنة ١٨٨٧ واللورد ملر سنة ١٩٢٠

لم تنجح المفاوضات التي دارت بين الغازى مختار باشا والسير هنرى درومند وولف فى القاهرة وفى خلال شهر نوفمبر سنة ١٨٨٦ استدعى وولف الى لندن لمناقشة اللورد سالسبورى واللورد اديسلى لوضع القواعد الجديدة للمفاوضات وفى شهر يناير سنة ١٨٨٧ غادر وولف لندن الى الاستانة بمهمة فوق العادة قيل عنها وقتئذ انها ترمى « الى فتح باب المفاوضات مع الباب العالى بقصد ايجاد نظام تخضع له مصر ويكون نوعا من أنواع الحياد مع السعى فى تصديق الدول بعد ذلك على هذه النتيجة »

ولقد وضع اللورد سالسبورى فى ذلك الوقت قاعدة المفاوضات فى صورة مذكرة سلمها للسير هنرى درومند وولف ليسيروفاق ماتضمنته من التعليقات

ولهذه المذكرة أهمية كبرى لا تقف عند مزييتها التاريخية وانما تعداها الى ما هو اعظم شأنًا من ذلك فقد كانت ولا تزال بمثابة القاعدة الاساسية لسياسة انجلترا فى مصر من الوجهة العسكرية والشروط التي يعلق عليها

ساسة الأنجليز جلاء جنودهم عن وادي النيل ولا شك ان من يطالع هذه المذكرة بامعان ثم يقارنها بانفاقية وولف وبما ورد في تقرير اللورد ملتر الأخير عن الاتفاق الانجائزي المصري لا يتردد في الحكم بأن تعليمات سالسبورى كانت دائماً نصب عين كل مفاوض انجائزي عند محاولته حل المسألة المصرية

ولقد نشر اللورد مانر نص هذه المذكرة في مؤلفه المشهور عن المسألة المصرية عند ايراده انباء مفاوضات وولف وقدمها بمقدمة صغيرة تبنت أهميتها السياسية الكبرى قال :

« لم يبق الا البحث في النقطة الدقيقة ، نقطة تنظيم سحب الجنود الانجليزية . وطبعي ان هذا ما كانت تصبو اليه تركيا لانها ما انقطعت منذ الاحتلال عن الاطاح في هذا الموضوع يعاونها في مجهودها هذا استمرار الغضب الذي امتلك قلب فرنسا . ورغبة في الوصول الى حل هذه المسألة العويصة أرسل سير هنرى درومند وولف مرة أخرى الى الاستانة في يناير سنة ١٨٨٧ ، ومنذ زيارته الأولى تناوب الأمر في وزارة الخارجية لورد روزبرى ولورد اديسلى . واستقر الشأن في وزارة الخارجية في ذلك الوقت للورد سالسبورى ودلت التعليمات التي أصدرها لسير هنرى درومند وولف عند عودته الى الاستانة عن الطابع الذي طبعت به سياستنا في مصر بطريقة لا تقل أهمية عن الطريقة التي ظهرت من تلغراف لورد غرنفيل الذي أرسله في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ولم تكن هذه التعليمات في الواقع الا شرحاً لذلك التلغراف . ولست هنا في مقام المديح وعلى ذلك ففي استطاعتي أن أورد التعليمات بشيء من التطويل

مذكرة سالسبورى

عن مسألة الجلاء

ففي ١٥ يناير سنة ١٨٨٧ كتب لورد سالسبورى التعليمات الآتية .
« يلح السلطان على حكومة بريطانيا العظمى فى أن تحدد تاريخاً للجلاء عن مصر وهذا الطلب مؤيد بشكل واضح على من واحدة أو اثنتين من الدول العظمى الأوربية ^(١) وان حكومة جلالة الملكة لشديدة الرغبة فى ارضاء السلطان فى هذا الموضوع ولكنها لا تستطيع أن تحدد تاريخاً للجلاء قريباً كان أو بعيداً الا اذا اتخذت قبل ذلك ما يلائم من الاجراءآت لضمان السلم فى مصر داخلاً وخارجاً . والغرض الذى ترى اليه الدول العظمى والذى ترغب حكومة جلالة الملكة فى الوصول اليه يمكن التعبير عنه بطريقة عامة بهذه الصيغة : « تحياد مصر » ولكنه حياد مشفوع بتحفظ صريح وهو ضمان الأمن والمحافظة على الاتفاق وأن تستبقى الحكومة الإنجليزية حق المحافظة على الاعمال التى اتتجها مجهودها الحربى مضافاً اليه ما احتملته بلادها من ضحايا عظمى وكذلك حق حماية تلك الاعمال . نعم انه من المرغوب فيه أشد الرغبة أن لاتنأ أرض مصر قدم جندى من جنسية أخرى الا فى الاحوال التى يلائم فيها النقل للذهاب من بحر الى بحر وذلك بشرط أن تكون الحكومة المصرية قادرة على تنفيذ هذا الحل وأن لاتقع قلاقل تعرقل ادارة القضاء أو عمل الساطة التنفيذية وان حكومة جلالة الملكة ترضى عن طيب

(١) يقصد فرنسا وروسيا

خاطر أن يطبق هذا النص متى تم الجلاء على الجنود البريطانية تطبيقه على جنود البلاد الأخرى غير ان هذا التطبيق لايسرى على إنجلترا الا في وقت الهدوء « اذ مما لايجوز اغفاله ان بريطانيا العظمى مادامت تنجلى عن البلاد بمحض ارادتها وبمحسن نية فانها تحفظ بالمعاهدة لنفسها حق التدخل اذا هددت سلامة البلاد داخلا أو خارجاً تهديداً جدياً وان تكاليف هذا الامتياز تبعد كل خطر من استعماله الا متى استوجبت الظروف ذلك الاستعمال بطريقة لا مفر منها »



هذه قاعدة السياسة العسكرية لانجلترا في مصر لم تتغير من سنة ١٨٨٧ الى الآن واذا كان اللورد ملتر قد اثبتتها في كتابه واعتبرها اساسا للسياسة الانجليزية في مصر فهو لم يشأ ان يحيد عنها عند ما كان يتفاوض مع الوفد المصرى لوضع قواعد الاتفاق بين البلدين فانجلترا لاتعارض في الجلاء ظاهرا ولكنها تصحب هذا الجلاء بشروط واحكام تجعله في حيز العدم وهذه الشروط قد لخصها اللورد سالسبورى في تمسكه « بأن يكون لانجلترا حتى التدخل اذا هددت سلامة البلاد داخلا أو خارجا » وسيرى القراء ان هذا الحكم كان بمثابة حجر الزاوية في اتفاقية وولف كما انه ورد بنصه تقريبا في تقرير اللورد ملتر فقد قال عند كلامه عن النقطة العسكرية انه لا يوافق على وضع هذه النقطة في منطقة القنال ثم أضاف الى ذلك « ان مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية في مصر لاتقتصر على ضمان حرية المرور لها في قنال

السويس بل ان الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية ينطوى على اكثر من ذلك كثيرا اذ مصر تقرب شيئاً فشيئاً من ان تصير « عقد ارتباط » كل تلك الموصلات برية كانت أو جوية أو بحرية فهذه الاعتبارات عدلنا عن تعيين القنطرة أو غيرها في منطقة القنال لنزول الجنود فيها وبعد ماتم التسليم مبدئياً بوجود قوة عسكرية في مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرها من التفاصيل في المفاوضات التي تجرى لعقد المعاهدة المنوية »

ثم تراه يقول عند الكلام على الموصلات الامبراطورية التي وضعت النقطة العسكرية للدفاع عنها « اما المصالح البريطانية الجوهرية فهي ان الموصلات البريطانية العظيمة التي تخترق الاراضى المصرية يجب ان لا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باعتداء أجنبي »

فاللورد مانرو لم يأت بشيء جديد من عنده في هذه النقطة وانما اكتفى بأن ينفذ تعليمات اللورد سالسبورى بعد أربع وثلاثين سنة وقد نجح في استدراج الوفد لقبول هذه الفكرة مبدئياً ولذلك لم يسعه ان يتكتم أمر هذا النجاح بل بادر الى اثبات تسليم الوفد ببقاء القوة العسكرية في مصر مكتفياً بما احرزه تاركاً اتمام الباقي للمفاوضات الرسمية ضارباً بذلك الامثال على طول اناة السياسة الانجليزية وانتهازها الفرص لتنفيذ سياستها التي لا يتبدل جوهرها وان تبدلت الالفاظ التي تعبر عنها وكأن العالم لم

يطارأ عليه تغيير من سنة ١٨٨٧ الى ١٩٢٠ أو كأن اللورد سالسبورى هو
استاذ السياسة فى الكون فلا يجوز الخروج عن تعليماته

مفاوضات الاستاذة

ولنعد الان الى موضوع مفاوضات وولف فنقول ان هذه المفاوضات
بدأت فى عاصمة الدولة العلية فى اليوم الثانى من شهر فبراير بين سعيد
باشا والمندوب الانجلىزى فلم تسفر الجلسة الاولى عن أية نتيجة واقتصرت
على تبادل الطلبات، المبدئية فان سعيد باشا طلب من جهته تحديد تاريخ
الجلء قبل البحث فى اى شىء آخر فكان جواب وولف بأن تحديد هذا
التاريخ متماتى بالوسائل التى يجرى اتباعها لتوطيد الأمن فى مصر

اقتراحات الانجلىز

وفى ٨ فبراير قدم وولف مذكرة ضمنها ثلاثة أمور: أولاً - اقترح
حيدة مصر وثانياً - تحويل انجلترا حق احتلال البلاد مرة ثانية فى حالة
وقوع اضطراب داخلى أو اعتداء من الخارج ثالثاً - بقاء الضباط الانجلىز
فى الجيش المصرى الذى يكون عدده ١٦ الفاً

ولا يخفى ان هذه الاقتراحات ليست الا سلبية مذكرة سالسبورى
وقد قابلتها تركيا بالرفض ثم وضعت من جانبها مشروعاً يتضمن
الاقتراحات الآتية :

اقتراحات تركيا

أولاً -- ان انجلترا تسحب جنودها من مصر والبلاد التابعة لها بعد
عام ونصف من تاريخ الاتفاق

ثانياً - ان عددًا قليلاً من الضباط الانجليز يبقون في الجيش المصرى
ثم يغادرون البلاد بعد عام من تاريخ الجلاء ويحل محلهم ضباط عثمانيون ثالثاً -
تحويل تركيا حق التدخل في مصر لحماية ساطة الخديوى واعادة الامن
الى انصابه اذا اختل واذا وقع اعتداء خارجى على مصر فالدولة العلية تصد
هذا الاعتداء بالاشتراك مع الجنود الانجليزية
رابعاً - بما ان مصر والسودان لا يمكن فصلهما فان الدولة العلية
ستطالب من الخديوى ان يختار الوقت المناسب لاعادة السودان



فرفض الانجليز هذا المشروع وظلت المفاوضات مستمرة لتبادل
الآراء في إقترحات الفريقين وكانت السياسة الانجليزية ترمى الى جعل
تركيا على قبول ما تعارضه مسهلة لها هذا القبول بأعطائها الوعود المتكررة
على قرب الجلاء عن مصر لانها كانت ترمى الى شئ واحد وهو الحصول
على مركز شرعى في وادى النيل ولا يهملها ان تجلو الجنود الانجليزية قريبا
أو بعيدا مادام سيصبح لها حق احتلالها والتدخل فيها باقرار الدولة التى
كانت لها السيادة على مصر وبتصديق دول أوروبا الاخرى وقد أوشك وولف
أن ينجح في هذه المهمة لولا تدخل فرنسا وروسيا وفضغظهما على السلطان
عبد الحميد كما سنشرحه في موضعه

مشروع جديد لانجلترا

وبعد مخبرات طويلة عاد وواف وقدم مشرعا جديدا ظن ان منه انه
يرضى الحكومة التركية وهو يتلخص فيما يلى

(أولاً) - لا يتغير مركز مصر السياسي بل يبقى كما هو حسب أحكام فرمانات السلطانية (ثانياً) تبقى قناة السويس على الحياد (ثالثاً) تنسحب الجنود الإنجليزية بعد ثلاثة أعوام من توقيع الاتفاق ويبقى الضباط الإنجليز في الجيش المصري سنتين أخريين بعد الجلاء (رابعاً) تتمنع إنجلترا عن الجلاء في نهاية الثلاثة الأعوام إذا حدث اضطراب داخلي أو هددت مصر من الخارج (خامساً) يحق لإنجلترا احتلال مصر بمساعدة الجنود التركية إذا وقع اضطراب داخلي في البلاد أو خشي من اعتداء دولة اجنبية (سادساً) تطلب الدولتان المصدقتان على هذا الوفاق من بقية الدول التصديق على أحكام الاتفاق واجراء بعض تعديلات فيما يتعلق بامتيازات الاجانب

اقتراحات الباب العالى

فعارضت الدولة في بعض هذه الاحكام واقترحت ان يكون لها وحدها حق ارسال جنود الى مصر في حالة وقوع اضطراب داخلي أو خارجي فيها

فلم توافق إنجلترا على ذلك وأعلنت الباب العالى انها متمسكة بنقطتين اساسيتين

الاولى - حيدة مصر

الثانية - تخويل إنجلترا حق احتلال البلاد في حالة الاضطراب .
وانه بدون قبول هذين الشرطين لا تسحب إنجلترا جنودها
فلم يرق لدى المفاوضين العثمانيين كلمة « حيدة » اذ اعتبروها مؤذية

لمعنى انفصال مصر عن الدولة واقترحوا تغييرها بلفظتى « سلامة البلاد »
تدخل فرنسا

وفى خلال هذه الحوادث كان ممثلو المانيا والنمسا وايطاليا يؤيدون
السياسة الانجليزية على تقيض روسيا وفرنسا وقد قررت الاخيرة ان
تؤيد الباب العالى فى مطالبه فذهب المسيو (امبرت) القائم باعمال السفير
الفرنسى الى السير وولف ونصح له ان يحدد تاريخ الجلاء قبل أية مناقشة
فأجاب المندوب الانجيزى بالرفض

جلسة ١٤ مارس

وفى ١٤ مارس عقدت جلسة للمفاوضة وكان البحث مقصوراً فيها
على مسألة الحميدة فأصر الباب العالى على رفض هذا الاقتراح وحاول
وولف ان يقنع المفاوضين العثمانيين بصواب هذا النظام قائلاً ان حميدة
قناة السويس لا تكون ذات قيمة الا اذا كان شاطئاً هذه القناة وجميع
الاراضى المصرية بمنجاة من اطماع الدول ولكن المفاوضين العثمانيين لم
يقتنعوا واخرجوا المناقشة من دائرتها وعادوا الى التكلم فى مسألة
تاريخ الجلاء

اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧

وبعد جلسات متعددة وأخذ ورد بين المفاوضين أخذ السير هنرى
درومند وولف يتغلب شيئاً فشيئاً على كامل باشا وسعيد باشا حتى جذبهما
الى النظرية الانجليزية فقبلا مبدأ اعادة احتلال مصر بواسطة الجنود
الانجليزية فى حالة وقوع اضطراب بها كما قبلا بقاء الضباط الانجيز

بالجيش المصرى مدة من الزمن وكان هذا القبول خطأ من اخطاء سياسة
كامل باشا العديدة

وبذلك فازت السياسة الانجليزية وبادر اللورد سالسبورى فابرق
لمندوبه بأن يسرع لعقد اتفاق على هذه القاعدة وفعلا وقع الفريقان فى
٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ على الاتفاقية المعروفة باتفاقية الاستانة أو وفاق
درومند وولف وكامل وسعيد لان الثلاثة وقعوه بامضاءاتهم

وهذه الاتفاقية تتلخص فيما يلى

فالمادة (الاولى) خاصة بابقاء الفرمانات السلطانية مرعية الجانب
فى مصر و (الثانية) تقضى بان القطر المصرى يشمل جميع الاراضى
المنصوص عليها فى الفرمانات السلطانية و (الثالثة) تبحث فى مسألة
حياد قناة السويس واستدعاء الدول الموقعة على معاهدة براين للتصديق
على وفاق يضمن حرية الملاحة فى القناة و (الرابعة) خاصة بالجيش المصرى
والمحافظة على الامن فى مصر والسودان وتحويل إنجلترا حق تنظيم الجيش
وابقاء ضباطها فيه وكذلك ابقاء جزء من جنودها و (الخامسة) خاصة
بالجلاء وشرائطه ولما كانت هذه المادة هى أهم احكام الاتفاق وهى التى
دار عليها النزاع الطويل مع فرنسا وروسيا وبين الباب العالى وانجلترا
فنحن لانرى بدا من اثباتها بنصها بعد و (السادسة) خاصة بدعوة الدول
الى التصديق على هذا الوفاق و (السابعة) خاصة بان يوقع على هذا
الوفاق كل من السلطان وملكة إنجلترا فى خلال شهر واحد اعتباراً من
تاريخ توقيع المفاوضين

المادة الخامسة

وهذا نص المادة الخامسة « بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ هذا الاتفاق تتعهد الحكومة البريطانية بسحب جنودها من مصر واذا ظهر في ذلك الميعاد خطر في الداخل أو الخارج يستلزم تأجيل الجلاء فان الجنود الانجليزية ستسحب من مصر مباشرة بعد زوال هذا الخطر وبعد مضي سنتين من تاريخ هذا الجلاء فان النصوص الواردة في المادة الرابعة (المرححة ببقاء القوات الانجليزية بقاء مؤقتا) ينتهي مفعولها تماما وعند سحب الجنود البريطانية فان مصر تتمتع بمزايا مبدأ سلامة أرضها ^(١) وعند المصادقة على هذا الاتفاق فان الدول العظمى ستدعى للتوقيع على عقد تعترف فيه وتضمن به عدم التعدي على الاراضي المصرية وبموجب هذا العقد لا يكون لأية دولة ولا بأية مناسبة الحق في انزال جنودها الى أرض مصر الا في الاحوال المنصوص عنها في اللائحة المرفقة بهذا الاتفاق (وهي الحالة التي يحصل فيها وقف الملاحقة في قناة السويس)

وعلى كل حال فان الحكومة العثمانية ستستعمل حقها في احتلال مصر احتلالا عسكريا اذا كانت هناك أسباب تدعو للتخوف من اغارة من الخارج أو اذا اضطرب النظام والأمن في الداخل أو اذا رفضت خديوية مصر أن تقوم بواجباتها نحو صاحب السيادة أو تعهداتها الدولية

(١) عبارة مبدأ سلامة أرضها وضعت ببناء على طلب المفوضين العثمانيين بدلا من عبارة « الحيدة » التي كانت تركيا تنفر منها

وبموجب هذا الاتفاق مصرح للحكومة البريطانية من جهتها
أن ترسل في الأحوال سالفه الذكر جنوداً الى مصر لتتخذ الاجراءآت
اللازمة لدرء هذه الأخطار وعند تنفيذ هذه الاجراءآت فان ضباط
هذه الجنود يعملون محافظين على مايجب الى ساطة السيادة من الاحترام
وان الجنود العثمانية والجنود البريطانية تنسحب من مصر عند
ما تزول أسباب هذا التدخل

وإذا عاق الدولة العلية عائق يمنعها من ارسال جنودها الى مصر
فعلينا أن ترسل مندوباً يبقى فيها طول مدة بقاء الجنود الانجليزية »

هذه هي المادة التي أثارته احتجاجات فرنسا وروسيا والحقيقة انها
ضارة بمصالح مصر ولا تستفيد منها الا السياسة الانجليزية التي أرادت
بها الحصول من تركيا ومن الدول - متى أقرت الوفاق - على توكيل يجعلها
قانوناً صاحبة حق في احتلال مصر عند وقوع اضطراب فيها وقد رأينا
من الحوادث الماضية كيف خلقت إنجلترا هذه الاضطرابات وكيف
سوغت لنفسها ضرب الاسكندرية لاسباب تافهة فاختلف عذر للاحتلال
لم يكن صعباً على السياسة الانجليزية وانما الصعب هو صبغ هذا الاحتلال
بصبغة شرعية وهذا ما كانت ترمي اليه بالمادة الخامسة التي نحن بصدد
وقد أرادت إنجلترا من النص على اشتراك تركيا معها في الاحتلال
ذر الرماد في العيون لانها كانت تعلم من الحوادث السابقة ان تركيا لا تبادر
الى هذا العمل الا بعد فوات الوقت

ولقد أشار اللورد ملر الى هذه النية فقال في كتابه « ان مشاركة

السلطان لنا لم تكن ذات قيمة من الوجة العملية لما هو معروف من ان تركيا لا تكون مستعدة للعمل السريع عند مطالبتها به وعلى ذلك فانه في حالة وقوع اضطرابات في مصر فان إنجلترا هي التي كانت تتولى قمعها بمفردها »

وقد زاد هذه النية الخفية جلاء ان المادة الخامسة نصت نصاً صريحاً على هذا الاحتمال فقالت : « انه عند وقوع عائق يحول دون ارسال جنود تركية الى مصر فعلى الحكومة العثمانية أن ترسل مندوباً عنها »

المعارضة في الاتفاق ومرمى السياسة الانجليزية

ولقد انصرفت جهود السياسة الانجليزية بعد توقيع هذا الاتفاق الى الحصول على تصديق السلطان عبد الحميد وكادت تدرك هذه الغاية لولا وقوف فرنسا وروسيا في وجهها فان هاتين الدولتين قامتتا وقتئذ بدور سياسى كبير سنأتى على تفاصيله بعد وكان من نتيجته امتناع السلطان عن التوقيع وانقطاع المفاوضات بغير جدوى

ولا شك في ان هذه المفاوضات التي قام بها درمندوولف بارشاد اللورد سالسبورى تعد درساً جديراً بأن نقف منه على الأساليب العملية للسياسة الانجليزية فهي تعتمد في مفاوضاتها على قاعدتين أساسيتين الأولى - وضع أساس صالح لتحقيق أغراضها وفاسد لمن يريد مفاوضاتهم اجراء المفاوضات على هذا الأساس

وبواسطة هذا الأساس تستطيع استدرج مفاوضاتها الى الغاية

التي تنشدها فلا يشعر هؤلاء المفاوضون الا وهم يشتركون في اقامة بناء لاعلى الاساس الذي كان يجب أن يشيدوا عملهم فوقه وانما على الاساس الذي عرفت السياسة الانجليزية كيف تجذبهم اليه حتى يقبلوه وقد كان هذا شأن كامل باشا ومن اشترك معه في العمل فقد قبلوا ان يعملوا على الاساس الفاسد المقدم اليهم فزلت اقدامهم وبعد ان كانوا ينادون صباح مساء بضرورة تحديد تاريخ الجلاء قبل أية مناقشة وبأن تركيا هي التي تملك وحدها حق التدخل في مصر تحولوا شيئا فشيئا عن هذه الغاية الى مادونها وانجذبوا وراء وولف ونظرياته

أما القاعدة الثانية - فهي التسوية والماطلة والصبر الطويل بقصد التغلب على مقاومة المفاوضين

ولقد قال الاستاذ كوشري في هذا الصدد « لو كانت السياسة الحقيقية منحصرة في فن الانتظار لكان السير درومند وولف سياسيا عظيما فان مفاوضات الاستانة كانت تسير ببطء على وتيرة واحدة اكثر مدعاة للملل مما كانت عليه في القاهرة ولم تكن هناك مفاوضات ومناقشات بل كانت مجردات عقيمة وتكرار مستمر لا قوال سبق ابدأؤها»

هذا اسلوب من اساليب المفاوضة لدى الانجليز وقد عرفوا كيف يتغلبون به على خصومهم اذا كانوا اغافلين

والحكيم من يعرف كيف يجرد السياسة الانجليزية من هذه الاساحة فلا يدخل المفاوضة الاعلى اساس صالح ولا يتزعزع ايمانه حيال وسائل الماطلة والتسوية. وبهذه الطريقة وحدها يستطيع المفاوض ان يأمن شر الاساحة الانجليزية في خلال المعركة السياسية الحاسمة

موقف فرنسا وروسيا

حيال اتفاقية الاستانة

وقع السير هنرى دروموند وولف والمفاوضان العثمانيان كامل باشا وسعيد باشا اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ وفى اليوم التالى قصد كامل باشا الى دار السفارة الفرنسية وأبلغ المسيو منتبلو السفير الفرنسى ان حكومة الباب العالى أقرت احكام الاتفاقية التى سترفع الى السلطان للتصديق عليها فبادر السفير الى اطلاع حكومته على الامر وكانت هناك ازمة وزارية فى فرنسا لان وزارة (جوبليه) كانت قدمت استقالتها منذ ١٧ مايو وكان وزير الخارجية فيها هو المسيو فلورنس فلما تلقى ما بعث به المسيو منتبلو لم يستطع ان يصدر اليه تعليمات يكون من شأنها تقييد من يخلفه فى وزارة الخارجية

فأرسل السفير فى موقفه وقصد الى المسيو نيليدوف سفير روسيا ورجا منه ان يتدخل فى المسألة حتى لا تصبح أوروبا امام امر واقع وقد تلقى السفير الروسى من حكومته اذنا بالتدخل ففعل وكان هذا مبدء الاعتراض على اتفاقية الاستانة

وبعد ذلك وقف المسيو منتبلو على نص هذه الاتفاقية فأبرقه الى المسيو فلورنس وألح فى ضرورة اسعافه بالتعليمات التى يسير عليها فأجاب المسيو فلورنس بأن الازمة الوزارية لاتزال قائمة وانه لايمكك الاشارة بأوامر صريحة وانه يرى شخصيا ان بعض احكام هذه الاتفاقية يمكن مناقشتها بينما هناك احكام لايمكن قبولها بأى حال من الاحوال وعلى

ذلك فانه يعتقد ان المسيو منتبلو لا يكون محلا للوم اذا ابدى هذه التحفظات ولاسيا فيما يتعلق بالمادة الخامسة

اول احتجاج لفرنسا

وعلى اثر هذا الجواب ذهب السفير الفرنسي الى كامل باشا واحتج على المادة الخامسة فأجاب كامل باشا بأن احتجاج فرنسا يغير الموقف السياسى وعلى ذلك فانه سيفكر فى ذلك ولكنه بدل ان ينيء السلطان بالحقيقة قدم اليه تقريراً عن هذه الاتفاقية ذهب فيه الى ان فرنسا لم تعترض عليها وان موافقتها أمر محقق

وفى خلال ذلك كانت الازمة الوزارية فى فرنسا قد انتهت بتأليف وزارة روفيه التى بقى فيها المسيو فلورنس وزيراً للخارجية

احتجاج الوزارة الفرنسية الجديدة

فبادر وزير الخارجية باعلان ان الحكومة الفرنسية لاتوافق بأى حال على الاتفاقية المطلوب تصديق السلطان عليها وفى ٣١ مايو أبلغ المسيو منتبلو السير هنرى درومندوولف ان فرنسا معارضة فى المادة الخامسة فما كان من وولف الا ان أنبأ حكومته بذلك الاحتجاج

احتجاج روسيا

وفى الوقت نفسه قصد المسيو نيليدوف سفير روسيا الى الباب العالى وخاطب وزراء الدولة بلهجة شديدة وأخذهم على انهم ضحوا ومصالح سلطانهم فى سبيل مصلحة بريطانيا العظمى كما ان المسيو جيرس خاطب سفير تركيا فى عاصمة روسيا بمثل هذه اللهجة وقال له ان روسيا بمعارضتها فى هذه الاتفاقية لاتفعل الا ما فيه مصلحة السلطان

وأخذت الصحافة الروسية تشارك حكومتها في ذلك الاحتجاج ومن ذلك ما كتبتته جريدة «الغازيت الروسية» اذ قالت : « ان روسيا لا يمكنها ان تقبل مثل هذه التسوية ولها الحق الصريح في الاحتجاج عليها فانها احدى الدول التى تضمن الدين المصرى وهى لا تسمح لانجلترا بأن تتخذ من مصر ممراً تحت سيادتها في هذا الشرق القريب جداً منا »

السعى فى تعديل المادة الخامسة

وكانت الحركة الاحتجاجية سبباً فى دفع كامل باشا الى السعى فى تعديل المادة الخامسة فقصد الى السير درومند وولف فى أول يونيه وسأله عما اذا كان من الممكن تغيير هذه المادة نظراً لما أبدى عليها من الاعتراضات من جانب فرنسا وروسيا فرفض وولف هذا الطلب والح فى ضرورة لوصول الى حل سريع

فلم ييأس المفاوضون العثمانيون من هذا الجواب بل عرضوا أن يكون تدخل الانجليز بمثابة « مساعدة تمدبها الحكومة بدون أن يكون فيها مساس بحقوق السلطان على مصر » وفسروا ذلك بأن يكون نزول الجنود الانجليزية عند وقوع الاضطرابات معلقاً على موافقة الباب العالى فرفض وولف هذا العرض أيضاً

وفى الوقت نفسه قصد رستم باشا سفير الدولة فى لندن الى اللورد سالسبورى وعرض عليه الاقتراح عينه فرفضه الوزير الانجليزى رفضاً باتاً وصرح بأنه لا محيص من ان الجنود الانجليزية تكون مطلقة الحرية فى العمل عند ما تدعو الحالة اليها فى مصر

بين السلطان عبد الحميد وسفير فرنسا

وفي ٣ يونيه طلب المسيو منتبلو مقابلة السلطان عبد الحميد خوفاً من أن يكون كامل باشا لم يطالعه على الحقيقة وكانت المقابلة طويلة شرح فيها المسيو منتبلو أوجه اعتراض فرنسا على الاتفاقية ولا سيما المادة الخامسة

فكان جواب السلطان انه في حاجة الى تأييد لان سفراء المانيا والنمسا وايطاليا بعد ان كانوا ملتزمين خطة الحياد انضموا الى سياسة انجلترا وقالوا له ان عدم موافقة تركيا على الاتفاقية قد ينشأ عنه ان الاحتلال البريطاني المؤقت لمصر يصبح احتلالاً أبدياً

وبعد انتهاء هذه المحادثة الشفوية بين السلطان والسفير الفرنسي طلب الاول ماخصاً مكتوباً من هذه المحادثة فتولى أحد رجال السكرتارية السلطانية كتابة هذا الملخص وقدمه للمسيو منتبلو لاقراءه ويقول الاستاذ كوشرى الذى يروى هذا الحادث ان المسيو منتبلو لاحظ ان التعبيرات التى تضمنها الملخص كانت أشد لهجة من التعبيرات التى فاه بها ومع ذلك فانه لم يطالب تغييرها خوفاً من أن يتهم بالتقهقر

احتجاج مختار باشا والعلماء

ولم يقف الاحتجاج على الاتفاقية عند فرنسا والروسيا بل ان الغازى احمد مختار باشا أرسل يخطب عليها وشاركه في هذا الاحتجاج كثير من علماء الأستانة معر حين بأن فيها مساساً بحقوق السلطان وخطب بعضهم في هذا الموضوع بما يفيد ان قبول أحكام الاتفاقية معناه التنازل عن

بلاد اسلامية لقوم غير مسلمين وان أحكام الشرع تحرم على السلطان
الاقدام على مثل ذلك

موقف السلطان عبد الحميد

وفي منتصف شهر يونيه أرسل السلطان عبد الحميد يطلب السير
هنرى درمندوولف والسير ويت سفير إنجلترا فى الاستانة وأبلغها
انه نظراً لاعتراض فرنسا وروسيا لا يستطيع التصديق على الاتفاقية لان
مثل هذا التصديق يعرض تركيا لحرب مع روسيا
ثم اقترح تعديل المادة الخامسة كما يلي :

« عند وقوع اضطراب داخلى فى مصر أو عند وقوع خطر خارجى
عليها تبادر الحكومة العثمانية الى اتخاذ الوسائل اللازمة لقمع الاضطراب
ولمنع الخطر الخارجى بارسال جنودها الى مصر ومع ذلك فاذا حالت
حوادث دون القيام بذلك او اذا كانت الحالة تستدعى الاستعانة بالحكومة
الانجليزية فانها تدعوها الى ذلك »

فأجاب وولف بأنه سيعرض الأمر على حكومته

رد سالسبورى على اقتراح السلطان

وفى ١٧ يونيه بعث اللورد سالسبورى بتلغراف الى وولف يقول فيه :
« ان حكومة جلالة الملكة لاتنوى الجلاء عن مصر الا اذا كانت
واثقة تمام الوثوق من ان الامن فيها لا يكون معرضاً لخطر من اعتداءات
خارجية أو اضطرابات داخلية وان الحكومة ستظل متمسكة بهذه
الخطوة سواء أصدق على هذه الاتفاقية أم لم يصدق حتى ولورفضت دولة
كبرى من دول البحر الابيض الموافقة على احكام هذه الاتفاقية

وبدون التأكد من الاحتفاظ بالامن في مصر لا تجلو إنجلترا عن أراضيها ولكن عدم اقرار هذه الاتفاقية من جانب دولة من دول البحر الايض لا يخول إنجلترا الحق في اعلان ان الاحتلال مؤبد ولا في اطالة هذا الاحتلال الى أكثر مما كان يبقى اذا لم تكن هذه الاتفاقية قد وقعت »

ثم أضاف اللورد سالسبوري الى ذلك ان إنجلترا لا توافق على أى تنازل الا اذا كان متفقا مع بقاء المعنى الذى ترمى اليه الاتفاقية ولما كان التعديل المعروض غير محقق لذلك فهو يرفضه

وقد بادر وولف فابنغ السلطان هذا القرار وحاول ان يقنعه بضرورة التصديق على الاتفاقية فأبى السلطان وطلب امداد المهلة الخاصة بالتصديق والتي كانت تنتهى فى ٢٢ يونيه أى بعد توقيع الاتفاقية بشهر فلم يسع وولف الا القبول

• اشتداد فرنسا فى الاحتجاج

ونشر مستند سرى

وفى خلال ذلك أخذت فرنسا تشتد فى الاحتجاج على الاتفاقية تؤيدها روسيا بواسطة السفيرين المقيمين فى الاستانة وفى ١٩ يونيو أرسل المسيو منتبلو الى السلطان كتابا خاصا باللغة التركية ومختوما بخاتم السفارة الفرنسية فتمكن وولف من الحصول على صورة من هذا الخطاب وأرسله بطريق البرق الى اللورد سالسبوري فلم يتردد الوزير الانجليزى فى نشره بالكتاب الازرق

وقد اعترض رجال السياسة في فرنسا على هذا العمل ولا سيما لان
الحكومة الانجليزية نشرت الكتاب قبل ان تتحقق من صحته وبدون
أن تراجع الحكومة الفرنسية فيه

وهذا تعريب الخطاب

« يا صاحب الجلالة

ان الحكومة الفرنسية مصممة كل التصميم على أن لا تقبل الحالة
التي ستنتج عن المصادقة على الاتفاق المصري
وفي حالة المصادقة على الاتفاق فان الحكومة الفرنسية ستقتصر
بمجهودها على صوالها الخاصة التي قد يظهر بها ضياع التوازن في
البحر الابيض المتوسط ووصولها الى هذا الغرض ستتخذ الاجراءات
اللازمة لحمايتها

وفي الحالة العكسية أي اذا لم تصادق جلالتم على الاتفاق المنوه
عنه آنفا فان سفير فرنسا مصرح له من حكومته بأن يعطى لجلالتم
تأكيدا صريحا قاطعا بأن الحكومة الفرنسية ستحمي وتضمن جلالتم
من النتائج التي تتولد عن عدم المصادقة المطلوبة مهما كان من أمرها

وبناء عليه فان جلالتم - ولم يصبح لديها أي شك في هذه المسألة -
في مقدورها برفضها المصادقة على هذا الاتفاق ان تقدم ترضية تامة للامم
الاسلامية التي دخل عليها القلق والارتباك من جراء ذلك وان تؤيد وتقوى
صلات الصداقة القديمة بين بلادكم وفرنسا

وبما ان سياسة فرنسا المنزهة عن الاغراض والمطامع هي السياسة

الوحيدة التي تستطيع حماية الامبراطورية العثمانية من اعتداءات إنجلترا ونواياها الاستعمارية فان استبقاء مودة فرنسا يجب ان يكون في نظر جلالتم اكبر مزية واعظم نفعاً»

ولقد كان لهذا الخطاب تأثير حاسم على السلطان ويقول بعض المؤرخين انه كان مصحوباً بتهديدات اخرى فقد افهم وقتئذ انه اذا صدق على الاتفاقية فان فرنسا وروسيا تحتلان بعض ولايات الدولة ولا تجلو ان عنها الا بعد عقد اتفاق شبيه باتفاقية وولف وقد صرح في خلال هذه التهديدات بأن فرنسا تنوى العمل في سوريا وبنما روسيا تعمل في ارمينيا^(١)

وعلى ذلك فقد استمر السلطان يرفض التصديق وفي ٣٠ يونيه اعلنت الحكومة الانجليزية ان الملكة وقعت على الاتفاقية ولكن السلطان لا يزال يطلب التأجيل

وفي ١١ يوليه اعلنت الحكومة من جديد انها سمحت للسير وولف بالانتظار بضعة ايام

قطع المفاوضات

وكانت آخر مهلة للتوقيع تنتهي في يوم الجمعة ١٥ يوليه ففي صباح ذلك اليوم غادر السير هنري درومند وولف (طرايبا) قاصدا الى دار السفارة الانجليزية في (برا) وابلغ السراى انه على استعداد للحضور فأجيب بأنه مدعو للحضور في سراى يلدز بناء على أمر السلطان فقصد اليه مسرعاً وظل منتظراً فيها طول النهار رجاء ان يعلنه أحد بحلول موعد

(١) أنظر كتاب التاريخ السياسي للجمهورية الثالثة الفرنسية تأليف المشي

المقابلة السلطانية فلم يظفر بها وفي اليوم السادس عشر من شهر يوليه غادر المفاوض الانجليزي مدينة الاستانة في منتصف الليل عائدا الى لندن وفي نفس ذلك اليوم توجه رستم باشا سفير تركيا في لندن الى اللورد سالسبورى وأبلغه ان السلطان نظرا لاحتجاجات فرنسا وروسيا اضطر أن يمتنع عن مقابلة السير وولف خوفا من ان تؤول هذه المقابلة بأنها وعد بالتصديق على الاتفاقية و اضاف الى ذلك بأنه مكلف بالاستمرار في المفاوضات في لندن فكان جواب اللورد سالسبورى « من المستحيل استئناف هذه المفاوضات في الحال ولا التعهد باستئنافها في المستقبل »

وبذلك قطعت مفاوضات درومند وولف

ملاحظات عامة

على مفاوضات درومند وولف

شرحنا فيما تقدم تفصيل المفاوضات التي تولاها السير درومند وولف مع مختار باشا أولا في القاهرة ثم مع الباب العالي ثانياً في الاستانة والادوار التي مرت بها ووضع اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ ثم معارضة فرنسا وروسيا فيها وما ترتب على هذه المعارضة من امتناع السلطان عن التصديق على الاتفاقية وقطع المفاوضات ومغادرة وولف مدينة الاستانة الى عاصمة بلاده

والآن نريد ان نتكلم عن هذه الاتفاقية من الوجهة المصرية وعن موقف فرنسا حيالها وهل هناك اخطاء ارتكبت أم لا وهل كان في الاستطاعة الاستفادة من ذلك الموقف السياسى أم لم يكن ذلك مستطاعا .

مركز انجلترا في مصر

واتفاقية الاستانة

لاشك ان انجلترا كانت تسعى في خلال هذه المفاوضات الى تسوية مركزها في مصر والحصول من الدول على شبه توكيل شرعى باحتلال وادى النيل فان أحكام المادة الخامسة من اتفاقية الاستانة لاتدع مجالا للتردد في استخلاص الغاية الاستعمارية للسياسة الانجليزية

فقد علق انجلترا جلاءها عن الاراضى المصرية بشرطين

الاول - مرور ثلاث سنوات من يوم التصديق على الاتفاقية بشرط أن تكون مصر في ذلك الوقت غير معرضة لاضطرابات داخلية أو خارجية

ثانيا - ان يكون لانجلترا الحق في العودة لاحتلال مصر اذا وقعت فيها اضطرابات داخلية أو كانت هناك أسباب تدعو للتخوف من اغارة من الخارج أو اذا رفضت الخديوية المصرية ان تقوم بواجباتها نحو صاحب السيادة او نحو تعهداتها الدولية

فيتين من هذا ان فكرة الجلاء لم ترد في هذه المادة الا ذرا للرماد فقط لان انجلترا التي اطلقت قنابلها على الاسكندرية فدمرتها وفتكت بارواح أهلها متذرة بتلك الحجج الواهية المعروفة ما كانت تتردد لحظة في خلق الاضطرابات أو في الادعاء بوجود هذه الاضطرابات لمجرد وقوع حادثة فردية لتقول بانها مضطرة لتأجيل موعد الجلاء حتى تزول هذه الاضطرابات المزعومة مادامت أحكام المادة الخامسة تبيح لها ذلك فانجلترا ما كانت تنوى الجلاء عن مصر عند وضع هذه الاتفاقية

وانما كانت تريد ان يصبح احتلالها شرعياً بعد مضي تلك الثلاث السنوات
والا لو كانت حسنة النية من هذه الوجهة لما عاقدت تحديد ميعاد الجلاء
بهذا الشرط المرن الذي تعرف السياسة الانجليزية كيف تستخدمه لمصالحها

على اننا لو سلمنا جدلاً بان انجلترا كانت ستجاول حقيقة في سنة ١٨٩٠
لما جاز لنا ان ننسى الاخطار المحدقة بمركز مصر من جراء الشرط الثاني
الذي يخول انجلترا احتلال مصر مرة ثانية عند وقوع سبب من تلك
الاسباب المنصوص عليها في الاتفاقية وخصوصاً الحالة التي عبر عنها واضع
المادة الخامسة بقوله « اذا كانت هناك أسباب تدعو للتخوف من اغارة

من الخارج » فان الاسباب التي تدعو لمثل هذا التخوف كثيرة ويمكن
القول بوجودها في كل وقت تقريباً والسياسة تستطيع تطبيقها عند وقوع
أى نزاع دولى وبالجملة تصبح مصر تحت رحمة الاحتلال الانجليزي كلما
حدثت أزمة سياسية في أوروبا أو في الشرق ولا يكون جلاء الانجليز
عنها في اول الامر - اذا فرضنا تحققه جدلاً - الا لوقت قصير

ثم لا يلبث هذا الاحتلال ان يعود بصورة أخرى مصبوغة بصبغة
شرعية وتدخل انجلترا مصر باعتبارها شريكة تركيا ونائبة عنها ثم وكيلة
عن أوروبا أيضاً

هذه هي النتيجة التي كانت تترتب حتماً عن اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧
اذا كانت تركيا صدقت عليها ثم أقرتها أوروبا بعد ذلك

فليس من بعد النظر ان يرضى أحد بمثل هذه الاتفاقيات التي تتكرر
فيها كلمة الجلاء ويتحدد بها ميعاد خروج الانجليز من مصر مادام الغرض

الحقيقي الذي يقرأ من ظاهر السطور وباطنها يرمى الى شئ آخر هو ان الامر الفعلي غير الشرعى يصبح أمراً قانونياً شرعياً

وفي هذا تنحصر مهارة السياسة الانجليزية عند ما تدخل في مفاوضة مع دولة أخرى فهي تتخذ من ظاهر الالفاظ شرعاً سياسياً لاصطياد المفاوضين اذا كانوا غافلين عن الخطر المحقق بهم

فالانجليز لا يهتمهم ضخم الالفاظ وفخم العبارات وانما يهتمهم المعنى الدفين الذي يفسرون به معاهداتهم واتفاقاتهم ومتى كان هذا المعنى محققاً لاغراضهم الاستعمارية فانهم يتساهلون فيما عداه من أمور عرضية واحكام ثانوية

وعلى ذلك فان رفض التصديق على اتفاقية الاستانة كان في مصلحة مصر . نعم قد يقال ان الانجليز مع ذلك لا يزالون محتلين البلاد ولم يمنعهم فشل المفاوضات من البقاء الى الآن في البلاد والجواب على هذا الاعتراض ليس صعباً فان مركز الانجليز في مصر كان ولا يزال مركزاً فاسداً لانه مركز الغاصب المعتدى ولا تزال وعود انجلترا واعترافها الرسمية باقية تدمغ هذا المركز بالبطلان التام كما لا تزال احتجاجات المصريين حجة قوية على ان انجلترا مهما طال امد احتلالها لا تستطيع يوماً ما ان تجعل لهذا المركز الباطل الفاسد أية صفة شرعية

ولكن هذه الحال كانت تتبدل حالاً أخرى في غير مصالحتنا اذا كانت مفاوضات وولف انتهت باتفاق دائم أى اذا كانت اتفاقية الاستانة أصبحت عقداً دولياً فان انجلترا كانت تظل أيضاً محتلة للبلاد اما بعدم جلائها في آخر المدة بحجة وجود الاضطرابات أو بعودتها الى الاحتلال

لسبب من الاسباب الموجودة في المادة الخامسة ولكن الاحتلال يكون حينئذ بمقتضى أحكام اتفاقية دولية موجودة فالفرق واضح جلي بين الحالين وهو يؤيد ان مصر لم تخسر بفشل تلك المفاوضات بل كسبت حجة قوية من حجج قضيتها العادلة وهو استمرار بطلان مركز الانجليز في مصر

نعم ان بعض الصحف الانجليزية عند تعليقها على قطع هذه المفاوضات في ذلك الحين اعربت عن سرورها لعدم التصديق على هذه الاتفاقية باعتبار ان بعض أحكامها في غير مصالحة إنجلترا ولكن هذا السرور كان مصطنعا وقد أثبتت الحوادث التي وقعت فيما بعد ان إنجلترا كانت آسفة كل الاسف لفوات هذه الفرصة ولما أرادت فرنسا فتح باب المفاوضات في مسألة مصر في خلال سنتي ١٨٨٩ و ١٨٩٠ تمسكت الحكومة الانجليزية بان تكون اتفاقية ٢٢ مايو أساسا لذلك كما سنشرحه في حينه

موقف فرنسا

حيال هذه المفاوضات

ولا شك ان مجهود فرنسا في احباط هذه الاتفاقية كان في مصالحة القضية المصرية ولكن بعض السيانيسيين يذهبون الى ان فرنسا كان يجب أن توجه مجهودها لالاى هذا الاحباط ولكن الى تعديل الاتفاقية بحيث تكون احكامها متفقة مع قواعد الحق والعدل وخالية من كل مساس باستقلال مصر

ولا جرم ان هذا الحل لو تم لكان في مصاحتنا ولكنه لم يتحقق

لسوء حظ مصر

واننا نترك للمسيو فريسينيه شرح هذه النظرية التي أشار بها
المسيو وادنجتون وما رد به عليها قال
« هل كان الواجب على فرنسا أن تتبع طريقة أخرى وبدلاً من أن
تعمل على اخفاق الاتفاق تقدم اعتراضاتها للوندره لتحصل من لورد
سالسبورى على التحسينات الضرورية؟ كان هذا رأى مسيو وادنجتون
وأسره الى أكثر من مرة وهو محزون آسف من ضياع فرصة كان يظن
ان المستطاع الاستفادة منها الا انها ضاعت ولن تعود. قد يكون مسيو
ودنجتون مصيباً لأنه شديد العلم بالظروف غير انه يجب مراعاة ان
الظروف كانت تدعو الاستعجال وان المفاوضات مع لورد ساسبرى كان يخشى
معها خطر صدور المصادقة من الاستئانة وكانت النتيجة اننا نصبح أمام
الأمر الواقع. قال لى مسيو وادنجتون « ان رئيس الوزارة الانجليزية
امتعض لاغتصاب رفض الباب العالى بدون اخطاره » ولكن هل
أخطرنا هو؟ ألم يفاوض الباب العالى مباشرة بدون أن يتفق معنا على اية
قاعدة رغمًا من تصريحه لمسيو وادنجتون في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦؟ ان كل
ما أخطرنا به بعض محادثات دارت بين سير هنرى درومندوولف والقائم
بأعمال السفارة الفرنسية مسيو ايمبير الذى أمر فى الحال بأن يعلم محدثه
أن الحكومة الفرنسية لاتوافق على الخطة التي تجرى بها المفاوضات.
أهمل هذا الانذار واتقطعوا عن اخبارنا بأى شيء وما كان من المعقول
أن تدهش وزارة لندره ولا أن تمتعض اذا عملنا حيث نعمل وبنفس
الطريقة السرية التي سارت عليها. زعموا ان الأحسن كان ترك اتفاق
درومندوولف يتم بشكله وأن يترك لحكم الظروف اخراج ماتكنه

من النتائج النافعة . هل من الصحيح ان انجلترا وهى تنفذ الاتفاق بحسن نية ما كانت تستطيع أن تتخلص من الجلاء عن مصر وانها ان خرجت لن تعود اليها عند شئتها ذلك ؟ قيل انه يلزم التعود ان يطرأ حادث عظيم يجعل الدول العظمى الاوربية نقف وجهاً لوجه . قد يكون هذا ممكناً الا ان الظواهر تدل على ان تقيضه كان اكثر امكاناً وما من وزارة تعرض نفسها لأمثال هذه المغامرات الا وتلقى على نفسها أخطر المسؤوليات «

دفاع المسيو فلورنس

وفي ١٨ يوليه سنة ١٨٨٧ أرسل المسيو فلورنس وزير خارجية فرنسا تعليمات الى المسيو وادنجتن في حالة استثنائ المفاوضات فى لندن ضمنها دفاعاً عن خطة فرنسا فقال :

« اردنا التفادى حتى من مظهر تدخل شخصى فى المفاوضات الطويلة التى أخرجت مشروع الاتفاق وتركنا المفوضين بدون ان نشترك فى المباحثات . نعم ان آراءنا لم تكن سرّاً مكتوماً عن أحد . كما ان سير هنرى درومندوولف من ناحيته والوزراء العثمانيين من ناحيتهم وعدونا باحاطتنا علماً بتقدم المفاوضات وأن لا يبتوا أمراً بدون أن يتأكدوا من استعدادنا وهذا الوعد الذى حافظوا عليه فى المبدأ لم يرع له أحد جانباً وفى نهاية الامر اتخذت القرارات الاخيرة على غير علم منا وكانوا يعلمون جيداً ان ليس فى استطاعتنا الموافقة عليها سلفاً ولكنهم كانوا يرجون أن تجرنا قوة الامر الشبيه بالواقع . وهذه الطريقة المحزنة فى

المعاملة صادمتنا بمشروع رأيناه مخالفاً لصوالح الامبراطورية العثمانية
ولصوالحنا ولصوالح أوروبا اذا حسن تفهم هذه الصوالح . لم يسلم لنا
المشروع في لوندرد فلم يكن علينا أن نتفاهم بشأنه مع الوزارة البريطانية
وجرى الأمر في الاستئانة على النقيض من ذلك فقد اطلعونا هناك على
المشروع وأظهروا رغبة في استطلاع رأينا بشأنه فأبدينا الرأى الذى طلب
منا . أبديناه باخلاص وفي مدى حقنا وبدون رغبة في امتهان أحد

كان فى المشروع عيبان اولهما انه كان يقسم السيادة على مصر بين
انجلترا والباب العالى وهذه هى النقطة التى دهش لها بسرعة جلالة
السلطان ليس هو وحده بل والعالم العثمانى بأجمعه وثانيهما خلو المشروع
من تاريخ معين تدخل فيه انجلترا صف الدول الاوربية بعد اتمام عملها
الا ان تحديد مثل هذا التاريخ كان دائماً موضع التفتات فرنسا لان النص
فى الاتفاق كان يعين تاريخ الجلاء مشفوعاً بشرط يتعلق بارادة انجلترا
وحدها وهذا مما يجعل الاتفاق لاغياً فى الواقع وفى نظر القانون

ولو ان المفاوضات استؤنفت لكان من السهل ادارتها بطريقة
تمنع المضار التى أشرت اليها »

خطأ فرنسا

هذه أقوال السياسة الفرنسيين فيما اختطته حكومتهم حيال
مفاوضات وولف ومهما يكن من الأمر فان السياسة الفرنسية أخطأت
خطأ لا يستهان به وهو انها لم تبر بوعدها الذى وعدت به السلطان
عبد الحميد فقد كان جواب سفيرها المسيو منتبلو للسلطان صريحاً جداً

في أن « الحكومة الفرنسية في حالة رفض المصادقة على الاتفاق ستحصى وتضمن جلالة السلطان من النتائج التي تتولد من عدم المصادقة المطلوبة مهما كان أمرها »

هذا ما قاله السفير الفرنسي بناء على أوامر حكومته الصريحة القاطعة وهو وعد كبير كان يجب على فرنسا ان تفي به ولكنها مع الاسف لم تذكره بل تناسته وأهملته وما زالت تتدرج في اهمال المسألة المصرية حتى انتهى بها الأمر الى الاتفاق رسمياً مع إنجلترا على ان لا ترفع صوتها في هذا الشأن فهل هذا معنى الوعود الرسمية وهل هذا هو الضمان الذي تعهدت به فرنسا ؟

بعد قطع المفاوضات

وفي ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ ارتفع صوت نائب انجليزى في مجلس العموم هر المستر هنرى لا بوشير بالاحتجاج على خطة الحكومة الانجليزية لأنها أدخلت في أحكام الاتفاقية شروطاً كانت تعلم ان تركيا وفرنسا وروسيا لا بد أن ترفضها وختم خطابه باثبات ان مصر لم تستفد أية فائدة من الاحتلال الذى يقضى الشرف الانجليزى بوضع حد له فكان جواب السير جيمس فيرجسون دأراً حول الدفاع عن مفاوضات وولف وختمه بقوله :

« ان سيجب الجنود الانجليزية عمل سابق لأوانه ومناف لاحساسات الامة البريطانية ولو اجبات بريطانيا العظمى في وادى النيل ؟؟؟ »
وكان هذا — كما يقول الاستاذ كوشرى — بمثابة اسدال الستار على آخر فصل من تلك الرواية الهزلية الطويلة المؤلمة

مفاوضات قناة السويس

انتهت مفاوضات دور مندووف بالفشل الذى اتينا على تفاصيله ولم تكن هذه المفاوضات آخر ماجرى بشأن المسألة المصرية فقد كانت هناك مفاوضات أخرى تجرى بين إنجلترا وبين دول أوروبا لتقرير النظام الذى يسرى على قناة السويس وقد استمرت هذه المفاوضات من سنة ١٨٨٥ الى ١٨٨٨ ثم استؤنفت مرة أخرى بين فرنسا وإنجلترا عند عقد الاتفاق الودى فى سنة ١٩٠٤

وقبل ان نأتى على تاريخ هذه المفاوضات وتقلبات السياسة الانجليزية فيها ومناوراتها العديدة لانرى مندوحة عن ايراد خلاصة تاريخية عن موقف إنجلترا حيال القناة منذ التفكير فى انشائها

سياسة الانجليز حيال القناة

ما ظهرت فكرة انشاء قناة السويس صرف الانجليز كل جهودهم لاجباطها بجميع الوسائل التى فى قبضتهم

فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وقع الخديوى سعيد باشا الدكرينو الذى يمنح امتياز حفر القناة الى المسيو دى لسبس وكان لا بد من الحصول على تصديق الباب العالى قبل أن تبتدىء اعمال الحفر فسافر دى لسبس الى الاستانة للحصول على هذا التصديق فوجد ان المساعى الانجليزية قد سبقته لتعرقل أعماله بواسطة اللورد سترافور سفير إنجلترا فى عاصمة الدولة العلية

وبدل ان يعود بفرمان التصديق لم يحصل من الباب العالى الا على جواب الى الخديوى تطلب فيه الصدارة العظمى امهاها ريثما تدرس الوزارة المشروع حق الدرس وتصدر قرارها بشأنه وفى الوقت نفسه تلقى الخديوى كتابا آخر من الصدر الاعظم يحذره فيه من هذا المشروع بحجة انه يؤدى الى ايقاد نار العدواة بين انجلترا ومصر

وبعد ان فرغت انجلترا من العمل فى الاستتانة حولت وجهها نحو باريس واعترضت على المشروع ابتغاء الوصول الى ايقافه

اعتراضات انجلترا على المشروع

وتتناخص اعتراضات انجلترا وقتئذ فيما يلى :

اولا - استحالة تحقيق هذا المشروع وفى حالة التسليم بإمكانه فانه يتكلف نفقات جسيمة تمنع الاستفادة منه وعلى ذلك فالمشروع ليس مشروعاً تجارياً يقصد به الربح وانما هو مشروع سياسى بحمت

ثانياً -- ان هذا المشروع يؤجل انشاء السكة الحديدية بين القاهرة والسويس مع شدة حاجة انجلترا الى انجاز هذا الخط الحديدى فى اقرب وقت لانها تريد طريقاً سريعاً وقصيراً الى الهند

ثالثاً - ان الغرض الحقيقى من المشروع هو فصل مصر عن تركيا وقطع المواصلات بين انجلترا والهند ومما يؤيد ذلك بناء الحصون على شواطئ البحر الابيض فى مصر لصد هجمات القوى البحرية الآتية من تركيا ولا شك فى ان تصميمات هذه الحصون وضعت فى وزارة الحرب

الفرنسية وكذلك بنيت القناطر الخيرية بدعوى تحسين الري في حين ان هذه الدعوى غير صحيحة ولكن الغرض الحقيقي منها هو اتخاذها وسيلة لاجداث غرق في جزء من الاراضى المصرية توصالا للدفاع عن جزء من الدلتا ولتكون سدا منيعا ضد كل قوة تأتي من جهة الجنوب

جواب دى لسبس على هذه الاعتراضات

هذه خلاصة الاعتراضات التي بلغتها الحكومة الانجليزية للحكومة الفرنسية فكلفت الاخيرة المسيو دى لسبس بالرد عليها فبادر بوضع بحث صاف لتنفيذ هذه الاعتراضات وبعث به الى وزارة خارجية فرنسا في ١٩ يونيه سنة ١٨٥٥ وهذا بيان النقط الجوهرية في الرد

اولا - ليس لمن يعتقد استحالة هذا المشروع أن يضع أمواله فيه على ان النقطة الفنية في المشروع ستعرض على مهندسين من المانيا وبلجيكا وفرنسا ويكون رأيهم هو القول الفصل ولا دخل لحكومة فرنسا ولا لحكومة إنجلترا في ذلك وعلى هذا فليس للمشروع أية وجهة سياسية ثانيا - ان السكة الحديدية التي تريد إنجلترا مدها ستقوم الحكومة بعمالها اما القناة فالشركة هي التي ستحفرها وعلى ذلك فليس هناك ما يدعو لتأخير المشروع الاول لان القائمين بالعمل مختلفان .

ثالثا - ان الصلات حسنة بين فرنسا وإنجلترا وبينها وبين تركيا وعلى ذلك فلا محل لاتهامها بأنها تعمل ضدّها ولو كان المشروع خليقا بان يحدث النتائج التي تضمنتها اعتراضات الحكومة الانجليزية لعارضت الحكومة الفرنسية في انشاء القناة ولكن اعتقادها بأن هذا المشروع لايرمى الى اية فكرة سياسية هو الذي حملها على قبوله وعدم عرقلة



ولم يكتف دى لسبس بهذا الرد بل سافر الى إنجلترا لمقاومة الحملة الهجومية الموجهة ضد المشروع وفي خلال ذلك اجتمعت اللجنة الدولية في باريس لدرس المشروع وأرسلت فريقا من أعضائها الى مصر لمعاينة المكان ثم انتهى البحث بتصديق اللجنة على المشروع وأصدر الخديوى في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ دكرهتو جديدا مؤيد الدكرهتو سنة ٥٤ و متماله ومصداقا على قانون الشركة

عودة الانجليز لمحاربة المشروع

ولكن إنجلترا استمرت في محاربة المشروع وألقى رئيس الوزارة تصريحاً شديداً للهجة ضد هذا المشروع في البرلمان الانجليزى في جلسة ٧ يوليه سنة ١٨٥٧ فقال « ان الحكومة الانجليزية لا تستعمل نفوذها لدى السلطان لمله على التصريح بانشاء القناة حيث انها ظلت خمسة عشر عاما تستعمل هذا النفوذ في الاستانة ومصر لمنع تنفيذ هذا المشروع الذى تعتبره ضاراً بمصالح إنجلترا ومنافياً لسياستها بخصوص علاقة مصر بتركيا وزيادة على ذلك فان المشروع لا يمكن تنفيذه اللهم الا اذا انفقت في سبيله أموال طائلة يستحيل معها الحصول على ربح منه وليس هذا المشروع الا أحبولة من هذه الحبائل التى تنصب من حين لآخر لاصحاب الاموال البسطاء ولقد أخطأ مسيو دى لسبس بتوهمه انه يستطيع أخذ الاموال الانجليزية لصر فيها على مشروع ينافى مصالح بريطانيا من كل وجه فانه يرمى الى فصل مصر عن تركيا ويهدد مركز إنجلترا في الهند » وظلت كثير من جلسات البرلمان وقفاً على مثل هذه المحاربة فأراد

دى لسبس أن يجرب من جديد السعى لدى حكومة الاستانة للحصول على التصديق المنشود وكتب لرشيد باشا الصدر الأعظم طالباً التصديق على الذكرى الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و٥ يناير سنة ١٨٥٦ ولكن مساعي السفير الانجيزى كانت تحول دون قبول الباب العالى ولا سيما ان السفير الفرنسى وقتئذ كان ملتزماً الحياد وظالماً كرر له رشيد باشا وخلفه على باشا قولها : « ساعدونا وكونوا عوناً لنا على انجلترا واعلموا ان كلمة واحدة من فرنسا تحل هذا المشكل فيصدق السلطان على المشروع » ولكن فرنسا لم تشأ أن تتكلم في ذلك العهد بينما كانت الحملة الانجليزية مستمرة بشدة خارج البرلمان وداخله وحدث ان أحد النواب الانجيزى طلب في جلسة أول يونيه سنة ١٨٥٨ أن يوافق المجلس على تصريح يقضى بأنه « لا يجوز للحكومة أن تستعمل سلطاتها ونفوذها لمنع السلطان من التصديق على المشروع » ولكن المجلس رفض هذا الطلب بأغلبية ٢٩٠ صوتاً ضد ٦٢

حصّة انجلترا في أسهم القناة

وعلى أثر ذلك أعلن افتتاح الاكتتاب لشراء أسهم القناة من ٥ نوفمبر الى ٣٠ منه سنة ١٨٥٨ فاشترت الحكومة المصرية ١٧٧٦٤٢ سهماً واشترت فرنسا ٢٠٧١٦٠ وأخذت الأمم الأخرى بقية الأسهم فكان نصيب مصر في رأس المال ٤٤ في المئة ونصيب فرنسا ٥٢ في المئة ولم تشتتر الأمة الانجليزية بأسرها الا ٨٥ سهماً منها ٤٢٥١٠ فرنكات

وفي ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ احتفل دى لسبس بالبداية في حفر القناة فبالانجيز فشل مناوراتهم واشتدت لهجة الصحف ضد هذا العمل

حتى قالت التيمس وقتئذ « ان تبعية مصر لتركيا ومحاربة كل نفوذ أوروبي غير شرعى فى هذه البلاد من المسائل الحيوية لنا وان أقل اشارة تفيده الهروب من نصوص معاهدة ١٨٤٠ تعرض والى مصر لبطش انجلترا فان لدينا مالطه وكورفو من جهة وبمباى وعدن من جهة أخرى فما علينا الا تسيير الأساطيل والجيش من هاتين الجهتين لارجاع هذه الحكومة الجسعة الى صوابها »

الضربة الأخيرة وفشلها .

وقد أشيع وقتئذ ان السلطان عازم على زيارة مصر وذهب الاسطول الانجليزى الى مياه الاسكندرية وأعلنت التيمس ان الغرض من جمع هذه القوى هو :

« أولا - محاربة فكرة الاستقلال الموجودة لدى والى مصر

ثانياً - تعضيده ضد فرنسا أى ارغامه على أن يقضى القضاء الأخير

على قناة السويس .

ولكن انتصار الفرنسيين فى موقعة سلفرينو ومعاهدة فيلا فرنكا أعادنا لفرنسا حريتها وقوتها فعادت السياسة الانجليزية أدراجها وانسحب الاسطول الانجليزى من مياه الامسكندرية . وخفت الحملة الموجهة ضد المشروع وتدخل نابليون الثالث فى المسألة وكانت نتيجة تدخله ان صدر من الاستانة تصريح بمتابعة الأعمال فى القناة

وفى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وقع الخديوى اسماعيل الاتفاقية التى

تقررت فيها الشروط النهائية للامتياز وفى ١٩ مارس من تلك السنة

أصدر السلطان فرمان التصديق على هذه الاتفاقية وهذا نصه بعد
الديباجة :

« لما كان تنفيذ المشروع العظيم الذى يترتب عليه تسهيل سبل التجارة
والملاحة بمحفر ترعة واصلة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر
من الامور المرجوة فى هذا العصر المزدان بالعلم والرقى جرت مفاوضات
من مدة مع الشركة الطالبة القيام بهذا العمل وقد انتهت على حالة ضامنة
فى الحال والاستقبال لحقوق الباب العالى المقدسة وحقوق الحكومة
المصرية وقد تم وضع العقد المرفقة بنصوصه بهذا وموقع عليه من
الحكومة المصرية ومندوب الشركة وبعد عرضه لتصديقنا الشاهانى
والاطلاع عليه وافقت ارادتنا السنوية عليه الخ الخ »

تبدل وجهة السياسة الانجليزية

وبذلك فشلت السياسة الانجليزية فيما كانت ترمى اليه من اجباط
هذا المشروع ولكن فشلها لم يحملها على السكوت والتسليم بل رأت بعد
ان أصبح المشروع أمراً واقعاً ان تبدل وجهة سياستها وانصرفت جهودها
نحو الاستئثار بالمشروع ووضعها تحت قبضتها وكانت اول خطوة فى هذه
السياسة الجديدة هى شراء أسهم مصر من الخديوى اسماعيل

وسنأتى فى الابحاث الاتية على تفصيل المفاوضات التى دارت فى
هذا الموضوع بين انجلترا ومصر وفرنسا لانها تكشف الغطاء عن نيات
الاستعمار الانجليزى ومناورات السياسيين البريطانيين وطرق خداعهم
التى يستخدمونها لتحقيق أغراضهم السياسية

محاولة الانجليز وضع يدهم على قناة السويس

حارب الانجليز مشروع القناة محاربة شديدة سعيا وراء احباطه فلم تنته هذه الحرب بانتصارهم بل خرجوا منها مهزومين ولكن هذه الهزيمة لم تفت في عضدهم بل اجمعوا قواهم على ان تصبح هذه القناة في قبضة يدهم مادامت العراقيل التي وضعت في سبيلها لم تحل دون انشائها

اطماع الانجليز في مصر

وهم لم يحاولوا الاستئثار بالقناة لربح مالى يرغبون فيه وانما فعلوا ذلك لغاية سياسية محضة وهى ان يصلوا من القناة الى مصر نفسها التى طمعوا من زمن بعيد فى الاستيلاء عليها وأخذوا يعملون على انتهاز الفرص لتحقيق هذه المطامع الاستعمارية

وقد حاولوا فى أوائل القرن التاسع عشر ان يحتلوا البلاد فعلا وارسلوا أساطيلهم وجيوشهم الى مدينة الاسكندرية فى خلال شهر مارس سنة ١٨٠٧ وانزلوا بالمدينة جنودهم وتقدموا منها الى رشيد وانتهت تلك الحوادث بصلح مع محمد هزمته شر هزيمة فى موقعة رشيد وانتهت تلك الحوادث بصلح مع محمد على باشا على انسحاب الانجليز من مصر وتم هذا الانسحاب فعلا فى ١٤ سبتمبر من ذلك العام أى بعد ان دام الاحتلال نحو ستة أشهر

فأتجاه الفكرة الانجليزية الاستعمارية نحو مصر لم يكن جديدا فى عهد اسماعيل وانما كان بمثابة حاققة من حلقات متتابعة ترمى كلها الى غابة واحدة قررتها السياسة الانجليزية وعملت على تنفيذها

الخديو اسماعيل والضيق المالى

فلما وقع اسماعيل فى الضيق المالى فى خلال سنة ١٨٧٥ وأراد الحصول على قرض يخرج من هذا الضيق وجد الابواب موصدة أمامه لان الباب العالى كان قرر ان المالية العثمانية لا تدفع الا نصف أرباح الدين العثمانى تقودا والنصف الآخر سندات لمدة خمسة أعوام ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦ فحدث هذا التبا اضطر ابا شديدا فى السوق المالية وتأثرت أوراق الدين المصرى بسبب ذلك لان الناس خشوا ان يقد الخديو متبوعه

وقد بحث اسماعيل عن مخرج له من هذه الازمة فوجد ان أسهم قناة السويس فى قبضته وظن انها هى التى تفرج ضيقه المالى وكانت فكرته الاولى منصرفه الى رهنها لالا يبيعها ثم صمم على البيع للحصول بسرعة على مطلوبه

وكان العرض الاول على الحكومة الفرنسية التى كان يرأسها وقتئذ المسيو بوفيه باعتباره رئيسا للوزارة وكانت وزارة الخارجية فى قبضة الدوق ديكاكز

ويظهر ان هذه الوزارة كانت تخشى اذا قبلت هذه الصفقة ان تغضب إنجلترا فترددت فى الامر ثم انتهى هذا التردد بالامتناع اسراع إنجلترا باقتناء اسهم مصر

ولكن الوزارة الانجليزية كانت على نقيض هذه الحال فانها ما علمت بعرض هذه الاسهم على فرنسا حتى بادرت بالسعى فى الخفاء لاقتناءها لنفسها وقد تمت هذه الصفقة بسرعة غريبة جدا تشهد للسياسة الانجليزية

الاستعمارية بالمهارة في تحيين الفرص والاستفادة منها في مدة لا تتجاوز عشرة أيام - أي من ١٦ نوفمبر الى ٢٥ منه - دارت المحادثات في هذا الشأن بين الحكومة الانجليزية والخدوي اسماعيل واتفق على الثمن ووقع عقد البيع وسامت الاسم أيضا . والى القارىء تفصيل ذلك

في صباح يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ ورد على مستر ستانتون معتمد إنجلترا في مصر التلغراف الآتي :

« قامت حكومة جلالة الملكة ان فنة من المالىين الفرنسيين عرضوا على الخديو ان يشتروا منه أسهمه في قناة السويس ومن المحتمل قبوله هذا الامر بالنسبة لعرسه المالى فارجو ايقافى على صحة هذا النبأ الامضاء (دربى) : وزير الخارجية

ققصد المعتمد الى نوبار باشا وسأله في ذلك فأجابه بأن الخبر صحيح فأظهر القنصل دهشة من عدم ايقاف الحكومة الانجليزية على هذا الامر وقال لنوبار بأنه اذا كان في عزم الخديو بيع أسهمه فلا شك ان إنجلترا هي التي تدفع اعلا ثمن ثم طلب منه ايقاف المحادثات مع المصارف الفرنسية حتى يقف على رأى وزارة الخارجية الانجليزية فاجاب نوبار طلبه وامهله ثمانى وأربعين ساعة أى الى يوم الخميس ١٨ نوفمبر وفي خلال هذه المهلة تمكن المستر ستانتون من مقابلة الخديو ومحدثته في المسئلة وبعد ذلك أرسل الى اللورد دربى تلغرافا بتفاصيل مقابلاته فورد عليه في الساعة الثامنة بعد ظهر يوم الخميس ١٨ نوفمبر تلغراف من وزير الخارجية يطلب منه ان يخبر الخديو بأن إنجلترا مستعدة لمشتري الاسهم فذهب

اليه المعتمد ولكنه صادف تردداً من اسماعيل لانه كان ينبغي لو امكنه
رهن الاسهم لاييها

وفي يوم الثلاثاء ٢٣ نوفمبر أرسل المستر ستانتون تلغرافا الى وزير
الخارجية ينبئه بان الخديو قبل ان يبيع لانجلترا ما يمتلك من الاسهم بمئة
مليون فرنك فبعث اليه اللورد دربي في المساء بان الحكومة قبلت الثمن
وفي ٢٥ نوفمبر تم توقيع العقد وكانت الاسهم المصرية في القنصلية الانجليزية
يوم ٢٦

الاسهم ناقصة

وقد حدث ان الاتفاق كان على ١٧٧٦٤٢ سهما وهو العدد الذي
اشترته الحكومة المصرية عند افتتاح الاكتتاب ولكن لوحظ في يوم
٢٤ نوفمبر ان الاسهم الموجودة هي ١٧٦٦٠٢ فقط أى نقص منها ١٠٤٠
سهما تصرف فيها اسماعيل هبة وبيعا فيما بين سنتي ١٨٦٣ و١٨٦٩ وعلى
ذلك نقص الثمن المتفق عايه وجعل ٣٩٧٦٥٨١ جنيفاً انجائيزيا

الصفقة والبرلمان الانجائيزي

وقد تمت هذه الصفقة بدون علم أحد وبدون تصديق البرلمان الذي
كان منفضاً وقتئذ ولا يجتمع الا في شهر فبراير ومن أجل هذا لم يستطع
رجال الوزارة دفع الثمن من خزانة المالية التي لاتمس الا باذن صريح
من البرلمان فطلبوا الى مصرف روتشلد دفعه خوفاً من ضياع الفرصة
وعند افتتاح البرلمان قالت الملكة في خطاب العرش :

« اني قررت تحت شرط تصديقكم شراء الاسهم التي كانت لخديو

صغر في القناة واني أوئل موافقتكم على اتمام هذا العمل التي تترتب عليه
منفعة كبيرة للبلاد»

وقد نوقشت هذه المسألة في ثلاث جلسات وانتهى الأمر بالتصديق
عليها في ٢٢ فبراير سنة ١٨٧٦

مناورات السياسة الانجليزية في خلال ذلك

وقد كانت السياسة الانجليزية تخشى في خلال المخبرات التي قام بها
لتحقيق هذه الصفقة ان تبدو من فرنسا حركة تعرقها فأرادت منع هذه
العرقلة بوسيلتين (الأولى) تكتم المخبرات وسرعة انجازها (والثانية)
الضغط على فرنسا لمنعها من ابتياع هذه الاسهم لنفسها

ففي ٢٠ نوفمبر استدعى اللورد دربي المسيو جافار القائم بأعمال
السفارة في لندن وقال له « يجب أن تعلم ان الانجليز هم أكثر الناس
مصلحة في القناة لان سفنهم التي ستجتازها سنزيد عن جميع سفن الدول
الأخرى مجتمعة وعلى ذلك فقد أصبح الاحتفاظ بهذا الممر امرأ حيويأ
لنا واني اكون مسروراً لو امكن ابدال الحركة الحاضرة بنوع من أنواع
التقابات تمثل فيه جميع الدول البحرية وعلى كل حال فاننا سنبدل كل
مجهودنا لمنع الأيدي الأجنبية من احتكار هذا العمل الذي تتعلق به
مصالحنا الأولى»

ثم ختم تصريحه بقوله :

« ان الشركة والمساهمين الفرنسيين يملكون الآن ١١٠ ملايين
من رأس مال الأسهم البالغ قدره ٢٠٠ مليون وهذا يكفي»

وقد أحدث هذا التصريح أثره في فرنسا فانكشيت حكومتها
ونفضت يدها من الصفقة التي انفردت بها إنجلترا
اذاعة الخبر وتأثيره

وكانت جريدة التيمس أول من أذاع الخبر في ٢٦ نوفمبر فأحدث
ضجة عظمى في الممالك الأوروبية لأنه لم يكن في حساب أحد وقابلت
الصحافة الفرنسية ذلك النبأ بالسخط الشديد على إنجلترا فكتبت الطان
تقول « لقد علمت إنجلترا بالمساعي التي يبذلها المليون الفرنسيون لشراء
الاسهم فاعترضت على ذلك اعتراضاً شديداً ولكنها بعد ذلك أباحت
لنفسها ما حرّمته من قبل على الحكومة الفرنسية مما يثبت ضياع المساواة
بين الحكومتين ... » وطعن جامبتا على المسيو ديكاكوز وزير الخارجية
طعنًا مرًا في جريدة ريببليك فرنسيز التي كان يديرها وبالجملة كان الرأي
العام الفرنسي في هياج شديد لهذه الاحبولة التي نصبتها له إنجلترا

وفي ٢٧ نوفمبر قصد المسيو داركور سفير فرنسا في لندن الى اللورد
دربي للاستفهام منه عن العوامل التي دفعت إنجلترا لعقد هذه الصفقة
لنفسها مع انها كانت تعترض عليها فأجاب وزير الخارجية قائلاً : « ان
الغرض الوحيد الذي بحثنا عنه كان منع تسلط النفوذ الاجنبي على مشروع
حيوى لنا وقد بتنا نقدر مجهود دي لسبس وأصبحنا نعترف بأنه كان
يحسن بنا أن نشترك معه في ذلك العمل العظيم بدل ما فعلناه من معارضته »
وبذلك تمكنت السياسة الانجليزية من خداع فرنسا والتأثر لنفسها
من الفشل الذي أصابها في أول الأمر

ولكن هذا العمل كان محلاً للنقد الشديد حتى من بعض كبار

السياسة الانجليزية أنفسهم لأن الوسائل التي اتبعت فيه لم تكن جديدة بالاحترام ويكفي لاثبات ذلك أن نأتى على نص الكتاب الذى أرسله السير سترافور فورنكوث الى دزرائيللى فى غد اليوم الذى وقع فيه عقد الشراء قال :

« ان السياسة التي اتبعناها أزاء مشروع القناة ليست من الشهامة فى شيء فقد حاربناه أيام نشأته ورفضنا مساعدة دى لسبس فى تذليل عقباته ثم اننا استفدنا منه بعد اتمامه ونجاحه والآن نريد أن نستعمل نفوذنا فى مصر ليكون لنا نصيب وافر من هذا العمل الذى سيكون له فى المستقبل شأن كبير وذلك يدعو الى اهتمامنا بأننا نسعى فى الحصول بدون تعب على مركز رئيسى ونعمل على جعل هذا المشروع ملكا للانجليز بعد ذلك وليس هذا مما ترضاه نفسى »

أموال مصر فى القناة

لما افتتحت قناة السويس فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ نشرت التيمس مقالا فى هذا الموضوع قالت فيه :

« على مصر أن تتحمل كافة مصاريف القناة أو الجزء الأكبر منها وفرنسا أن تحفظ لنفسها فخار هذا العمل أما انجلترا فيجب أن تجنى جميع فوائده »

ولقد تحققت هذه القاعدة فان مصر لم تجن من القناة الا خسائر الفادحة وقد أنفقت فيها الأموال الطائلة بغير جدوى ولم تكن صفقة

بيع الاسهم المصرية الى انجلترا بالصفقة الراجعة بل كانت صفقة خاسرة
من الوجهة المالية والوجهة السياسية معاً كما سنبينه بعد
على ان هذه الصفقة لم تكن الاولى في بابها فقد سبقها أمثالها
وكان قناة السويس لم تنشأ الا للاضرار بمصر في حين ان العالم كله
يستفيد منها

الشروط التي سببت الخسارة

نصت المادة الثانية من الدكرينو الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ على
أن يكون أربعة أخماس العمال الذين يشتغلون في القناة مصريين وجاء في
المادة الأولى من لائحة ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ « ان العمال تقوم الحكومة
بتوريدهم بناء على طلب مهندسى الشركة وحسبما تقتضيه الحاجة »
« ونصت المادتان السابعة والثامنة من دكرينو سنة ١٨٥٤ والمواد
١١ و١٢ من دكرينو ١٨٥٦ على تحويل الشركة حق حفر ترعة بين
القناة والقاهرة واعطائها مجاناً لجميع الاراضى الغير المنزوعة التي تحتاج اليها
أما الاراضى المزروعة التابعة للأفراد فلها الحق في نزع ملكيتها بعد دفع ثمنها.
وقد كانت هذه الاحكام سبباً في اعتراض الباب العالى فلما طلب منه
الخديو اسماعيل التصريح برأيه النهائى فى المشروع بصفحة رسمية أرسل
مذكرة الى فرنسا وانجلترا فى ٦ ابريل سنة ١٨٦٣ أسف فيها على استمرار
الشركة فى العمل قبل مصادقة الدولة العلية وشرح اعتراضاته على المشروع وهى
اعتراضات الباب العالى

«أولاً- انه بالرغم من الغاء السخرة فى الدولة العلية واصدار والى مصر
دكرينو تأييداً لذلك قد اتبع هذا النظام فى أعمال الحفر وأرغم عشرون

الفأ من الفلاحين على ترك مزارعهم ومساكنهم وعائلاتهم للاشتغال في القناة وهم فوق ذلك يتحملون مصاريف نقلهم عند عودتهم الى بلادهم وليس هذا العدد وحده هو الذى يحل به ذلك الشقاء فان هناك أربعين الفاً آخرين فريق منهم مسافر في الطريق والفريق الثانى يعد نفسه للرحيل فيكون مجموع الذين حرم عليهم الاشتغال في أعمالهم وسكنى دورهم ستين الفاً

ثانياً — يعترض الباب العالى على تحويل الشركة حق حفر ترعة بين القناة والقاهرة واعطائها الاراضى المحيطة بها فان ذلك يوقع مدن السويس والتمساح وبورسعيد وجميع حدود الشام في قبضة شركة مساهمة أغلبية مساهمها أجنبى خاضعون لقوانين بلادهم الخاصة مما يترتب عليه انشاء الشركة لمستعمرات مستقلة تقريباً عن الدولة فى مواضع مهمة من أراضىها ونحن نرى ان ذلك لا ترضى به حكومة تشعر بواجباتها وتدب فيها عاطفة الاستقلال

ولا ريب ان الدولة تكون مقصرة فى واجباتها وتفقد احترام حليفاتها اذا صدقت على هذه الشروط وبالجملة فوافقة الباب العالى على المشروع متعلقة بحل المسائل الثلاثة الآتية: (١) تقرير حيدة القناة (٢) الغاء السخرة (٣) تنازل الشركة عن حقها بخصوص ترعة المياه الحلوة وبخصوص امتلاك الاراضى المجاورة لها فاذا تقرر ذلك أسرع الحكومة بالاتفاق مع اسماعيل باشا فى نظر النقط الأخرى «

*
*
*

وفى ١٥ يوليه من تلك السنة اجتمعت الجمعية العمومية لمساهى

شركة القناة وتناقشت في مذكرة الباب العالى وقررت عدم قبول ماتضمنته
من الشروط

وفى أول أغسطس أرسل الصدر الأعظم الى اسماعيل باشا يطلب
تنفيذ أوامر الدولة الخاصة بالغاء السخرة والاتفاق مع الشركة لتتنازل عن
حقوقها فى الترع والأراضى ويجب أن يتم ذلك فى خلال ستة أشهر
فسافر نوبار باشا للسعى فى الحصول على تحقيق مطالب الباب
العالى ولكن الحكومة الفرنسية أبت أن تساعد

فولى وجهه شطر الشركة وقدم الى مجلس ادارتها اقتراحات فى
أواخر شهر اكتوبر فقرر المجلس رفضها وكتب فى ٦ يناير سنة ١٨٦٤
عريضة الى نابليون الثالث امبراطور فرنسا يطلب منه التدخل لحل
هذا الخلاف

تحكيم نابليون الثالث

فقبل الامبراطور أن يكون حكما ووافق اسماعيل على هذا التحكيم
الذى كان وبالا على مصر والمصريين لان نابليون الثالث لم يضع نصب
عينيه سوى شىء واحد وهو مصالحة الشركة الفرنسية ولو ترتب على ذلك
ضياع أموال مصر بعد ان ضاعت أرواح فريق من أبناءها فى سبيل
حفر القناة

وفى ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ صدر قرار التحكيم المشؤوم وعقد اتفاق
بين الحكومة والشركة فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ بناء على هذا القرار الذى
أدخل عليه تغيير طفيف وهذه خلاصته :

أولا - الغاء الشرط المتعلق باشتغال العمال المصريين واعفاء الحكومة

المصرية من توريدهم وفي مقابل ذلك تدفع الحكومة المصرية غرامة مقدارها ٣٨ مليون فرنك

ثانياً - تتنازل الشركة عن الاراضى التى أعطيت لها في مقابل غرامة تدفعها الحكومة المصرية ومقدارها ٣٠ مليون فرنك

ثالثاً - تتنازل الشركة عن الرسوم التى كانت تأخذها في ترعة المياه الخلوة في مقابل غرامة تدفعها مصر ومقدارها ستة ملايين من الفرنكات

رابعاً - تتنازل الشركة عن ترعة المياه الخلوة في مقابل عشرة ملايين من الفرنكات

خامساً - تبيع الشركة للحكومة أراضى الوادى بمبلغ عشرة ملايين من الفرنكات

فيكون مجموع الغرامات التى دفعتها حكومة مصر بناء على هذا التحكيم ٩٤ مليون فرنك
خسائر أخرى

ولم تقف الخسارة عند هذا الحد بل قضى قرار التحكيم بتأييد الاتفاق الذى عقده بين الحكومة والشركة في ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ والذى نص على قيام الحكومة بإتمام الترعة من الوادى الى القاهرة فكلفها ذلك ٢١٥٠٠٠٠٠ فرنك

وفي ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ عقد اتفاق بين الحكومة والشركة فتنازلت الاخيرة عن بعض حقوقها في القناة وبعض مستشفياتها ومبانيها مقابل ٣٠ مليون فرنك

أضف الى ذلك تلك الأموال الطائلة التي أنفقها اسماعيل على حفلة افتتاح القناة فقد كان يلقي بالذهب يمنة ويسرة ويقترض من المراكبيين ما يقيم به المراقص والحفلات والملاهي والطرق والمدن في ايام معدودات ارضاء المدعويه من الملوك والملكات وهو غافل عن مهواة الدمار والخراب التي يسوق اليها بلاده وشعبه وعرشه بهذه السياسة الخرقاء

وبعد هذا كله لم يشأ أن يستبقى الاسهم المصرية في هذا المشروع الذي استنزف دم المصريين وأموالهم بل باعها الى خصوم البلاد الذين ما فتئوا يرصدون الفرص للقضاء على استقلالنا وحررتنا

بدد اسماعيل ما بدد وصرف على الاجانب ما صرف وتركنا تتلظى في نار الفقر ونزوح تحت نير الديون حتى احتل الاجنبي بلادنا وتحكم في ارواحنا ورقابنا

ولقد كتب المسيو لويس فيجيه في كتابه (فتوحات العلم الجديد) عند كلامه على افتتاح القناة «لم يقع في الزمن حادث يمثل لنا روايات ألف ليلة وليلة تمثيلاً حقيقياً مثل ما مثلتها هذه الأعياد التي أقيمت عند افتتاح القناة : مراقص وأنوار وشهب واستعراضات وولائم وسيارات ما بين السويس والشلال الأول وزيارات للمدن والآثار في طيبة والاهرام ...

ومع ذلك فالיום يعرض اسماعيل الاصابع ندماً على هذا السفه الذي ارتكبه فانه لم يمر قليل من الزمن على ذلك العهد حتى وقع في الارتباك المالية ووجد نفسه مضطراً لاستجلاب المال بسرعة ومن كل جهة ليقوم بتنفيذ ما تعهد به وقد انتهز الانجليز هذه الفرصة واشتروا منه سهومه في القناة ... »

وقال آدمون تيرى فى كتابه مصر الجديدة « انهم يقدرّون مصاريف الافتتاح بعدة مئات الملايين من الفرنكات »
ويقول المستركاف فى تقريره المالى الذى رفعه فى سنة ١٨٧٦ أن مقدار ما أنفقتة مصر فى سبيل القناة يتجاوز ١٦ مليوناً من الجنيهات

مشتري الاسهم عمل سياسى

على أننا اذا تركنا الاموال والارواح جانباً نجد أن الخديوى اسماعيل أخطأ خطأ كبيراً ببيعه الاسهم المصرية الى الانجليز فقد كانت الغاية من هذه الصفقة سياسية محضنة ولقد كتب المسعودى مازاد فى مجلة العالمين المعروفة (١) بحثاً فى هذا الموضوع جاء فيه ما يلى

« أصبحت الحكومة الانجليزية مساهماً عظيماً جداً فى مشروع القناة ومن المؤكد أن عملها هذا يعد كله عملاً سياسياً وهذا ما يفسر خطورته فانه بالرغم من كونه لا يعتبر امتلاكاً لمصر ولكنه يعد خطوة أولى فى هذا السبيل

فان انجلترا لا تستطيع أن تترك زبائنها فى مراقبتهم وتقوم بمساعدتهم على صور أخرى ثم تطالبهم بعد ذلك بضمانات جديدة ومن الغريب أن تعود المسألة الشرقية الى اليقظة فى مصر بعد أن كنا نظن أن وادى النيل لا يوجد فيه الا الاتفاقية الخاصة باصلاح النظام القضائى والمعروضة الآن على جمعية فرساي »

(١) كان المسعودى مازاد من كبار الكتاب السياسيين وكان يتولى تحرير القسم السياسى فى مجلة العالمين كما يتولاه الآن المسيو بوانكاريه رئيس الجمهورية السابق

هذه أساليب السياسة الانجليزية التي تستخدمها لتنفيذ مطامعها
الاستعمارية ومن المحزن أن تجد من غفلة حكامنا ما يمهدها الطريق

حيدة قناة السويس

وتقلبات السياسة الانجليزية في المفاوضات الخاصة بها

تقابلت السياسة الانجليزية حيال مشروع القناة فكان موقفها قبل
تنفيذ هذا المشروع مخالفاً كل المخالفة لموقفها بعد أن أصبحت القناة أمراً
واقعاً ويظهر أن هذا التقلب كان ديدنها أيضاً في جميع أدوار المفاوضات
التي دارت سعيها وراء تقرير حيده هذا الممر العظيم الشأن
ولذلك نراها قبل الاحتلال تسعى في وضع القناة على الحياد مع المحافظة
على حرية الملاحة فيها خوفاً من تعطيل مواصلاتها مع الهندولسكنها بعد
وقوع الاحتلال كانت خطتها تختلف باختلاف الظروف السياسية فاذا
شعرت أن مركزها مزعزع في مصر وانها على وشك التخلي عن هذه
البلاد بادرت بتحريك المفاوضات الخاصة بوضع نظام دولي للقناة يضمن
حرية الملاحة فيها اما اذا أحست أن الاحتلال غير مهذب بخاطر تناسل
مساعيها القديمة ولجأت الى التسوية والمطالبة في هذه المفاوضات وسنشرح
هذه الادوار المختلفة ليقف القارىء على نموذج جديد من الاعيب السياسة
الانجليزية وأساليبها العملية

حيدة القناة

ودكرتو ٥ يناير سنة ١٨٥٦

لم يغفل دكرتو ٥ يناير سنة ١٨٥٦ الاحكام الخاصة بحرية المرور في

القناة بدون تمييز أو استثناء ولذلك فإن المادة الرابعة عشرة نصت على ما يأتي:
« نعان رسمياً عنا وعن حلفائنا مع حفظ الحق لجلالة الساطان في التصديق على ذلك أن القناة المالحة الكبرى الواصلة بين السويس والطينة والمرافئ التابعة لها تبقى مفتوحة على الدوام طريقاً حراً لكل سفينة تجارية تعبره من بحر لا بحر بدون أي تمييز أو استثناء أو تفضيل لشخص أو جنسية في مقابل دفع الرسوم المقررة واتباع اللوائح التي تسنها الشركة العامة صاحبة الامتياز لاستعمال القناة المذكورة وتوابعها »

ونصت المادة الخامسة عشرة من الذكر يتو نفسه على ما يلي:
« عملاً بالمبدأ المقرر في المادة السابقة لا يجوز للشركة العامة صاحبة الامتياز عند ما تتحدد الظروف والاحوال ان تمنح مجال من الاحوال أي سفينة أو شركة أو شخص فوائد أو امتيازات يحرم منها باقي السفن أو الشركات أو الافراد »

ولكن هذا الذكر يتو لم تكن له صبغة دولية وإنما هو عقد بسيط بين الحكومة والشركة صدق عليه الباب العالي بفرمانه الصادر في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦

• مساعي إنجلترا وحيدة القناة

ولذلك ما كادت القناة تفتح حتى أخذت إنجلترا تسعى في عقد معاهدة بين الدول لتقرير حيدة القناة وضمان المحافظة على حرية الملاحة فيها ففي أوائل أغسطس سنة ١٨٧٠ كان مجلس العموم يتناقش في ميزانية البحرية فقام أحد أعضائه السيد الفينستون وقال « أن قناة السويس ستجلب

اليها جميع تجارتنا الهندية وتصبح طريقنا الى هذه البلاد ولا يخفى أن هذه القناة موجودة في نهاية بحر بعد عرضة لان يصبح بحيرة أجنبية في كل وقت . فليحقق المجلس نظره في هذه الاعتبارات السياسية الخطيرة فانه اذا قامت الحرب وقطعت المواصلات بيننا وبين أملاكنا في الهند فلا بد من وقوع ارتباك شديد في إنجلترا لا يقل عن الارتباك الذي يسببه نشوب حرب أهلية وعلى ذلك فيجب أن يطالب وزير البحرية بتقرير حيدة القناة وانى الح على المجلس والحكومة في ضرورة فتح باب المخابرات ابتغاء الوصول الى اتفاق دولى يكون من شأنه المحافظة على حيدة قناة السويس »

فأجابه مستر تشيلدرس وزير البحرية قائلاً:

« ان الحكومة أظهرت دائماً اهتمامها العظيم بكل ما يتعلق بهذه القناة فلمجلس ان يعتمد عليها فانها ستؤدى حتماً مهمتها وفقاً لما تقتضيه مصالح الدولة البريطانية »

● معاهدة لندره في ١٣ مارس سنة ١٨٧١

ظلت المسألة مسكوتاً عنها حتى عقدت معاهدة لندره في ١٣ مارس سنة ١٨٧١ وهى المعاهدة الخاصة بالبوغازات وبحيدة البحر الاسود والتي قصد بها تعديل معاهدة باريس التى سبق عقدها في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ فقد تبين ان معاهدة لندن تفك القيود التى كانت روسيا مكبلة بها في البحر الاسود فقد كانت المعاهدة السابقة تقضى باقفال البوغازات في وجه السفن الحربية ولكن المعاهدة الاخيرة خولت السلطان الحق في السماح للبوارج الحربية بدخول البوغازات وقت السلم وبذلك عاد لروسيا

مركزها القديم الذي كان لها في البحر الاسود قبل خذلانها في حرب القرم وألغى مبدأ حيدة هذا البحر فاستولى الرعب على الانجليز بسبب ذلك واشتد خوفهم على قناة السويس وعادوا الى النداء بتقرير حيدتها فنشرت جريدة التيمس كتاباً بتاريخ ١٠ اكتوبر سنة ١٨٧١ أشارت فيه الى هذه الأمور ثم قالت « يجب على السلطان والحدوي الاعتراف بأن قناة السويس طريق دولية تبقى مفتوحة دائماً لكل سفينة تدفع الرسوم المقررة ... كما يجب أن تكون سياسة انجلترا الآن مؤسسة على مصاحتها التي تقضى بحماية طريقها الى الهند وستراليا ويجب أن تكون حرية المرور في القناة هي المسألة الأساسية لسياستنا ابتداء من سنة ١٨٧١ فان مصالح انجلترا السياسية والتجارية تقضيان بايجاد الضمانات الكافية ضد كل عمل يراد به قطع المواصلات بينها وبين أملاكها في الشرق »

الحرب الروسية التركية

وظلت الصحف الانجليزية تضرب على نفس النغمة التي تغنت بها جريدة التيمس ثم أهملت المسألة بعد ذلك طويلاً ولم تطرح على بساط البحث الا عند نشوب الحرب التركية الروسية سنة ١٨٧٧ فان انجلترا خشيت وقتئذ أن تعمد روسيا الى اغلاق القناة أثناء الحرب وبادر اللورد دربي وزير الخارجية فأرسل كتاباً بتاريخ ٦ مايو الى الكونت شوفالوف سفير روسيا في لندره يخبره فيه بأن انجلترا تعد أي شروع في اغلاق القناة مهدداً لمصالحها في الهند فورد على السفير من وزير خارجية روسيا كتاب بتاريخ ١٨ مايو يؤكد فيه ان روسيا لا تنسك مطلقاً في

اغلاق القناة

انجلترا تحرق حيدة القناة

وبالجمله فان انجلترا ما فتئت تدافع عن حيدة القناة وضمان حرية الملاحة فيها طالما كان هذا الدفاع في مصلحتها ولكنها عند ما رأت ان مصلحتها تنافي هذه الحيدة لم تتردد لحظة في خرق الفوانين والنظامات وكان ذلك بمناسبة حوادث ١٨٨٢ فقد رأى الانجليز وقتئذ ان يغيروا على البلاد من جهة الشرق ووجدوا ان احتلال قناة السويس هو أحسن وسيلة لتحقيق ذلك فهزأوا بحيدة القناة وسخروا من سابق وعودهم وتصريحاتهم ومساعدتهم وأنزلوا جنودهم بها ومنعوا السفن من المرور فيها وأحلوا لأنفسهم ما كانوا يحرمونه على غيرهم وكل ذلك في سبيل غاية واحدة هي استعمار البلاد عنوة وغصباً

وقد كان عرابي يريد احتلال القناة من قبل ولكن دى لسبس منعه عن ذلك فامتنع

وقد اختلف المؤرخون في موقف دى لسبس فقال بعضهم انه منع عرابي ليخدم المصلحة الانجليزية ولذلك فان الانجليز عندما أرادوا احتلال القناة لم يقابلهم الا بالاحتجاج وان هذا الاحتجاج كان ظاهرياً أما الآخرون فيقولون ان موقف دى لسبس لا يمتثل اعتراضاً لأنه ما كان يستطيع أن يمنع الانجليز قوة واقتداراً وانه فعل ما كان في استطاعته وهو الاحتجاج

وتتلخص حوادث احتلال القناة في ان الانجليز قطعوا الأسلاك البرقية التابعة لشركة قناة السويس في صباح يوم ١٩ أغسطس (سنة ١٨٨٢) ثم أرسل الأميرال هويت الى الشركة يأمرها بمنع جميع السفن من عبور

القناة حتى يصدر اليه أمر جديد وذلك بناء على التعليمات الواردة اليه من الحكومة الانجليزية وأنذرها بأنه يلجأ الى القوة اذا لم تنفذ أو امره ثم وقف عند مدخل القناة سفينة حربية وفي الساعة الثالثة بعد نصف الليل نزل الجنود الى الاسماعيلية وأخذوا يطلقون البنادق في كل اتجاه والناس نيام وظل الاضطراب سائداً حتى يوم ٢١ أغسطس وبعد ان تم انزال الجنود في الاسماعيلية أخذوا يغادرونها ابتداء من يوم ٢٣

وبذلك اثبتت انجلترا انها لا تحترم مبدأ ولا عهداً ولا تحافظ على حرمة ولا قانون وانما تخدم مصاحتها الاستعمارية وتستخدم كل الوسائل ولا سيما غير المشروعة منها للوصول الى الهدف الذي ترمى اليه

منشور جرنفيل

وبعد ان انتهت حوادث الاحتلال عاد الانجليز الى التفكير من جديد في تقرير جيدة القناة التي سبق لهم ان خرقوها فكتب اللورد جرنفيل منشوره التلغرافي المشهور الذي أرسله الى الدول في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ يوضح فيه سياسة انجلترا في مصر وقد تضمن هذا المنشور اقتراحات خاصة بجيدة القناة تتلخص في أن تكون القناة حرة لمرور جميع السفن وفي جميع الاوقات وانه لا يجوز القيام بأعمال عدائية داخل القناة ولا انزال مهمات وذخائر على ضفتيها من البوارج الحربية التي تخترقها ولا يجوز انشاء حصون واستحكامات على ضفتي الترع أو في جوارها الخ الخ

ولكن مساعي انجلترا وقفت عند هذا الحد ولم تتحرك المسألة لصفة جديدة لأن الأمر كان مستتباً لها في مصر

مفاوضات سنة ١٨٨٤

فلما حلت سنة ١٨٨٤ وكانت أمور مصر المالية مضطربة اقترح اللورد جرنفيل عقد مؤتمر في لندن أو في الاستانة للنظر في موقف مصر المالي وفي تغيير قانون التصفية وقد أتينا على تاريخ هذه المفاوضات في ابحاثنا الماضية فلا حاجة لاعادة ذكرها ولكن الذي يهمنا الآن منها ان اللورد جرنفيل في مذكرته التي بعث بها الى الميسيو وادنجتن في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ أشار الى اقتراح من شأنه جعل مصر على الحياد كبايجيكا ثم أردف هذا الاقتراح بالاشارة الى حيدة القناة ووضع نظام خاص لها يشبه النظام الذي سبق له اقتراحه في منشوره التلغرافي الذي بعث به الى الدول في ٣ يناير سنة ١٨٨٣

ويعلم القراء ان هذه المفاوضات انتهت باتفاقية لندن المبرمة في ١٨ مارس ١٨٨٥ وقد استبعدت من هذه المفاوضات مسألة مصر السياسية ولاسيما موضوع الجلاء وكان هذا بسبب الخطأ الذي ارتكبه فرنسا واقتصر الأمر على الشؤون المالية ومسألة القناة

تأليف لجنة دولية لوضع نظام القناة

وهذا نص التصريح الدولي الذي وقعته الدول في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ قبل توقيع اتفاقية لندن بيوم واحد « بما أن الدول العظمى متفقة على القول بمفاوضة عاجلة الغرض منها عقد اتفاق يقضى بوضع نظام نهائي يضمن حرية استعمال قناة السويس في كل وقت ولجميع الدول على السواء

حصل الاتفاق بين الحكومات السبع الوارد ذكرها على أن تجتمع في باريس في ٣٠ مارس لجنة مكونة من ثلاثين مندوباً تعيينهم تلك الحكومات لتحضير وتحرير هذا العقد وأساسه المنشور الذي أصدرته حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣

ويحضر جلسات اللجنة مندوب عن سمو الخديو ويكون رأيه استشارياً ويعرض المشروع المعد على الحكومات المذكورة وعليها بعد ذلك أن تسعى للحصول على موافقة الدول الأخرى

ويقر الموقعون على هذا المفوضون عن المانيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا والروسيا وتركيا بموجب التوكيلات اللازمة بأن الحكومات التي يمثلونها ارتبطت فيما بينها بالتعهدات الموضحة أعلاه « (١)

مماثلة الانجليز في مفاوضات قناة السويس

وقد توقع كثير من الساسة أن تسير أعمال هذه اللجنة ببطء لأن إنجلترا أظهرت تردداً في عقدها ولم توافق عليها الا بعد تردد كبير وذلك لانها لم تكن وقتئذ في حاجة الى نظام دولي يضمن جرية الملاحقة في القناة مادامت واضعة يدها فعلاً على مصر

ومن يراجع الكتاب الاصفر مويطلع على المحادثات التي دارت في هذا الشأن بين المسيو وادنجتن سفير فرنسا في لندن والمسيو جول فيري رئيس وزارة فرنسا يتضح له بجلاء نيات الانجليز حيال هذه المسألة

ففي ٢١ مارس سنة ١٨٨٥ أي بعد انقضاء أربعة أيام على توقيع التصريح

(١) انظر الكتاب الاصفر لتلغراف المسيو وادنجتن الى المسيو جول فيري في

الدولى فى لندن أرسل المسيو وادنجن كتابا مطولا الى رئيس الوزارة الفرنسية شرح فيه الادوار التى سبقت قبول انجارتا تأليف اللجنة المشار اليها فقال

« كان باقيا أن نتفق على الاحكام الخاصة ببحرية قناة السويس ونظرا لما لهذه المسألة من الاهمية العظمى فقد كان من الواجب جعلها جزءا أمتما لاتفاقية لندن المالية بأن تتحدد بصفة عامة جميع المبادئ الخاصة بنظام القناة وأن يتفق أيضا على الاجراءات التى تتبع لعقد اتفاقية نهائية خاصة ببحرية هذه القناة . . .

وكانت أصعب نقطة فى الموضوع هى تعيين الاجراءات المؤدية الى الاتفاق فقد سبق لنا أن اقترحنا فى المذكرة التى قدمناها يوم ٨ فبراير أن تجتمع فى القاهرة لجنة يناط بها تحرير المشروع الابتدائى وقد ظهر لكم أن حل هذه المسألة يتطلب الوقوف على بعض تفاصيل تتعلق بطبيعة الارض التى تمر منها القناة وأن هذا لا يتم الا اذا جرى العمل فى نفس المكان ولكن حكومة جلالة الملكة لم تظهر الا ميلا قليلا جدا لهذا الاقتراح فقد نازعت فى أهمية المكان الذى تعقد فيه هذه اللجنة زاعمة أن مسألة لها من الاهمية الكبرى ما لهذه المسألة. ليس للتفاصيل فيها الا قيمة ضئيلة ولكن المبادئ العامة المتعلقة بها هى كل شىء يعتد به وقد أبدى اللورد جرنفيل شكوكه حتى فى فائدة هذه اللجنة وآثر أن تجرى المفاوضات بين الحكومات نفسها فائلا انه مادامت المبادئ الخاصة بالمسألة معروفة فمن السهل الوصول الى اتفاق بواسطة هذا الطريق من المفاوضات

وقد أعربت عن خوفاً من أن المفاوضات السياسية المعتادة تؤدي إلى تأخيرات محزنة فضلاً عن أن الضرورة تقضى بالقيام بالأعمال التمهيدية على عجل

وفي نهاية الأمر تم الاتفاق بين اللورد جرنفيل وبينى على أنه في حالة قبوله عقد لجنة دولية لدرس وتحرير مشروع اتفاق لحرية القناة فإننا نتنازل من جهتنا عن المطالبة بأن هذه اللجنة تجتمع في القاهرة ولكن بقي أيضاً أن نتفق على اختيار المدينة التي تجتمع فيها اللجنة» ثم أخذ السفير الفرنسي يشرح نظرية كل فريق في هذا الاختيار فكان اللورد جرنفيل يطلب عقد اللجنة في لندرة ما دامت المفاوضات الأولى قد أجريت في هذه المدينة ولكن الميسيو وادنجتن كان يطلب عقدها في باريس لأن المشروع فرنسي بحيث فيجب عليه اللورد جرنفيل بأن القناة ولو أنها من عمل الفرنسيين ولكنها لا تستطيع أن تعيش لولا السفن التجارية الإنجليزية التي تجتازها فيرد الميسيو وادنجتن بأنه لو لاحتقرت القناة بواسطة دي لسبس لما مرت منها أى سفينة تجارية وفضلاً عن ذلك فإن اختيار لندن لا يصادف قبولاً من جميع الدول في حين أن باريس تقابل بالموافقة إذا رضيت بها إنجلترا.

ثم ختم الميسيو وادنجتن هذه المعلومات بأن الحكومة الإنجليزية قررت في ٢٧ فبراير قبول باريس مكاناً لعقد اللجنة إذا قبلت الدول ذلك فهذه المعلومات تبين لنا من جهة أن إنجلترا لم تكن مرتاحة للتعجيل بوضع نظام دولي يضمن للقناة حيديتها لأنها كانت تريد الاستئثار بهذه

القناة ما دامت هي الدولة الوحيدة المتحكمة فيها وهذا يخالف بطبيعة الحال سابق خطتها قبل احتلال مصر فقد كانت وقتئذ تسعى لحمل الدول على ضمان حرية الملاحة في القناة وليس هذا التقلب الا دليلا من أدلة سوء نية السياسة الانجليزية حيال المسألة المصرية بخدافيرها

ولا شك أن تشبث إنجلترا بابعاد هذه المفاوضات عن القاهرة يدلنا دلالة صريحة على أنها كانت تخشى تدخل الرأى العام المصرى واهتمامه بهذه المفاوضات وما يترتب على هذا الاهتمام من الدخول فى المسألة السياسية الاصلية وهى مسألة الجلاء ولذلك لم يسمح لمصر أن يكون لها مندوب يتمتع بحقوق بقية المندوبين بل قضى التصريح الدولى بأن يكون لممثل مصر صوت استشارى فقط مع أن القناة ملك لمصر وتجتاز أرضا مصرية ولولا الايدى المصرية لما خرج هذا المشروع الى حيز الوجود وهكذا تأبى السياسة الظالمة الا الاجحاف بحقوق مصر ومعكسة أمانها وتأبى الظروف السيئة الا أن تخدم السياسة الاستعمارية الانجليزية وتأبى الدول الا أن تنساق وراء الأعيب إنجلترا ومناوراتها

ولا يفوتنا معنى تنازع إنجلترا وفرنسا على اختيار المدينة التى تجرى فيها هذه المفاوضات لما هو معروف من إن الجو السياسى لمكان المفاوضات قد يكون له فى بعض الظروف تأثير خاص فى المفاوضات فيجب ان يحتاط له بجميع المعدات السياسية التى تجعل المفاوض بمنجاة من تأثيره

ولقد جربنا خطر مثل هذا الجو على مفاوضات الوفد الاولى وكانت هذه التجربة من العوامل الكبرى التى دفعتنا الى المعارضة فى إجراء أية مفاوضة قبل إيجاد أساس صالح لها من الوجهة المصرية

على اننا نكتفي من هذا الحادث التاريخي بالاشارة الى العبرة المترتبة عليه وننتقل الى اتمم جوات المفاوضات الخاصة بقناة السويس

اول اجتماع للجنة

ففي يوم ٣٠ مارس اجتمعت لجنة قناة السويس بمدينة باريس وفاقا للتصريح الدولي الموقع عليه في ١٧ مارس وكان حاضرا هذا الاجتماع ممثلو المانيا والنمسا والمجر واسبانيا وفرنسا وانجلترا وايطاليا وهو لاندوروسيا وتركيا ومصر على ان يكون رأى مندوبها استشاريا فقط

فافتتح الجلسة الميسوجول فيرى ثم اختير الميسو بيللو اول المندوبين الفرنسيين رئيسا للجنة فتكلم عن مهمة هذه اللجنة وأشار الى تصريح ١٧ مارس فلفت اول المندوبين الانجليز نظره الى قاعدة المفاوضات فاعترف بأن هذه القاعدة هي منشور اللورد جرنفيل الصادر في ٣ يناير سنة ١٨٨٣

ولعل في ملاحظة المندوب الانجليزي ما يؤيد رأى القائلين بوجوب الاتفاق على قاعدة للمفاوضات قبل الدخول فيها وما يثبت ان نظرية تعديل الاساس أو وضع اساس صالح قبل المفاوضات لم تخترعها من عندياتنا وانما هي قاعدة متفق عليها في جميع المفاوضات التي يراد نجاحها وان المصلحة كانت تقضى باتباعها ولكن أبت العوامل الشخصية الا ان نحاربنا فكان ما كان مما لافائدة من ترديده الآن

تبادل المشروعات

وعلى أثر هذه الخطب قدم المندوبون الانجليز مشروعاً مبنياً على اساس منشور جرنفيل وعلى أثرهم قدم الفرنسيون مشروعاً آخر

ودارت المفاوضات بين مندوبي جميع الدول وشجر الخلاف على بعض المواد وكان أهم نقط هذا الخلاف ان إنجلترا كانت تعارض في إيجاد نص يتعلق بجلاء الجنود الانجليزية عن مصر وكانت تلح في ابعاد هذه النقطة عن أحكام الاتفاقية

تأجيل اجتماعات اللجنة

وفي ١٣ يونيه انفضت اللجنة بعد ان وضعت مشروعاً أقره جميع المندوبين ماعدا مندوبي إنجلترا وإيطاليا فاتهم بأبدوا عليه بعض تحفظات وقد أبلغ هذا المشروع الى الدول في ٢٢ يونيه لابتداء رأيها في نقط الخلاف المتعلقة فكانت إنجلترا تبتدى كثيراً من التسوية والمماطلة رجاء تأخير أعمال اللجنة وظلت أعمال اللجنة معطلة بسبب تسوية الانجليز الى ١٣ مارس سنة ١٨٨٦ ففي ذلك اليوم رأى المسيو فرسينيه أن يستحث إنجلترا على استئناف المفاوضات فبعث الى سفير فرنسا في لندن بالكتاب الآتي :-

(كتاب فرسينيه الى سفير فرنسا الذي يشرح فيه مماطلة إنجلترا)

« علمت من خطابكم المؤرخ ١١ الجاري ان لورد روزبري رد على المذكرة التي سامتموها اليه بخصوص استئناف المفاوضات بشأن تنظيم قناة السويس أعلمكم ان « اعتبارات متعددة » حملته على تأجيل دراسة هذه المسألة

ولا أستطيع الا أن أنسب رد لورد روزبري عليكم لمحض سوء تفاهم لان مسألة نظام قناة السويس ليست في الواقع ملكاً لفرنسا أو لإنجلترا وليس في مقدور واحدة منهما التهرب منها . هذه المسألة ملك لأوروبا

جميعها وهي التي تولت أمرها عملياً في اول سنة ١٨٨٥ بناء على طلب إنجلترا نفسها ووقع عقد دولي في لوندرة في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وبموجب هذا العقد تعهدت الدول من ناحية بأنها تسهل وتضمن قرضاً كانت مصر في حاجة لعقده وتعهدت من ناحية أخرى بأنها تضمن باتفاق خاص نظام حرية الملاحة في قناة السويس . وتم الشق الاول من هذين التعهدين لان لإنجلترا فيه مصاحبة خاصة . أما الشق الثاني الذي يهيم العالم أجمع فقد بدأ الكلام فيه واجتمعت لجنة في باريس في ٣٠ مارس حضرها ممثلو إنجلترا وبعد مباحثات دامت شهرين ونصف شهر انتهى الامر في ١٣ يونيوه بالمشروعين اللذين تعرفهما وفي هذا الوقت لم تترك الاعمال وانما أجلت بسبب استقالة وزارة مستر غلادستون ولما ان استشرنا الدول عما سيعمل بعد ذلك كان جوابها انه للوصول الى نص نهائي يحسن أن تستمر المفاوضات بين حكومة وحكومة وفي النهاية تستطيع إنجلترا وفرنسا أن تعرضا على الدول الاخرى النص الذي وقع عليه الاتفاق بينهما وواجب الحكومتين اذاً أن تضعا هذا النص او على الاقل ان تحاولا وضعه » (وبعد ان سرد دعواته المتعددة والاسباب التي تدرع بها لورد سالبوري لرفضها قال) « ان الوزارة الجديدة ليس لديها نفس الاسباب لان رئيسها مطلع على مسألة هو الذي أثارها ويراها عند الحد الذي تركها فيه وان أوروبا اكثر هدوءاً مما كانت عليه قبل عام ولا يستطيع احد أن يفهم سبب تأجيل جديد ويحق لأوروبا أن تطلب منا حساباً عن توكيل وضعته في ايدينا والظاهر اننا تعمدنا اغفال امره وانا لشديدهم الادراك لما علينا من مسؤولية فلا نستطيع البقاء في

حال تردد كهذه وانارجو وزارة صاحبة الجلالة البريطانية أن تساعدنا في ازالة مافي الموقف من تردد وغموض واذا كان لابد لها من بضعة أيام لاستئناف البحث فنحن مستعدون لان نرجى الى وقت قريب ارسال النص الذي أعدناه والذي نعتقد انه يوافق مطالب الحكومة الانجليزية اما اذا كان الامر على النقيض من ذلك ولاسباب ليس من شأننا التعمق فيها ترى وزارة مستر غلادستون ان من واجبها رفض مفاوضة كهذه فلم يبق علينا الا ان نطلع الدول التي اشركت في اعمال لجنة باريس على جلية الامر وان نجعلها في مركز يسمح لها بأن تتخذ ما يوافقها من اجراءات وان ترسم لها ما تراه صالحا من خطط ويمكنكم اذا رأيتم في ذلك فائدة ان تقرأوا هذا الخطاب على لورد رزوبرى وان تركوا له صورة منه اذا رغب في ذلك «

*
**

وقد أحدث هذا الكتاب الاثر المرغوب منه وقبالت انجلترا أن تعود الى المفاوضات واستؤنفت فعلا هذه المفاوضات ولكن الانجليز ساروا فيها ببطئهم المعروف الى نهاية شهر يولييه سنة ١٨٨٦ ففى فلك الوقت سقطت وزارة جلادستون فانقطعت المفاوضات الى شهر سبتمبر ثم استؤنفت مرة أخرى بين اللورد سالبورى والمسيو فريسينه ولكن الاخير استقال فى ١١ ديسمبر من تلك السنة فخلفه المسيو فلورنس الذى استمر فى المفاوضات مع الحكومة الانجليزية

الاتفاق بين فرنسا وإنجلترا

وفي أوائل شهر أكتوبر سنة ١٨٨٧ قصد اللورد سالسبورى الى فرنسا فسارت المفاوضات بسرعة وتم الاتفاق بين الوزارة الفرنسية والوزارة الانجليزية على أحكام الاتفاق الذى يضمن حرية الملاحة فى قناة السويس وأبلغ مشروع هذا الاتفاق الى جميع الدول فدرسته وأقرت نصوصه

اتفاق الاستانة

وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وقع مندوبو الدول فى الاستانة على « الاتفاق الدولى الضامن لحيدة قناة السويس وحرية الملاحة فيها » وقد اشترك فى توقيع هذا الاتفاق كل من بريطانيا العظمى والمانيا والنمسا والمجر واسبانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا وروسيا والدولة العلية أما نصوص هذا الاتفاق فمعروفة ولا حاجة بنا الى نشرها

تحفظ إنجلترا

ولكن إنجلترا التى ظلت تماطل فى المفاوضات أكثر من ثلاث سنوات لم تقتنع بهذا التسوية الطويل وأبت أن تسرى عليها أحكام هذه المعاهدة بالرغم من توقيعها عليها وأصررت على ابداء تحفظ من جهتها يجعل أحكام هذه المعاهدة فى حكم الملغاة بالنسبة لها وقد نص على هذا التحفظ فى تلغراف بعث به اللورد سالسبورى الى المستر ايچرتن القائم بأعمال السفارة الانجليزية فى باريس بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٧

وهذا ما جاء فيه « انى عند تقديم هذه الاقتراحات (التى قبلتها الدول

فيما بعد وصارت الاتفاقية الضامنة لحياذ القناة) الى المسيو فلورنس أرى من واجبي أن أكرر التحفظ الذي أبداه السير جوليان بونسفوت في نهاية جاسات اللجنة سنة ١٨٨٥ ولم يعترض عليه أحد وهذا نص التحفظ المذكور

نص التحفظ

« يعتقد مندوب بريطانيا العظمى وهم يقدمون هذه النصوص للمعاهدة كنظام نهائي يراد به ضمان حرية استعمال قناة السويس أن من واجبهم تقديم تحفظ عام فيما يختص بتطبيق هذه النصوص ما دامت لا تتفق مع الحالة المؤقتة والحالة الاستثنائية اللتين تعيش فيهما مصر اليوم وما دام من شأنها عرقلة حرية العمل اللازمة لحكومتهم أثناء احتلال مصر بقوات صاحبة الجلالة البريطانية »

موافقة فرنسا على هذا التحفظ

وقد وافقت فرنسا على هذا التحفظ وحفظت لنفسها الحق في الاستفادة منه ما دام نافذ المفعول

وقد نص على ذلك في خطاب بعث به المسيو فلورنس لمعتمد فرنسا في مدينة الهام بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٧ وهذا ما ورد فيه

« قبل الرد على خطابكم المؤرخ ١٨ نوفمبر أردت أن أعرض على لورد سالسبوري ألفاظ الرد الذي كنت أزمعت إرساله جوابا على سؤال الحكومة الهولندية وليس لدى لورد سالسبوري اعتراضات على النص الآتي الذي عرضته عليه

« رأت الحكومة البريطانية من المستحسن --- ولم يقم على ذلك

اعتراض من الحكومة الفرنسية - أن تجدد في الخطاب الذي أرسله لورد سالسبري الى مستر ايجرتون بتاريخ ٢١ أكتوبر الماضى التحفظات العامة التى قدمها السير جوليان بونسفوت عند ختام أعمال اللجنة سنة ١٨٨٥ وهذه التحفظات تنصرف على مشروع الاتفاق الحالى ويستنتج منها ان نصوص هذا الاتفاق الذى يحدد النظام النهائى المقصود منه ضمان حرية استعمال قناة السويس ليست الآن محلالتطبيق الا اذا كانت متفقة مع حالة مصر الراهنة وهى الموصوفة بأنها حالة مؤقتة واستثنائية ونصوص هذا الاتفاق لا تعرقل حرية عمل الحكومة البريطانية أثناء مدة الاحتلال وان حكومة الجمهورية اذا لم تبد اعتراضاً على هذا النص فاذلك الا لانها تدرك انه وفاقاً للمبدأ الذى يعترف بمساواة الدول فى حقوقها وتعهداتها بشأن قناة السويس فهى بطبيعة الحال ستتمكن من الاستفادة من التحفظات الموضوعه وذلك طالما قضت الظروف بأن تبقى التحفظات نافذة المفعول »

معنى هذا التحفظ

ولا شك ان هذا التحفظ الذى أبدته إنجلترا ليس له معنى الا ان السياسة الانجليزية أرادت أن تكون حرة فى خرق حيدة القناة اذا اقتضت ذلك مصلحتها الشخصية كما فعلت فى عام ١٨٨٢ لانها لا تبغى أن تسمع صوت احتجاج عليها كلما أقدمت على انتهاك حرمة القانون الدولى وقد نبهها موقفها فى سنة ١٨٨٢ الى ضرورة التخلص من مثل هذه الاعراضات ولورجعنا الى كتابات الصحف الانجليزية على اثر احتلال

الانجليز للقناة لوجدنا هذه الروح ماثلة في تلك الكتابات
ففي ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كتبت النيمس مقالا طويلا في هذا
الموضوع قالت فيه

« ان حرب مصر اظهرت لنا امرأ جديراً بالاهتمام وهو توقع حدوث
اضرار جسيمة بسبب النظام الحالي المختص بمراقبة القناة فقد وقف
دى لسبس موقف الملك المستقل وخاطب الحكومة الانجليزية وضباطها
المسؤولين مخاطبة لا يقدم عليها الا قليل من الملوك وبدهى أن دولة عظيمة
لا تقبل أن يعارض سياستها رئيس شركة تملك فيها اربعة ملايين من الجنيهات
وتقوم بأربعة أخماس اعمالها كما انه لا يمكن أن يقع في أى بوغاز مثل
ما فعله دى لسبس من معارضته الشديدة في ازال جنود الى البر بناء
على أمر صادر من حاكم البلاد ابتغاء قمع ثورة قائمة ضد سلطته فالمسألة
التي يجب ان نهتم بها الآن هي ايجاد الضمانات الكافية لمنع رئيس الشركة
المستبد من معارضة اعمالنا . . . »

فمثل هذه الاقوال تفسر لنا الغرض الحقيقي الذي استهدفه الانجليز
عندما وضعوا تحفظهم . على ان المستر « ما كزى ولاس » صاحب كتاب
« مصر والمسألة المصرية » كان أكثر صراحة من غيره فقد كتب في
سنة ١٨٨٣ عن قناة السويس وأهميتها للانجليز

ولما أشار الى ما عسى أن يوضع لهذه القناة من المنظمات الدولية
لم يخف حاجة انجلترا الى جعل هذه المنظمات مرنة بقدر المستطاع حتى
لا تكون عقبة كأداء تغل أيدي السياسة الانجليزية في ساعة العمل وهذا
بعض ما قاله :

« تكلمت الى الآن على قناة السويس باعتبارها طريقاً تجارياً عاماً
ولكن القارىء لا ينبغي أن يظن أني أغفل ان للقناة عندنا أهمية عظيمة
جداً من الوجهة الحربية . واذا كنت أمسك القلم عن الخوض في هذا
الموضوع والافاضة في بابه فذلك لاني لست من رجال الحرب ولا أنا
كفء لتناوله ولأن رأيي في هذا الموضوع ان من الحكمة « ترك الكلاب
النائمة تغط »

« وما دامت لنا سيادة البحار وما دمنا قادرين على منع أى دولة
أجنبية أخرى من ان تكون لها الغلبة سياسياً في مصر فاننا نستطيع
في زمن الحرب أن نسيطر بطريقة فعلية على القناة بمدراتنا بدون أن
نتهك حقوق المحايدون ومصالحهم . وقد يميل بعض أساتذة القانون الدولي
الى أعمال عقولهم ومواهبهم في صوغ عقد جميل من القوانين المعقدة
لتنظيم سلوك المحاربين فيما يتعلق بالقناة ولكنى لأرى ان مزية تعود
علينا من مثل هذه للقوانين . وانى أستطيع أن أتصور كثيراً من القيود
الثقيلة التى قد تفرضها علينا هذه القوانين . وقد تنشأ ظروف غير متوقعة
تضطرنا الى العمل بنشاط عظيم . ونظراً لمثل هذا الاحتمال فان من
المرغوب فيه أن تكون القيود التى يفرضها علينا القانون الدولي مرنة
بقدر الطاقة »

الموافقة النهائية على اتفاقية الاستانة

وقد ظلت إنجلترا متمسكة بتحفظها حتى دارت المخبرات بينها وبين
فرنسا لعقد الاتفاق الودى المعروف وكان من نتائج هذا الاتفاق عدول

انجلترا عن هذا التحفظ وتصديقها على الاتفاق الدولي بدون شرط ولا قيد
فقد نصت المادة السادسة من اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ على « ان
انجلترا توافقت على أحكام المعاهدة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨
وعلى وضعها موضع التنفيذ وذلك لضمان حرية المرور في قناة السويس الخ »

هل اتفاقية سنة ١٨٨٨

تكفل حيدة القناة

ولقد أثارت اتفاقية الاستانة بحث مسألة الحياد وهل النظام الموضوع
للقناة يكفل لها الحياد أم لا فكان الجواب ان حيدة قناة السويس لم
تتقرر مادام مسموحاً لبوارج المتحاربين باجتيازها ولقد قال الأستاذ
دسيانيه في هذه المسألة ما يأتي :

« ان قناة السويس ليست على الحياد بالمعنى المقصود من الكامة
مادامت البوارج الحربية حتى التابعة للمتحاربين تستطيع اجتيازها بحرية
تامة . ولكن يصح أن يقال انها خاضعة لنظام خاص يحول دون
اقفالها اقلالا يضر بمجموع الدول »
وقال العلامة بنفيس :

« ان اتفاقية الاستانة لم تكفل حيدة قناة السويس لان لفظ
الحيدة لا يصح للتعبير عن الحالة الدولية للقناة لانها لو كانت على الحياد
لوجب منع مرور بوارج المتحاربين منها وما كان لفرنسا ولا لانجلترا
ولا لاي دولة لها أملاك في الشرق الاقصى كهولاندا ان تشترك في عمل
سياسي من شأنه منع سفن المتحاربين من اجتياز قناة السويس . ولقد
أعرب المندوب الروسي في خلال المفاوضات التي أدت الى اتفاقية الاستانة

عن تمنييه ان يكون البحر الاحمر خاضعا لنفس النظام الخاضعة له قناه السويس حتى يكون دخول القناة مضمونا من جهة الجنوب في جميع الظروف ولكن مندوبى ايطاليا عارضوا بشدة هذا الاقتراح»

هل لاتفاقية الاستانة

قيمة من الوجهة العملية

ولو طرحنا جانبا هذه النظريات القانونية الدولية واكتفينا بالبحث في المسألة من الوجهة العملية لوجدنا ان اتفاقية الاستانة -- حتى بعد عدول انجلترا عن التحفظ الذى كانت أبدته -- لا تكفل حرية الملاحة فى القناة ولا تعد ذات قيمة عملية مادام الانجائز مسيطرين على مصر فالانجائز يستطيعون فى كل وقت منع اية سفينة لاية دولة من اجتياز القناة وما هذه الاتفاقية الا قصاصة ورق فى نظر انجلترا وهى لا تتردد فى تمزيقها عند ما تريد

ولقد أشار الى هذه الحقيقة كثير من الكتاب والسياسيين ومنهم المسيو فريسينيه فقد قال عند كلامه على اتفاقية الاستانة وتحفظ انجلترا عليها

« اذا دخلت انجلترا فى حرب مع غيرها فانهما تستطيع ان تضع يدها على القناة بالرغم من جميع المعاهدات . نعم تستطيع ذلك لان لها قوة فى هذه الجهة ولانها تقبض على البلاد المصرية ولان النصوص القانونية لا تعد فى مثل تلك الظروف الا سداً ضئيلاً وعلى ذلك فان اتفاقية ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ لا يمكن اصلاحها ولا يجوز الاكتفاء بحذف التحفظ

لدى أبدته إنجلترا (وهو ماتم في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤) بل يجب حذف
الاحتلال نفسه لانه مادام قائماً فلا ضمان لحرية المرور في القناة بل ان
إنجلترا تظل في الحقيقة سيده هذا الامر بدون شك ولا ريب «

وقال العلامة بنفيس أيضاً

« ما قيمة اتفاقية الاستانة اذا اشتبكت إنجلترا يوماً ما في حرب
وكانت مصر في قبضتها ؟ ان خطة بريطانيا العظمى في خلال الحروب
البحرية التي نشبت في القرنين السابع عشر والثامن عشر ونظريات بعض
رجال حكومتها تدعو لكثير من الشكوك والمخاوف «

وقال الاستاذ نوتوفتش في الفصل الذي كتبه على قناة السويس

بمؤلفه « اوربا ومصر »

« ماذا يكون تأثير قطعة الورق التي كتبت فيها معاهدة ١٨٨٨ اذا
شعرت إنجلترا - المتساطة على مصر ورافىء الاسكندرية ودمياط
وبور سعيد والسويس والاسماعيلية - بحاجتها الى اغلاق القناة في وجه
جميع السفن أو اذا رأت ضرورة اغراق مراكب اعدائها وهي تشق المياه
المصرية «

وقال أيضاً

« ان الانجليز يحتلون القناة احتلالاً حريباً ومن أجل ذلك فهم
ينظرون الى معاهدة ١٨٨٨ بكل سكينته واطمئنان وقد اعترف مندوبو
الدول الذين وقعوها بأنهم فعلوا امراً لافائدة فيه واذا كانت هناك معاهدة
أبرمت بقصد أن تحرق احكامها وتنهك حرمتها فلا بد ان تكون هذه
ولاسيما في وقت الحرب «

مفاوضات سبولدر Spuller

سنة ١٨٨٩ بمناسبة تحويل الدين الممتاز

فرنسا تفتح من جديد مسألة الجلاء

انتهت مفاوضات درومندوواف ومفاوضات قناة السويس في سنة ١٨٨٨ وظنت إنجلترا ان باب المسألة المصرية سيظل مغلقا ولو عدة أعوام ولكن الحوادث ما لبثت ان فتحت هذا الباب من جديد مرة أخرى ففي أوائل سنة ١٨٨٩ كانت المالية المصرية قد توطدت بفضل صندوق الدين وصار في امكان مصر وقتئذ ان تحصل على اموال بفائدة أقل من الفائدة التي كانت تدفعها لديونها فاتجهت الافكار الى تحويل بعض الديون المصرية ولكن هذا التحويل كان يستدعي مصادقة الدول للحصول منها على تغيير قانون التصفية بحيث يصبح التعديل ملزما للدائنين الاجانب

منشور الحكومة المصرية للدول

ومن أجل ذلك أرسل وزير المالية المصرية في خلال شهر مايو سنة ١٨٨٩ منشورا الى ممثلي الدول يشرح فيه رغبة الحكومة المصرية في الاستفادة من تحسن الظروف المالية والحصول على وفورات من طريق تحويل الدين الممتاز

وكان من المتوقع ان لا يصادف هذا الطلب شيئا كثيرا من المعارضة وان لا تدخل السياسة في الموضوع ولكن فرنسا أرادت ان تنتهز هذه

الفرصة لفتح مسألة الجلاء مرة أخرى وكانت حجتها في ذلك ان المسألة السياسية لا يمكن فصلها عن المسألة المالية في مصر
موقف فرنسا

وكان المسيو سبولر هو وزير الخارجية في فرنسا وقتئذ (١) وهو من المعروفين بالميل نحو مصر والاهتمام بمسألة الجلاء ولذلك ما كاد يتولى هذا المنصب حتى بعث الى لورد سالسبورى في ٦ ابريل يقول له « ان سكوت الحكومة المرنسية لا يفيد مطلقا موافقتها على الاحتلال الانجائزى »

ولما جاءت مسألة تحويل الدين المصرى أخذ يعمل بجد لتحريرك مسألة الجلاء وأعلن في اول الامر انه لا يوافق على هذا التحويل الا اذا حددت انجلترا تاريخ جلائها عن مصر . وهذا تفصيل المفاوضات التى دارت في هذا الشأن

حان وقت الجلاء

ففي اول يونيه أخبر مسيو سبولر لورد سالسبورى ان فرنسا لا تنظر الى التحويل كعمل مالى محض قائلا : « ان المسائل المالية لم تعتبر أبداً في مصر منفصلة عن المسائل السياسية وان هذا التمييز قد لا يكون له محل اليوم لان مشروع التحويل دليل قاطع على حظ مصر من التقدم السياسى والتقدم الاقتصادى والذى يخيّل الينا الآن » ان قد جاءت الساعة لان تنفيذ انجلترا الوعود التى قطعتها لنا مراراً وتكراراً بالجلاء »

(١) تولى هذا المنصب في ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٩ ولبث فيه الى ١٤ مارس سنة ١٨٩٠

رد سالسبورى

فأجاب اللورد سالسبورى فى ٥ يونيه بأن التحسن المالى انما يرجع أمره الى عمل انجلترا فاذا انجحت عن البلاد ذهب التحسن بندها بها كما ان مجرد الاعلان بانسحاب الجنود البريطانية يجعل التحويل مستحيلا لانعدام الضمان وعلى كل حال فان الأمن لم يستتب بعد بالشكل الذى يصورونه لان اغارات الدراويش لا تفتأ محلا للخطر

هذه خلاصة جواب اللورد سالسبورى وقد تهرب فيه من مسألة الجلاء وتناسى ما قطعته حكومته من العهود والوعود فى هذا الصدد وتذرع بحجة من الحجج الاستعمارية المألوفة للقول بعدم الجلاء وهى حجة « الخطر المهدوى » وقد كانت السياسة الانجليزية فى بدء الاحتلال تتذرع بخطر الثورة العراقية فلما فقدت هذه الحجة قيمتها لم تتردد فى اكتشاف خطر آخر وقد قال الاستاذ كوشرى فى هذا الموضوع

« ان شبح الخطر المهدوى هو الذى تعهدته بريطانيا العظمى بكل عنايتها وكانت تبرزه مجسما كلما طلب من حكومة الملكة أن تؤدى حساباً عن عملها فى وادى النيل »

على ان زولم هذا الخطر فيما بعد لم يحمل انجلترا على البر بوعودها بل استمرت تفتصب حقوقنا وتسلبنا حريتنا بحجة أخرى هى دعوى تمدين المصريين واعاداهم لحكم أنفسهم بأنفسهم !! فاذا نظرنا الى اعمالها وجدناها مناقضة كل المناقضة لما تدعيه لنفسها من مهمة تقوم بها فى مصر ويكفى انها الفت مجلسنا النيابى وحاربت التعليم بكل الوسائل وحشرت

الانجليز في الوظائف وجعلتهم بمثابة الحكام الآمرين حتى ولو كانوا
مرؤوسين للمصريين

على ان هذا ليس وقت الرد على دعاوى سالسبورى فلننظر الآن
فيما تم من أمر هذه المفاوضات

المناقشة في البرلمان الفرنسى

ففى ٤ يونيه طرح المسألة على بساط البحث فى مجلس نواب فرنسا
وكان مثيرها هو المسيو فيلكس فور الذى صار فيما بعد رئيساً للجمهورية
فقد وجه الى المسيو سبولر السؤال الآتى :

« ان مصر بلد البقرات السممان والبقرات العجاف وان زمن الرخاء
الذى ترع فيه البقرات السممان قد يكون قصير الأمد فهل تستطيع مصر
مع ذلك تحويل دينها ؟

الجواب على هذا السؤال بالايجاب القاطع من الوجهة النظرية المحضه
الان ان متشرعين عديدين ينكرون عليها هذا الحق . فهل وصلت الحكومه
الفرنسية طلبات خاصة بهذا التحويل وهل أرسل مثلها الى الدول
العظمى التى وقعت على معاهدة لوندره فى ١٨٨٥ ؟ ان لفرنسا اكبر مصلحة
فى هذا الشأن من أى كائن آخر لان تجارتها فى مصر نقصت نقصاً عظيماً
منذ الاحتلال الانجليزى وكان المنتظر طبقاً لاقوال وزارة لوندره أن
ينتهى هذا الاحتلال فى وقت قريب فاذا كان التحويل ممكنًا والامن مستتبًا
فن الحتم اذاً جلاء الجنود الانجليزية عن مصر »

وقد أجاب مسيو سبولر على هذا السؤال بقوله :

« ان باب المفاوضات بخصوص هذا التحويل قد فتح فعلاً وان

الحكومة الفرنسية لم تنقطع عن الاام بسيرها وان قد وصلها الذكرى تو
الخدويى الخاص بها »

وبعد ان شرح مطالب الحكومة المصرية الخاصة بتحويل الديون
ختم تصريحه بما يأتى :

« سواء أ كان من الوجهة القانونية عن كفاءة مصر لاجراء تحويل
أم من وجهة النتائج التى ترتب على هذا العمل فان فرنسا ليست على استعداد
لابداء رأيها قبل فحص المسألة فحماً دقيقاً ناظرة الى التعهدات المتعددة
التي قطعها بريطانيا العظمى ولا شك ان المفاوضات مع مصر المستقلة
بشئون نفسها أو مع مصر التي تحتلها الجنود الانجليزية أمران يستدعيان
اعتبارات مختلفة »

حملة الصحف الانجليزية

وقد قوبلت سياسة الميسو سبوللر بالطعن المرّ فى الصحافة الانجليزية
لان سياسة الاستعمار لم ترض عن تحريك مسألة الجلاء فى مثل تلك
الظروف وكانت تريد الاقتصار على بحث الشؤون المالية

وذهبت بعض الصحف وقتئذ الى كشف الغطاء عن نيات إنجلترا
الحقيقية فقالت ان للإنجليز لاينوون الجلاء عن مصر ثم أخذت توجه
اللوم الى المستر غلادستون لأنه نفي فكرة الفتح عن إنجلترا عند
احتلال مصر وبذلك كان سبباً فى مضايقة حلفائه فى الحكم لانه قيدهم
بوعوده وعهوده !!

احتفاظ فرنسا بموقفها

ولكن هذه الحملة لم تغير موقف الحكومة الفرنسية وفي ٧ يونيه

أرسل سبولر تلغرافاً الى المسيو واذنجن سفير فرنسا في لندن يذكر فيه تاريخ المفاوضات التي جرت سنة ١٨٨٤ ووعود إنجلترا بالجللاء في سنة ١٨٨٨ وانه مادامت الحالة تسمح باجراء تحويل في الديون المصرية فهذا دليل على ان الثقة كبيرة في مستقبل مصر اذا تركت وشأنها وعلى ذلك فان فرنسا تدهش كثيراً عندما ترى ان هذه الثقة لا وجود لها عند الانجليز وكان يجب أن توجد وان يترتب عليها الجلاء تنفيذاً للوعود المتكررة

وقد دار الحديث في هذا الشأن بين اللورد سالسبورى والسفير الفرنسى فقال الاول « ان الحكومة الفرنسية لا تقدر التضحيات التي بذلتها إنجلترا حتى قدرها وان وزراء الملكة يرفضون ربط مسألة الجلاء بمسألة تحويل الدين »

وقد ترتب على هذا الجواب ان المسيو سبولر أصر على رفض اقتراحات الانجليز فيما يتعلق بهذا التحويل

عرض جديد من الحكومة الانجليزية

فلم تياس السياسة الانجليزية من هذا الرفض وعادت الى المفاوضات مقدمة شيئاً جديداً بمثابة رشوة للحكومة الفرنسية ابتغاء تحويلها عن موقفها وهذا الشيء الجديد هو تنازل إنجلترا عن التحفظ الخاص بقناة السويس الذي ابدته الحكومة الانجليزية وطلبت به ان احكام اتفاقية الاستانة لا تطبق على إنجلترا الا اذا كانت متفقة مع الحالة التي فيها مصر وقتئذ والموصوفة بأنها حالة مؤقتة واستثنائية

فرفض الميسو سبولر هذا العرض الجديد قائلاً في خطابه الذي بعث به الى الميسو وادنجتن في ٢١ يونيه

« اننا على النقيض من ذلك نتمسك بهذا التحفظ (الذي أصبح لفرنسا الحق في الاستفادة منه) لانه ليست من مصلحتنا ان تكون قناة السويس متمتعة بنظام الحيدة من الوجة العسكرية مادام الانجليز محتلين مصر على ان مسائل النصوص لا يصح ان يقام لها وزن امام الاحتلال الفعلي وفضلاً عن ذلك فاز هذا التحفظ الذي تريد انجلترا التخلص منه يتضمن اعترافها الصريح بان مركزها في مصر مؤقت واستثنائي فهو من هذه الوجة في مصلحتنا »

وقد كان هذا الجواب حاسماً قاطعاً وظل الطريق مسدوداً امام محاولات السياسة الانجليزية

سقوط الوزارة الفرنسية

• وتغيير الميسو سبولر

وقد بقيت المساعي تبذل في هذا السبيل بقية عام ١٨٨٩ وأوائل عام ١٨٩٠ حتى سقطت الوزارة الفرنسية التي كان يرأسها الميسو تيرار وكان فيها الميسو سبولر وزيراً للخارجية وذلك في ١٤ مارس سنة ١٨٩٠ وقد عاد الميسو فريسينيه رئيساً للوزارة للمرة الرابعة وحل الميسو ريبو محل سبولر في وزارة الخارجية فانفتح الطريق في وجه السياسة الانجليزية وذلك العقبات التي كانت تعترضها في عهد الميسو سبولر لان الوزارة الجديدة لم تتمسك بموقف الوزارة السالفة بل سرعان ما قبلت

اقتراحات الحكومة الانجليزية وفصات المسألة السياسية عن المسألة المالية ولم تعارض في التحويل واقتصر طلبها على أمرين ثانويين (اولاً) ان الوفورات الناتجة من تحويل الدين تودع في خزينة صندوق الدين الى ان تتقرر طريقة استعمالها باتفاق بين الحكومة المصرية والدول الموقعة على معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ (ثانياً) ان الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنوية وقرض الدومين تبقى بدون سداد شيء من أصلها الى سنة ١٩٠٥ اي لمدة خمسة عشر عاماً

انتهاء المفاوضات وتحويل الدين

وبناء على ذلك انتهت المفاوضات بقبول الدول تحويل الدين وصدر في ٦ يونيه و٧ يونيه سنة ١٨٩٠ الكريتيات الخديوية الخاصة بهذا الموضوع وهذا أهم ما قضت به

(أولاً) تحويل الدين الممتاز من ٥ ٪ الى $3\frac{1}{4}$ ٪ (ثانياً) تحويل دين الدائرة السنوية من ٥ ٪ الى ٤ ٪ (ثالثاً) التصريح بتحويل دين الدومين من ٥ ٪ الى $4\frac{1}{4}$ ٪ (رابعاً) ايداع الوفورات الناتجة عن تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنوية وقرض الدومين في خزينة صندوق الدين مع تحويله الحق في تشغيلها بسندات من الديون المصرية والمبالغ المتجمعة بهذه الطريقة تقيد بحساب خاص يسمى « مال الوفورات الناتجة عن تحويل الدين » (خامساً) ابقاء الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنوية وقرض الدومين لمدة ١٥ سنة كاملة بدون سداد شيء من أصلها الا بطريق الاستهلاك الخ الخ

وكان ربح مصر من جراء هذه العملية انقاص ما تدفعه من فوائد
الديون بمبلغ ٢٦٥ ألف جنيه كل سنة

ابعاد المسألة السياسية

وبذلك نجحت السياسة الانجليزية في ابعاد المسألة السياسية من
هذه المفاوضات ومن الغريب ان المسيو فرسينيه لم يحاول الدفاع عن
موقف وزارته في هذه المسألة مع انها تمت في عهده بل ان من يقرأ
كتابه يظن ان تحويل الدين تم في عهد المسيو سبوللر فقد اكتفى في
هذه المسألة بقوله ان المسيو سبوللر حاول فتح مسألة الجلاء فلم ينجح
دون ان يشير الى ان وزارته هي التي رجعت القهقري ولم تستمر على
اتباع خطة سبوللر ولقد أثبت المسيو كوشري في كتابه عن المسألة
المصرية خطأ السياسة الفرنسية في عهد وزارة فرسينيه — ريبو وقال في
هذا الصدد

« لقد كنا نريد ان نحصل من انجلترا على امتيازات ولكننا انتهينا
بان كنا الذين أعطيناها هذه الامتيازات كما اننا تنازلنا عن تأييد مصالح
حملة الدين من الفرنسيين بدلا من للدفاع عنها وكانت ثلثة الاثافي اننا
بدلا من تعليق تحويل الدين على الجلاء نفضنا يدا من المسألة الاخيرة
وطرحناها في زوايا النسيان والاهمال »

مفاوضات ١٨٩٠ - ١٨٩٢

السياسة الانجليزية والخليوية عباس الثاني

أرادت الحكومة التركية أن تفتح باب المسألة المصرية في أوائل سنة ١٨٩٠ فذهب سفيرها في باريس أسعد باشا الى المسيو ريبو وزير الخارجية في وزارة فرسينيه التي تكلمنا عنها في الفصل السابق وكان ذلك في ١٦ ابريل من السنة التي نحن بصددنا ووجه الى الوزير السؤلين الآتين :
أولاً - هل الحكومة الفرنسية مستعدة أن تجدد بالكتابة تصريحها الذي صرحت به في سنة ١٨٨٧ وهو انه في حالة جلاء الجنود الانجليزية عن مصر لا تحاول الجنود الفرنسية احتلال وادي النيل بدلا عنهم؟
ثانياً -- هل يستطيع جلالة السلطان استخدام هذا التصريح لفتح باب المسألة المصرية مع الحكومة البريطانية؟

فكان جواب المسيو ريبو بالاجاب على هذين السؤلين
وقد ظنت الحكومة الفرنسية وقتئذ ان المفاوضات لا تلبث أن تفتح بين الباب العالي والوزارة الانجليزية وان فرنسا لا بد أن تدعى للاشتراك فيها وأرسلت الى سفيرها المسيو وادنجتن تطلب منه أن يجس الطريق ويبحث عن استعداد الحكومة الانجليزية في هذا الشأن

تمسك إنجلترا باتفاقية وولف

وقد تبين من محادثات المسيو وادنجتن مع اللورد سالسبورى ان الحكومة الانجليزية لا تزال متعلقة باتفاقية درومند وولف وانها

مستعدة لحل المسألة المصرية على أساس هذه الاتفاقية لما هو معلوم
بطبيعة الحال من انها في مصلحة السياسة الانجليزية التي كانت تسعى
لتسوية مركزها في مصر وصبغه بصبغة شبيهة بالشرعية
وفي ٢٩ ابريل ارسل السفير الفرنسي تلغرافا الى حكومته ضمنه
خلاصة هذه المحادثات فقال :

« لقد اكدت للورد سالسبورى انى وجدت لدى الوزارة الفرنسية
رغبة اكدية فى الوصول الى اتفاق مع انجلترا على شئون مصر اذا امكن
تحقيق هذا الاتفاق بشروط شريفة للبلدين وطلبت منه ان ينبئنى عن
القاعدة التي يريد ان يجرى عليها البحث اليوم فاجابنى ان اتفاقية وولف
هى اقل شىء استطاع ان يحمل زملاءه على قبوله ثم اخذ يظن فى
وصف السعادة التي تتمتع بها مصر قائلا انها نتيجة الادارة الانجليزية ثم
اكد للورد سالسبورى ان الحالة لم يطرأ عليها تغيير منذ مفاوضات
الاستانة وانه لا يستطيع ان يقبل شيئاً اقل من اتفاقية وولف على أنه لم
يقبل لى شيئاً من شأنه افعال باب المفاوضات »

انقطاع المفاوضات اكثر من عامين

فلما رأت الحكومة الفرنسية ان انجلترا لا تزال متمسكة باتفاقية
وولف ولا تقبل ادخال أى تعديل فيها لم تحاول فتح باب المفاوضات من
جديد فى مسألة مصر وظلت هذه المسألة مهملة لا يحاول أحد تحريكها
أكثر من عامين اى من شهر مايو سنة ١٨٩٠ الى شهر اكتوبر سنة ١٨٩٢
وفى خلال هذه المدة سقطت وزارة فريسينيه فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٢

وحلت محلها وزارة المسيو لوييه وبقي المسيو ريبو وزيرا للخارجية ودخل
المسيو فريسينييه في الوزارة باعتباره وزيرا للحرية
وسقطت أيضا وزارة سالسبورى في إنجلترا وخلفتها وزارة غلادستون
في ١٦ اغسطس سنة ١٨٩٢ وكان اللورد روزبرى وزيرا للخارجية في
هذه الوزارة

محاولة فتح المفاوضات

سنة ١٨٩٢

وقد خيل لوزارة المسيو لوييه ان عودة غلادستون من شأنها تسهيل
مهمة المفاوضات فكلفت سفيرها في لندن المسيو وادنجتون بمحاثة
رئيس الوزارة الانجليزية في ذلك فقصده اليه في أول نوفمبر سنة ١٨٩٢
وسأله عما اذا كان مستعدا لاستئناف المفاوضات التي انقطعت منذ مدة
طويلة بشأن المسائل المصرية

فأجاب غلادستون على الفور قائلا « على أى قاعدة تريد استئناف
المفاوضات ؟ »

فقال له السفير الفرنسى « اننا لم نصل بعد الى هذه النقطة وكل
ما يريد الوقوف عليه هو معرفة استعداد الحكومة الانجليزية لفتح هذه
المسألة بروح ودية ومناقشتها مع حكومة الجمهورية »

فأجاب رئيس الوزارة الانجليزية بأنه يأسف لفشل المفاوضات التي
كانت دائرة في سنة ١٨٨٤ بين اللورد جرنفيل والسفير الفرنسى ثم ختم
تصريحه بقوله « ان المسألة من الاهمية الكبرى بحيث لا يستطيع ان

يبدى فيها رأيا قبل مشاوره زملائه وانه لا يلبث ان يطالع السفير الفرنسى على الخطة التى تقررها الحكومة »

ماذا حدث بعد ذلك

وعلى أثر هذه المحادثة أخذت إنجلترا تماطل فى استئناف المفاوضات وظلت متمسكة كما كان شأنها فى الماضى باتفاقية درومند وولف فكان هذا التمسك من جانبها داعيا لفتور المساعى التى كانت فرنسا تبذلها فى هذا السبيل

وفضلا عن ذلك فان سمو الخديوى السابق عباس الثانى كان قد اعتلى عرش مصر فى ٨ يناير سنة ١٨٩٢ وبدأت المشادة بينه وبين السياسة الانجليزية فى اوائل سنة ١٨٩٣ فانصرفت إنجلترا الى الاشتغال بما يخلصها من هذا الموقف ولم تعد تفكر فى فتح باب المفاوضات فى المسألة المصرية خوفا من أن يزيد موقفها حرجا

• ما يقوله وادنجتن وفريسينيه

وفى ١١ يناير سنة ١٨٩٣ ترك فريسينيه الوزارة ولكنه ظل عالما بأمر المفاوضات بين فرنسا وإنجلترا بواسطة صديقه المسيو وادنجتن وقد افرد فريسينيه فصلا خاصا بالمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع فى كتابه عن المسألة المصرية لانرى بأسا من ايراده لاهمية ما احتواه قال « يؤخذ من المعلومات التى استجمعها من فم مسيو وادنجتون نفسه ان كلا الطرفين (الوزارة الانجليزية والوزارة الفرنسية) لم يظهر رغبة شديدة فى استئناف الحديث ولقد ثبت للحكومة الفرنسية انه رغما مما

ظهر من استعداد مستر غلادستون للاتفاق فان الوزارة البريطانية كانت قليلة الميل الى ترك موضوع اتفاق درومندو وواف وعلى ذلك لم يكن من المستحسن الاالحاح في هذا الباب . وقد يفسر الى حد مخصوص عدم اهتمام الوزراء الانجليز فانهم كانوا يشعرون بمضايقات كبيرة بسبب خطة الخديو الجديد عباس باشا وما كانوا يريدون ان يزيدوا فيها بتجريك مسألة الجلاء

ولما ان دعى الخديو عباس لارتقاء عرش مصر مكان والده الخديو توفيق الذى مات في ٧ يناير سنة ١٨٩٢ أظهر من اليوم الاول علامات الاستقلال والابتعاد عن أسياى بلادهم الحاليين وقد مكنتى المصادفات من مقابلته رسميا في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٩١ عند وصوله الى باريس والذى بدا لي اذ ذلك انه صريح القول ماضى العزيمة ورغما من صغر سنه فانه كان واقفاً تماماً على أمور فرنسا التى كانت تثير عطفه وحبه فى الاستطلاع . وعلى ذلك لم أدهش كثيرا لما علمت بالسحب التى قامت بينه وبين الانجليز حماه وان ما أظهرناه له من التلطف اذ أمرنا أسطرنا بأن يحميه فى الاسكندرية وأنعمنا عليه بالوشاح الاكبر للجيون دون نور كان سبباً فى خوف الانجليز لانهم لم يكونوا بعيدين عن الاقتناع بأننا نشجع الخديو الشاب سراً وان هذا الشعور يبدو جليا فى تلغراف أرسله لورد روزبرى الى لورد كرومر فى ١٦ فبراير سنة ١٨٩٣ وهذا بعض ما جاء فيه : «... قد يكون محتملا انه من العبث أو مما لافائدة فيه أن نبحث الى أى حد هذا القرار (اقالة الخديو لأربعة من الوزراء منهم الرئيس) يرجع الى عمل الخديو الشخصى أو انه أوعز اليه به وحرص عليه من آخرين . لانه من البديهي ان هذا

القرار يؤدي بطبيعته الى تغيير فجائى كامل فى العلاقات التى وجدت بين الحكومتين الانجليزية والمصرية أثناء السنوات العشر الماضية ويغير صبغة اجتلالنا وتدخلنا الاول « تم احتج الوزير على دعوى الخديو أن يبذل بمحض ارادته فى موظفى الحكومة قائلاً : « ولو أمكن اقالة رئيس الوزارة ومديرى المصالح الأخرى الكبيرة بمثل هذه البساطة وبدون أن يقام وزن لمنشورات إنجلترا فانه لا يكون هناك سبيل بعد لمنع اقالة جميع الموظفين الآخرين أوروبين كانوا أو مصريين لمجرد ان الحظ لم يسعدهم بأن يوافقوا على الآراء السائدة الآن أولاً فى اقاتلهم فرصة سانحة لتثبيت الحكم المطلق وليس من المبالغ فيه اذن القول بأنه سيكون كل البناء الذى تعبنا وجاهدنا أثناء تلك السنوات العشرة لاقامته تحت رحمة الشهوة والديسية وفى ذلك سرعة هدمه هدماً لا مفر منه » وفى خاتمة التلغراف أشار لورد روزبرى بطريقة « نظرية » الى احتمال سحب الجنود البريطانية قائلاً : « اذا قامت صعوبات جديدة فقد تتغير ظروف الاحتلال الأجلزى وعندئذ نتساءل اذا لم يكن الأوفق أن نغير سياستنا وفاقاً لذلك ، نتساءل عما اذا كان من واجبننا استبقاء الاحتلال على الرغم من أغلبية مكان البلاد العظمى او اذا لم يكن الأوفق أن نضع حداً للاحتلال ... ليس من المفيد الآن مناقشة الاقتراحات التى سيكون من المرغوب فيه تقديمها (للباب العالى وللدول) أو محاولة توقع نتائجها ولكننا نستطيع على الأقل أن نقطع بكل تأكيد بأن مصر لا يمكنها بأى حال من الأحوال أن تتخلى عن المراقبة الأوربية وان هذه المراقبة قد يمكن تطبيقها بطريقة أدق وأشد من الطريقة المتبعة الآن . ليس

هذا الاحتمال قريب الوقوع ولكننا مضطرون لان نبحث فيه بصفة واضحة بسبب الحوادث الاخيرة « يدل هذا الكلام المبهم ابهاماً متعمداً على حالة مضطربة كما يعرب عن شعور يقرب من الغضب استولى على الوزارة البريطانية . وما كانت مفاوضات لتفتح في مثل هذه الظروف » اه

*
* *

هذا ما يقوله المسيو فريسينيه عن الأسباب التي أدت الى وقف المفاوضات بين فرنسا وانجلترا بشأن المسألة المصرية وهي تلخص كما قدمنا في أمرين الأول تمسك انجلترا باتفاقية وولف التي كانت فرنسا تعارض فيها . والثاني موقف الخديو عباس الثاني حيال السياسة الانجليزية ولا بد لنا من شرح هذا الموقف حتى يكون القارىء ملماً بتلك الحوادث التي كانت في وقت من الاوقات سبباً في توتر العلاقات بين فرنسا وانجلترا ولا سيما ان فريسينيه لم يفعل سوى الاشارة اليها دون أن يأتي على مقدماتها ونتاجها مع انها تعد من أهم الأزمات السياسية التي وقعت في مصر

ويذهب كثير من السياسيين إلى ان هذه الأزمة كان جديراً بها أن تشجع فرنسا على السعى في حل المسألة المصرية بحمل انجلترا على الجلاء وخصوصاً بعد ان اشترك البرلمان الفرنسي في مناقشتها وكانت نتيجة هذه المناقشات ان وزير الخارجية الفرنسية وعد المجلس في ١٦ مايو سنة ١٨٩٣ باستئناف المفاوضات في المسألة المصرية كما سنبينه فيما يلي

ولكن هذا الوعد لم يتجاوز حد الكلام لسوء الحظ وعلى ذلك فقد أهملت فرنسا الاستفادة من ذلك الظرف وتركت إنجلترا تنفرد باستخدامه في مصاحبتها الاستعمارية

السياسة الانجليزية

في عهد توفيق وعباس

على اننا قبل أن نشرح موقف الخديوى عباس حيال السياسة الانجليزية في أول حكمه وهو الموقف الذى أشار اليه المسيو فريسينيه فيما تقدم لآرى مندوحة عن ان نأتى بكلمة نبين بها حقيقة الخطة التى كان الانجليز يسيرون عليها في آخر عهد الخديوى توفيقى حتى يمكن فهم المركز السياسى في ذلك الوقت فهماً حقيقياً

كانت سياسة الانجليزية قائمة على ما يسمونه بالفتح السلمى أى التغلغل شيئاً فشيئاً في شؤون البلاد حتى تصبح يوماً ما في قبضتهم دون أن تشعر الأمة بتلك اليد اللينة التى تعمل في الخفاء والتي تنتهى في آخر الأمر بخنق البلاد خنقاً تاماً والقضاء على كفاءتها واستقلالها وحريتها بغير ان تنفق في هذا السبيل اى مجهود جدى

وقد ساعدها على ذلك ضعف السياسة التى كان الخديوى توفيق يسير عليها وكان أهم مظاهر التغلغل الانجيزى في آخر أيام توفيق تعيين المستر سكوت مستشاراً للحقانية في أوائل سنة ١٨٩١ طلبت الحكومة الانجليزية تعيين مراقب انجيزى لاصلاح المحاكم الاهلية فعارضت وزارة رياض باشا في هذا التعيين ولكن الخديوى توفيق تغلب على هذه المعارضة ونفذ طلب إنجلترا وتعين المستر سكوت المذكور لاشغال هذا المنصب

ووضع تقريراً عن حالة المحاكم وضرورة تعيين مراقبين للقضاة فلم يوافق رياض باشا على هذا التقرير وكتب فخري باشا وزير الحقانية وقتئذ تقريراً آخر يناقض تقرير المراقب الإنجليزي

ولما اجتمع مجلس النظار في ٢٢ يناير من السنة المذكورة قرر عقد لجنة لدرس التقرير فلم تتفق اللجنة على رأى حاسم وكان اختلافها سبباً في تقوية مركز المستر سكوت فألحت إنجلترا في ضرورة تعيينه مستشاراً فاجب رياض باشا وصمم على الاستقالة ولكن الخديوى توفيق منعه من ذلك وطلب منه البقاء في منصبه ففعل وقرر مجلس النظار في يوم ١٤ فبراير تعيين المستر سكوت مستشاراً وكانت هذه الجلسة تحت رئاسة الخديوى توفيق وعلى أثر هذا التغيير استقال فخري باشا من وزارة الحقانية ومال بث رياض باشا ان استقال أيضاً في شهر مايو بالرغم من الحاح الكثيرين عليه في البقاء ويقال ان رياض باشا منع المستر سكوت من حضور جلسة مجلس الوزراء فاستاء السير بارنج (اللورد كرومر) من هذا التصرف وطلب من الخديوى عزله وترتبت الاستقالة على هذا الحادث

وعلى كل حال فان وزارة رياض باشا ما كادت تسقط حتى خلفتها وزارة مصطفى فهمى باشا فكان هذا التعيين بمثابة انقصار لسياسة السير بارنج وماهى الا أشهر حتى توفي توفيق وخلفه عباس

فالظروف التى تولى فيها الخديوى عباس الحكم كانت ظروفًا سيئة لان السياسة الانجليزية كانت قد نجحت في القبض على شؤون البلاد وتسيير الامور حسب ارادتها ومن هنا بدأ الصراع بينه وبين السير بارنج وكان صراعاً شديداً سنحاول ايراد بعض حوادثه في الفصل الآتى

وقف المفاوضات مع الانجليز

على أثر خلافهم مع الخديوى عباس الثانى

كان الانجليز قد استوثقوا من السيطرة على الشئون المصرية من طريق الوزراء وكبار الموظفين المصريين الذين كانوا يعملون فى عهد توفيق باشا فقد كان هؤلاء يعتقدون أن ما يشير به معتمد انجلترا أو أى موظف انجليزى يعد أمراً واجب التنفيذ

فلما تولى عباس الثانى مقاليد الحكم فى البلاد انصرفت ميوله نحو التخلص من هذه الحالة وظهرت بوادر هذه الميول فى كثير من أقواله وأعماله فأظهرت السياسة الانجليزية دهشتها واستياءها من هذه الخطة لأنها كانت تعتقد أن الخديو الشاب لا يعمد الى مناوأة دولة انجلترا القوية وكان أول مظهر من مظاهر استياء السياسة الانجليزية تلك الحملة الصحفية التى وجهت ضد الخديو فى انجلترا بايعاز -- على ما يقول الكثيرون -- من السير بارنج (لورد كرومر) وقد كان بعض هذه الصحف يكتب كتابات خارجة عن حد الذوق والآداب وكان يقصد بهذه المناورة اضعاف نفوذ الخديو وحمله على الازعان والخضوع

ولكن هذه المناورة لم تنجح وأصر الخديوى على أن يدير شئون

البلاد باستقلال

المركة الاولى

فنشأ عن ذلك تصادم شديد بينه وبين اللورد كرومر ودارت المركة الاولى حول مصطفى باشا فهمى فان الخديوى رأى نفسه بعيداً عن أعمال

حكومته وكانت الوكالة البريطانية هي مبعث الاحكام والوامر وكان
الخديوى الحقيقى لا يجلس فى عابدين وانما يجلس فى هذه الوكالة
فعمل عباس الثانى على التخلص من رئيس وزارته وكان اللورد
كرومر عالما بهذه الرغبة ولكنه قاومها بكل شدة منذ أن اتصل به أمرها
وقد أشار الى ذلك فى كتابه الاخير عن عباس الثانى حيث قال
« أن المسيو دى ريفرسو قنصل فرنسا الجنرال كان قد لمح لى بعد
جلوس الخديوى بزمن قصير أنه يستحسن تعيين رئيس نظار آخر يكون
أقوى عزيمة من مصطفى فهمى باشا وقصده بذلك تعيين رجل يكون أقل
ميلا للسياسة الانجليزية - فرفضت بالطبع كل تغيير »
وقال أيضا « ولما كنت غائبا عن مصر فى اكتوبر سنة ١٨٩٢ وكان
المستر آرثور هاردينج قائما مقامى شكوا الخديوى مرة اليه بأن المصريين
يعتبرون مصطفى باشا فهمى انجائزيا فوق اللازم وليس مصريا الى الدرجة
الكافية »

عزل مصطفى باشا فهمى

ولما رأى الخديوى ان مساعيه الودية لم تنجح وأن السياسة الانجليزية
متمسكة ببقاء مصطفى باشا صمم على أن يقتحم المصاعب بنفسه فطلب
من رئيس النظار أن يستقيل فكان جوابه فى رواية « أنه سيستشير
لورد كرومر قبل تقديم الاستقالة » أما الرواية الأخرى التى رواها لورد
كرومر نفسه فى كتابه فهمى أنه قال للرسول « أن الأوفق للخديوى أن
يستشير اللورد كرومر قبل أن يقرر أمر انهاءيا »
وعلى كل حال فان مصطفى باشا رفض تقديم الاستقالة فصدر الامر

بعزله وعين فخرى ياشا رئيسا مكانه وكان ذلك في اليوم الخامس عشر من شهر يناير سنة ١٨٩٣

فهاج لورد كرومر لهذا الحادث وقصد الى الخديوى بعد ظهر ذلك اليوم وأبدى له اعتراضه على هذه التصرفات فاجابه الخديوى بأنه فعل ما هو داخل في دائرة ساطته الشرعية وأنه لا يقبل أى اعتراض على عمله وقد قال لورد كرومر في وصف هذه المقابلة

« فاستنتجت من لهجته انه يصعب جدا اقناعه في العودة عن قراره على أنى تمكنت أن أحصل منه على وعد بأن تعيين الوزارة الجديدة لا ينشر في الجريدة الرسمية الا بعد اعطائى الوقت الكافى للمفاوضة مع اللورد روزبرى »

المفاوضة بين كرومر وروزبرى

وعلى ذلك أخذ اللورد كرومر يفاوض اللورد روزبرى في هذا الحادث وأشار الاول على الاخير بأن يرسل له برقية يستطيع أن يريها للخديوى « يذكر فيها بكل جلاء ان حكومه الملكة تنتظر أن يؤخذ رأيها في المسائل الهامة مثل مسألة تغيير النظار وانه لا موجب للتغيير في الوقت الحاضر وأن حكومة انجلترا لا تقره في عزمه على تعيين فخرى باشا وطلب أيضا اعطائه كل الساطة التى تحوله اتخاذ الوسائل اللازمة التى يرى وجوب اتخاذها لمنع التغيير »

وفي ١٦ يناير تلقى اللورد كرومر تلغرافا من وزير الخارجية الانجليزية بنفس التعليمات التى طلبها وهذا نصه « ان حكومة جلالة الملكة تنتظر أن يؤخذ رأيها في المسائل الخطيرة

مثل مسألة تغيير النظار وفي الوقت الحاضر لا يظهر أن هناك ضرورة للتغيير لذلك فانتنا لا نستطيع أن نوافق على تعيين فخرى باشا »
وقد طلب اللورد روزبري من اللورد كرومر تبليغ هذه الرسالة للخديوى ولكنه أمره بعدم اتخاذ اجراءات أخرى بدون مفاوضة لندن
اضراب الموظفين الانجليز

وقد امتنع الخديوى عن نشر تعيين الوزارة الجديدة بطريقة رسمية براً بوعده ولكنه طلب من الوزراء الجدد أن يذهبوا الى دواوينهم ويتولوا أعمالهم فأبى اللورد كرومر الا أن يقابل هذا التصرف الشرعى من حاكم البلاد بعمل عدائى ليس له أى مبرر بل يعد خرقاً لكل القوانين وانها كما حرمة السلطة الشرعية فأمر الموظفين الانجليز بعدم العمل مع أولئك النظار ولا الاعتراف بهم حتى يسمح لهم بذلك فصدع الموظفون الانجليز بالامر واضربوا عن العمل فى عهد الوزارة التى عينها الخديوى بمقتضى السلطة الشرعية التى يملكها

وقد وصف اللورد كرومر هذا العمل بأنه أحدث وقعاً سيئاً لدى جميع أصدقاء الخديوى ومعضديه وأثار سخطهم والحقيقة أنه كان اعتداءً فظيماً من القوة الغشومة على الحق الشرعى فأل الموظف الانجليزى الذى يتناول مرتبه من الامة المصرية والحكومة المصرية ما كان له أن يمتنع عن العمل طوعاً لصوت أجنبي أراد أن يعتدى على سلطة الحاكم الشرعى للبلاد

وقد كانت هذه الحادثة دليلاً جديداً على أن الموظف الانجليزى لا يخدم فى مصر الا مصالح بلاده

كيف حلت الازمة

وقد ظل الخديوى ثابتاً في موقفه ولكنه كان يتوقع تدخل أوروبا في هذه الحادثة التي انتهكت فيها حرمة القوانين والمعاهدات ولكن الدول لم تتحمس وقتئذ فان إيطاليا والنمسا كانتا في جانب إنجلترا أما فرنسا وروسيا فلم تميلوا الى استخدام هذا الحادث لخلق نزاع خطير مع إنجلترا كما أن تركيا اكتفت بالاحتجاج فوجد الخديوى نفسه في عزلة ولما ذهب اليه اللورد كرومر في ١٨ يناير ليعرف قراره النهائي قال له « انى مضطر للتسليم امام القوة وسأعدل عن تعيين فخري باشا رئيساً للوزارة ولكنى أرفض رفضاً باتاً عودة مصطفى فهمى ولا أقبل العمل مع وزير ترغمنى عليه دولة أجنبية واذا كانت إنجلترا تتدخل لنفسها حق رفض العمل مع وزير لاثق فيه فهل تنكر مثل هذا الحق على الخديوى؟ »

وانتهى الاتفاق على تعيين رياض باشا رئيساً للوزارة وأبعد الشخصان المتنازع عليهما وهما مصطفى فهمى باشا وفخري باشا

تأثير هذه الحادثة

وقد كان من آثار هذا الحادث أن الامة التفت حول الخديوى وأثبتت هذا الالتفاف بمظاهر عديدة كما أن الحركة الوطنية أخذت تنشط وتقوى شيئاً فشيئاً لمقاومة السيطرة الإنجليزية

ولقد كتب لورد ملر في كتابه عن مصر شيئاً عن هذا الحادث ونتأججه نقتطف منه ما يلي :

« في الأشهر الأخيرة من سنة ١٨٩٢ قامت بعض دلائل تنبؤ بتوقع اختلافات قريبة إلا أن الخديوى أدهش العالم فجأة بعزل مصطفى فهمى باشا وجرمه الوحيد انه كان يشتغل باتفاق مع الموظفين الانجليز »
ثم قال في موضع آخر :

« ولذا فإن الشعور الذى أظهرته المقامات العالية انتشر بين جميع طبقات الامة بسرعة احتراق البارود ولو أن الحكومة اذاعت بلاغافى الجريدة الرسمية تأمر فيه الموظفين المصريين بمعارضة زملائهم الانجليز كلما وجدوا ذلك سبيلا ، بدون أن يقع عاينهم عقاب من جراء ذلك لما كان وقعها أكبر من وقع المثل الذى قدمه الخديو ومستشاروه الجدد

« لم تبق الحركة المعادية للانجليز محصورة فى الدوائر الرسمية لان جميع عناصر الشعب المصرى أو على الاقل أولئك الذين يجاهرون بعداوتهم لنا ، التى شجعها هذا الخلاف الذى شجر بين الخديو والسلطة البريطانية والذى ظهرت آثاره واضحة للجمهور عملت بنشاط لم يعهد له مثيل من قبل . لسنا فى حاجة لتكرار القول بأن هؤلاء المعارضين هم المتعصبون الذين يكرهون قليلا أو كثيرا أن تكون لهم صلات بالاجانب الذين لا يطيقون سلطانهم ، وباشوات العهد القديم الذين يودون بشدة الرجوع الى حكومة أو توتراطية اما بدافع المصلحة الشخصية أو حبا فى الاحتفاظ بمكائهم ، وعدد من الشبان ذوى المطامع .

« نعم انهم أهل ذكاء وشغف بالافكار الحديثة الا انهم يخيل اليهم انهم قادرون منذ الآن على أن يسيروا دفعة الامور فى البلاد وأن يدفعوها فى طريق الرقى بدون حاجة لاية معونة ؟ والعناصر المشاغبة من السكان

مصريين كانوا أو أجناب أو شرفيين من أحط الطبقات وهم أولئك الذين يناصرون كل تغيير في الحكم ويعطفون على النظام القديم أكثر من عطفهم على الادارة المستقيمة النزيهة التي تتولى الحكم اليوم

وبسبب تنافر الاعراض الخاصة بكل حزب من تلك الاحزاب فالواقع ان لم يكن بينها حزب يخشى أمره غير انه لم يكن ما يمنع من اتحاد الاحزاب وجمعها مادام رائدها جميعا سياسة عداء للانجليز ولذا فلما أن جاءها التشجيع من المقامات العالية لمت صفوفها وكونت اتحادا نافذا لكلمة وتولت هذه الاحزاب التساط على أغلب الصحف أوربية كانت أو وطنية ولو أن نفوذ الصحافة كان ضعيفا وكتاباتها تافهة كاذبة الا أنها ساعدت على ايجاد مظاهر حركة وطنية حقيقية »

فلا يرد ملز بالرغم من مغالطاته في هذه الكتابة ومن تشويهه لبعض الحقائق لم يستطع اخفاء الأمر الواقع وهو ان هذا الاعتداء من جانب الانجليز على السيادة الشرعية لم يوجد الفشل في الصفوف بل على النقيض وحد كلمة الامة وأظهرها في مظهرها الحقيقي مظهر الكراهية الشديدة لحكم الاجنبي والتعلق العظيم بالحرية والاستقلال

موقف فرنسا في هذا الحادث

وقد كان موقف فرنسا في هذا الحادث ضعيفا فان حكومتها أكتفت « بالاحتجاج على نوع الاجراءات الاستبدادية التي يخشى من أن ينظر اليها في فرنسا وأوروبا كلها كأنها خطوة كبيرة في سبيل الضم الفعلي » فأجاب اللورد روزبري على هذا الاحتجاج بقوله « انه عالم بان قد وقع

شيء من الاستبداد غير أن ذلك كان من جانب الخديوى الذى أسند بدون اعلان أو انذار أو أستشارة رئاسة النظر الى رجل لا يليق مطلقا لذلك المنصب !!

ولقد تأثر الخديوى من عدم اهتمام فرنسا بهذا الحادث حتى قال بألم لاحد الصحفيين بعد مروره بشهرين « اننا لم نجد أحدا يتكلم باسمنا ويقول الحقيقة عن المساله المصرية . نعم لم نجد أحدا لم نجد أحدا »
مناقشة المسألة فى البرلمان الفرنسى

وفى ٢ فبراير طرحت المسألة على بساط البحث فى مجلس نواب فرنسا فصرح المسيو ديفيل وزير الخارجية بما يأتى « اننا لانستطيع التخلي عما يجرى فى مصر ولا شك أنهم لا يجهلون ذلك فى لندن ويظهر انه من المستحيل ان لاتسعى وزارة غلادستون فى وضع حد لهذه الحالة التى وصفها اللورد سالسبورى بأنها مؤقتة واستثنائية والتى اذا أصبحت نهائية كانت سببا من أسباب القلاقل والمصاعب والخلافات لمصر وأوروبا نفسها »

ولكن انجلترا لم تهتم بهذه التصريحات بل أن اللورد روزبرى قال فى خطاب له بمجلس العموم « ان فرنسا ليس لها مسوغ خاص يبيح لها التدخل فى مصر فان حقوقها لا تختلف عن حقوق الدول الاخرى » وقد كان لهذا التصريح أثر سئى فى الدوائر السياسية الفرنسية ودارت المناقشة حوله فى مجلس نواب فرنسا يوم ١٦ مايو سنة ١٨٩٣ وسئل فى ذلك وزير الخارجية فألقى خطابا مطولا أفند فيه النظرية الانجليزية وأثبت أن جميع تصرفات انجلترا تعترف بمركز فرنسا الخاص مشيرا الى الحوادث

التي طلبت فيها انجلترا مساعدة فرنسا لحل شؤون مصر ثم ختم خطابه بقوله « اننا ننوى المطالبة بحقوق فرنسا واستخدامها لاستئناف المفاوضات بشأن المسألة المصرية »

ولكن هذا التمرح السكلامي لم يتجاوز حد القول وتناسته فرنسا بمجرد انتهاء جلسة مجلس النواب وظلت المفاوضات منقطعة الى أن وقعت حادثة فاشودة المعروفة فخركتها من جديد كما سنشرحه في الفصول الآتية



مفاوضات فاشودة والسودان

تعد حادثة فاشودة من كبريات الحوادث السياسية وقد سطرت وقائعها في الكتب الرسمية المختلفة وأفرد لها السياسيون والمؤرخون مؤلفات خاصة منها كتاب المسيو هانوتو عن تقسيم افريقيا وفاشوده وقد كان المؤلف وزيراً لخارجية فرنسا في أكثر المدة التي وقعت الحادثة في خلالها وكتاب المسيو بلانشار عن حادثة فاشوده والقانون الدولي وما كتبه المسيو كوشرى في مؤلفه عن مصر وبحاث المسيو اندريه ليبون في مجلة العالمين عن بعثة مرشان ووزارة ميلين وكتابات المسيو ديلونكل في المجلة السياسية والبرلمانية عن « مسألة فاشودة » وما نشرته كبريات الصحف الأوروبية وما دار في جلسات البرلمان الانجليزى والبرلمان الفرنسى وغير ذلك من المصادر المتعددة التي رجعنا الى كثير منها لتلخيص أهم أدوار هذه الحادثة ومقدماتها ونتائجها .

ولهذه الحادثة أهمية خاصة بالنسبة لمصر لانها متعلقة بمسألة السودان وتصريحات الانجليز بشأنه واعترافهم المتعددة بحقوق المصريين في وادى النيل من منبعه الى مصبه وهما نحن أولاء نبدأ بشرح الوقائع التي أدت الى فتح هذه المسألة الخطيرة والتي كانت سببا في تحريكها

من الذى حرك هذه المسألة

يجمع أكثر الكتاب والمؤرخين على أن المسيو كارنورئيس الجمهورية الفرنسية هو الذى حرك هذه الحادثة بقصد أن يفتح باب المسألة المصرية

ففي ٥ مايو سنة ١٨٩٣ أرسل المسيو دل كاسيه وكيل وزارة المستعمرات الفرنسية وقتئذ الى القومندان مونتيبي يطلب منه مقابلة المسيو سادى كارنو رئيس الجمهورية وفي خلال المقابلة دار بين الرئيس والقومندان الحديث التالي :

الرئيس - لقد دقت ساعة القرارات الحازمة وأصبح الامر متعلقا بمستقبل فرنسا وعمتها التي تقوم بها في العالم وانى أريد فتح مسألة مصر ولاجل تحقيق هذا الغرض يجب تسيير حملة فرنسية لاحتلال نقطة معينة في الاراضى المصرية فتحثج انجلترا ولا تلبث أوروبا أن ترغمها على الجلاء عن وادى النيل

وانى أعتمد عليك لقيادة هذه الحملة

القومندان مونتيبي - ما هي النقطة التي يراد احتلالها ؟

الرئيس - هي فاشودة

القومندان مونتيبي - ولماذا فاشودة ؟

الرئيس - لاسباب ثلاثة :

أولا - لان فاشودة عاصمة مديرية مصرية

ثانيا - لانها مفتاح مصر بفضل موقعها الجغرافى فى ملتقى نهري

الصوباط والنيل

ثالثا - لان فاشودة موجودة فيما يلى ممتلكاتنا الافريقية ولاجل الوصول اليها لا محتاج للسير فى غير الاراضى الفرنسية واليك تقريراً درستة درسا جيداً وانى أعهد به اليك فاقراءه بأعظم امعان وهو خطير الشأن جدا وقد وضعه أحد رفقاءى القديرين وهو صديق المسيو برومبت

وستفهم منه لماذا نريد اتخاذ فاشودة بمثابة الباب الذي يجب ان تفرعه
القومندان - لدى سؤال آخر: فهل اذهب الى فاشودة لارفع عليها
العلم الفرنسي ثم اعود مباشرة ام اذهب اليها للاقامة فيها واحتلالها؟
الرئيس - بل للاقامة فيها واحتلالها
القومندان - لقد سألت هذا السؤال لانني في الحالة الاولى لا احتاج
الا لبضعة رجال أما في الحالة الثانية فتلزمني أمور كثيرة: طابور من
الجند وبعض ضباط ومهمات حربية وذخائر ومحطات للتموين الخ الخ
الرئيس - ان وكيل وزارة المستعمرات موجود هنا وهو سيمدك
بكل ما تطلبه

القومندان - سأعمل في الحال على وضع خطة العمل واختار ضباطي
وصف ضباطي وأحرر تقريراتي وأرسل في أقرب وقت الى مدينة دكار
طلائع حملي وسابرح فرنسا قبل ثلاثة أشهر
تردد السياسة الفرنسية وتسويقها .

فهذه المقابلة الخطيرة كانت مبدأ حادثة فاشودة وقد كان النجاح
مقدرا لها لو أن القرارات التي تقررت فيها نفذت ولم تعطل ولكن
السياسة الفرنسية لم تعرف كيف تستفيد من الظروف وظلت في
تسويق وتردد وفي ارسال واستدعاء وفي تغيير ونبديل أعواما طويلا فبعد
ان سافر القومندان صدر اليه الامر بالرجوع وهو في الطريق ولما رؤى
استئناف هذه الحملة ووقع الاختيار على مارشان لم يسافر الاخير الا في
٢٥ يونيه سنة ١٨٩٦ ولم يصل الى فاشودة الا في ١٠ يوليه سنة ١٨٩٨
كما سنفصله في الفصول الآتية وبالجملة فان هذا المشروع الذي كان يستدعي

السرعة مع الكتمان لم يبدأ تنفيذه الا بعد أن صار أمراً مشهوراً ولم يتم
الا بعد خمس سنوات من يوم تقريره ؟؟

نعم ان الفكرة الاساسية كانت ترمى الى تكتم أمر هذه الحملة حتى
تصل الى النقطة المعينة فجأة فلا يكون الانجليز قد أعدوا العدة لاجباط
أمرها ولكن هذا السر لم يظل مكتوما عدة أشهر وساعد التأخير على
معرفة ماخفي من أمره شيئاً فشيئاً ففي ٧ يونيو سنة ١٨٩٤ وقف المسيو
هانوتو وزير الخارجية خطيباً في مجلس النواب الفرنسي وكانت آخر عبارة
ختم بها خطبته ما يأتي :

« ان القومندان مونتبي رئيس البعثة المسافرة الى ممتلكاتنا في أفريقيا
سيغادر فرنسا على ظهر أول باخرة وليسمح لي المجلس بأن لأقول شيئاً
أكثر من ذلك »

وفي أول فبراير سنة ١٨٩٥ صرح المسيو فلورنس في مجلس النواب
بما يأتي « في اليوم الذي تفتح فيه سياستنا ببحر الغزال اطلب أن نعمل
بسرعة ونشاط واني آسف لان بعثة الكولونيل مونتبي لم يعهد اليها
بكل المهمة التي كانت الاعتمادات مقررة لاجلها ولذلك اطلب أن يخول
الى اليوزباشي ديكاز كل الوسائل التي تمكنه من اتمام ما ينتظر منه أي
ما كان ينتظر من الكولونيل مونتبي »

ولا شك ان هذه التصريحات كان من شأنها لفت أنظار الانجليز الى
أن وراء الاكمة ماوراءها ولا سيما أن بعض الخطباء في البرلمان الفرنسي
والكتاب في الصحف الفرنسية كانوا يتكلمون جهاراً عن ضرورة « الانتقام

• مما جرى في عام ١٨٨٢ »

بدء العمل

ولنعد الآن الى بيان الحوادث التي تقدمت الحملة فنقول أن القومندان مونتي أبلغ اليوزباشي ديكاكز تعليماته في ٨ يونيه سنة ١٨٩٣ أي بعدمقابلة كارنو بشهر تقريبا وأمره بالسفر الى دكار وفي ٥ أغسطس أرسل اليه تعليمات جديدة يوصيه فيها بتجنب كل خلاف مع حكومة الكونغو المستقلة وأن يواصل السير حتى يبلغ نقطة ايراس

وفي ١٤ اغسطس من السنة نفسها أرسل الى وكيل المستعمرات مذكرة تتضمن الخطة التي ستقوم بها حملته وهذه أهم الاغراض التي أشارت اليها

« أولا -- يجب على البعثة أن تسوى الخلاف القائم بين فرنسا وبلجيكا على تحديد التخوم العليا لحكومة الكونغو المستقلة وتجري هذه التسوية فوق الاراضي المتنازع عليها

ثانياً - الدخول من حوض الكونغو الى حوض النيل لادراك هذا النهر بجوار ملتقاه مع نهر الصوباط »

وكان جميع رجال الحملة قد غادروا فرنسا ولم يبق الا رئيسها فأخذ القومندان مونتي يستحث الحكومة لتمده بالمال اللازم لتنفيذ مهمته حتى يستطيع السفر فكان يجب بالتسوية بعد التسوية وبالمطالبة بعد المطالبة الى اليوم السابع من شهر مارس سنة ١٨٩٤ فلما ضاق ذرعا كتب مذكرة خطيرة للشأن عن هذه المسألة وقد ضمنها آراء سديدة عن السودان وسياسة الانجليز حياله وضرورة احتفاظ مصر بالنيل من منبعه الى مصبه وغير ذلك من الابحاث الجلية

وقد قدم هذه المذكرة في اليوم السابع من شهر مارس سنة ١٨٩٤ الى المسيو موريس ليون وكيل وزارة المستعمرات ونحن نتبها هنا لاهميتها فانها تكشف الغطاء عن نيات السياسة الانجليزية حيال السودان

مذكرة مونتيبي

عن السودان وسياسة الانجليز حياله

« ان الابطاء في القرارات المتعلقة ببعثة اعلى الاوبانجى تستدعى بياننا دقيقا للمسالة وهذا هو موضوع التقرير الحالى

طلب الى مسيو دلكاسيه وكيل وزارة المستعمرات فى خلال شهر مايو الماضى أن أتولى قيادة بعثة مهمتها القيام من أعلى الاوبانجى حتى تصل الى النيل وهناك ترفع العلم الفرنسى فى نقطة على مقربة من فاشودة وهذا النقطة كائنة قريبا من مصب الصوبات وبحر الغزال فى النيل

وقد رضخت للرجاء المتكرر وقبلت رياسة البعثة التى حدد غرضها بدقة كما ابنته - للاسباب الآتية :

بعد أن تخلت مصر على السودان حاول الانجليز استرداده من الشمال فصادمتهم عصابات المهدي فغيروا خط سيرهم وأرادوا السير من الجنوب عسائهم أن يوفقوا لتثبيت أقدامهم فى منطقة البحيرات ومهد لهم فتح أوغنده - بقوة الكابتن لوجار ذلك الفتح الذى أتمه سير جيرالد بورتال - طريق وادى النيل الاعلى . ولو أنهم نجحوا فى الوصول الى جوندوكورو لكان طريق النهر حرا امامهم الى الخرطوم

وغنى عن البيان ان أى انسان لا يستطيع أن يناقش فى ان مصر بغير السودان تعد احدى الممتلكات التى لا قيمة لها لانها لا تضمن لانجلترا حتى ولا ملكية قناة السويس لان فى يدها مدخله ومخرجه بامتلاكها قبرص وبريم وكان القائم دائما بنفس انجلترا ان السودان الغنى يعد بمثابة فدية تفتدى بها مصر الفقيرة الا ان ما أصاب قوادها فى هذه المنطقة من الهزائم المتوالية اضطرها للسير على سياسة جديدة فالتجته من تلك اللحظة كل مجهوداتها لارغام الخديو على التنازل عن السودان.... واستعانت انجلترا على الوصول الى أغراضها بحديث الخرافة عن امين باشا الذى عرفت كيف تستغله بمهارة وحنق... وقد أدى ستانلى الى انجلترا خدمة عظيمة اذ أراحها من أمين باشا وما كانت تلك العواطف السامية التى افترط فى الاعلان عنها فى الخافقين الا ستارا يستر به احط وادنى الاعتصابات

ولن يفكر الانجليز فى الجلاء عن مصر الا اذا تم لهم امتلاك السودان

فعند ذلك يستطيعون أن يصرفوا حاصلات السودان بدون أن تمر بمصر وذلك عن طريق بربر وسواكن بواسطة الخط الحديدى المزعم انشاؤه. ومتى صحت لهم ملكية منابع النيل الاعلى والمتوسط فى استطاعتهم بيع بعض خزانات اخصاب أو اجذاب منطقة النيل الأدنى طبقا للذى يخلو لهم

لقد كان من المنطق الاعتراف بأن وضع انجلترا يدها على مصر ان هو الاستار الغرض منه منع أية دولة أخرى من الاستيلاء على السودان من طريق الشمال لان أية حركة تقع فى النيل الأعلى أو النيل الأوسط لمعاكسة نيات انجلترا نحو السودان المصرى كانت تنتج حتما ارغام انجلترا

على الجلاء عن دلتا النيل وعلى ذلك فان غرض الاستيلاء على فاشوده الذى حدد للبعثة كان كافياً لتحقيق تلك النية

وبجانب ذلك فانه لو استتب الامر لنا في هذه النقطة لكان من السهل اتصالنا بالحبشة التى كانت تدور من عام في دائرة نفوذنا ومن ذلك الحين كانت مجهودات الانجليز تذهب سدى لان ممالكهم السودانية كانت تصبح ولا منفذ لها على البحر الاحمر

وقد كان تنفيذ هذه الخطة أمراً ميسوراً ان لم يكن سهلاً الا أن مزاجنا مغرضاً اعترضنا في الطريق. فقبل تنفيذ مشروع التقدم نحو النيل كان الواجب أولاً فتح الطرق الموصلة اليه الا ان هذه الطرق يتولى حراسها رجال وجنود حكومة الكونغو المستقلة

وبمجرد ان قبلت رئاسة البعثة بدأت العمل في الحال ففي ١٠ يونيه سافر الكابتن ديكاز الى السنغال بناء على أمرى وفي ١٣ يوليو سافرت الى روتردام لاتأكد من معونة شركة الملاحة الهولندية وفي ٢٠ يوليو ذهبت الى مرسيليا لترحيل رجالى وفي ١٠ اغسطس بعثت بالاسلحة والذخائر وفي ١٠ سبتمبر أخبرت مساعدى باحتمال سفرى في ١٥ اكتوبر لم يتقدم مشروع الزحف من الكونغو الى النيل منذ فتحت المسألة ومن رأيى انه لا يصح ان تطول الحالة الحاضرة بدون تعرض للخطر وان البرنامج الذى قبلته يقضى بالتقدم من الكونغو نحو النيل ولقد اثبت أن على الحكومة ان تسهل على مهمتى. ولست بقابل أية مهمة أخرى وعلى ذلك فانى اتشرف يا جناب الوكيل مستنداً الى رسائلى في الموضوع المرفقة بهذا

بطلب اصدار قرار من الحكومة يسمح لي بأن أتابع السير في الخطة الاولى التي وضعت والتي قبلتها، تلك الخطة التي ترمى الى الوصل بين أعلى الاوبانجى وبين النيل «

مساعي انجلترا

في تقسيم السودان

وبعد تقديم هذه المذكرة ببضعة أيام حوات وكالة المستعمرات الى وزارة وعين لها المسيو بولانجيه بدلا من المسيو موريس ايون ولكن الوزير الجديد لم يعر المسألة اهتماما وظلت الحكومة الفرنسية منصرفه عن مونتبي ومهمته حتى وردت الانباء بتوقيع الاتفاقية المشهورة بين حكومة انجلترا وحكومة الكونغو المستقلة في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ فنار ثار الفرنسيين وفي ٢٩ مايو تغيرت وزارة كازمير بيريه وأسندت مقاليد الحكم الى شارل دوبوى يعاونه المسيو هانوتوفى ووزارة الخارجية والمسيو دلكاسيه في وزارة المستعمرات وفي اليوم التالي لتأليف هذه الوزارة أرسل القومندان مونتبي تقريراً يجدد فيه الكلام على مهمته القديمة وقال له فيه «انى اطلب الاحتفاظ التام بسر هذه المهمة فان من الامور الأساسية ان لا يعرف الانجليز مشاريعنا ويكفى أنما كرر بأن الغلبة من البعثة هي الوصول الى فاشودة «

ومن هنا بدأت المشادة بين فرنسا وانجلترا كما عاد الاهتمام ببعثة مونتبي وقبل أن نتكلم عن اتفاقية ١٢ مايو التي أثار هذا الانقلاب لانرى بدأ من الاشارة الى الحوادث التي سبقها لان الاتفاقية الاخيرة لم تكن الا حلقة في سلسلة الخطة التي سار عليها الانجليز منذ فصل السودان عن

مصر. فقد أرغمت السياسة الانجليزية حكومة مصر على اخلائه في سنة ١٨٨٤ لا لغرض سوى وضع يدها عليه فيما بعد والاتفاق مع الدول على اقتسام اراضيه ولذلك لما أراد أمين باشا حكيم البقاء في مديريةية خط الاستواء ليديرها باسم مصر عملت على التخلص منه كما اشار الى ذلك القومندان موتيني في مذكرته ليخلوها الجو في السودان كله .

وتفصيل هذه الحادثة الخطيرة ان أمين باشا حكيم^(١) عين في سنة ١٨٧٨ حاكماً للمديرية خط الاستواء ونجح في ادارتها ولما تقرر اخلاء السودان كتب له نوبار باشا بأنه حر في أعماله فاما ان يخلى مديريته واما أن يبقى وله الحرية التامة في طريقة الاخلاء ولكن أمين باشا لم ير حاجة لهذا لان الامن كان مستتباً في تلك المنطقة ولم تنجح الحركة المهدوية فيها .

غير أن إنجلترا ارادت التخلص منه لانه كان يحكم هذه المقاطعة باسم الخديوى وهذا يحول دون تنفيذ سياستها في السودان وهى الدخول فيه من جهة الجنوب ولجل الوصول الى هذا التخلص أشاعت في أنحاء أوروبا ان أمين باشا في خطر وانه لا بد من انقاذه وبعثت اليه بالمستر ستانلى المعروف وقد أجمع اكثر المؤرخين على ان هذا الرجل كان صنيعة وزارة خارجية إنجلترا وقد وصل الى القاهرة في اوائل سنة ١٨٧٨ واخذ جواباً من الخديوى يخير فيه أمين باشا حكيم بين العودة أو البقاء ولكن الاخير رفض مغادرة مقاطعة خط الاستواء بالرغم من حيل ومناورات

(١) أصله ألماني واسمه الحقيقي (Eduard Schnitzer) وهو مولود في مدينة او بلن المشهورة الآن بجواتد سليزيا العليا وقد اعتنق الاسلام وغير اسمه

ستانلى غير ان هذا لجأ أخيرا الى القوة والحداع فى خلال شهر ابريل سنة ١٨٨٩ وارغم أمير باشا على مغادرة هذه المديرية وقد مات فى مجاهل افريقيا فى أوائل عام ١٨٩٢ ووجدت مذكراته فى سنة ١٨٩٣ وسلمت للحكومة الالمانية

اما ستانلى فانه بعد تنفيذ هذه المؤامرة وبعد أن ترك مديرية خط الاستواء تحت رحمة إنجلترا عاد الى القاهرة فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٠ باعتباره منقذ أمير باشا !! وانعم عليه بالنشان العثمانى !! ثم سافر الى لندن حيث كان اللورد سالسبورى ينتظره للاستعانة به فى تحضير الاتفاقية التى يعقدها مع الدول لتقسيم السودان بعد ان خلا الجو فيه لانجلترا

وفعلا عقد الانجليز مع حكومة المانيا اتفاقية أول يوليه سنة ١٨٩٠ التى حصلت بها إنجلترا على اعتراف المانيا بحقوق الانجليز فى جزء كبير من مناطق أعالى النيل بضمها الى افريقيا الشرقية الانجليزية

وفى ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ عقدت إنجلترا اتفاقية مع ايطاليا حكمت باتفاقية ٥ مايو سنة ١٨٩٤ حصلت بها هذه على جزء كبير من السودان المصرى ولا سيما هررر وحصلت إنجلترا على زيلع وبربره

وفى ٢٩ مارس سنة ١٨٩٣ عقدت إنجلترا اتفاقية مع اوجندا تقضى بجعلها تحت حماية إنجلترا مع ان الحماية المصرية كانت مبسوطة عليها منذ سنة ١٨٧٤

ثم انتهت هذه الاتفاقيات باتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ التى أشرنا اليها سابقا والتى سنتكلم عنها فى الفصل الآتى وعمما تضمنته من الافتيات على حقوق مصر وما حدث بشأنها من الخلاف بين إنجلترا وفرنسا

اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤

في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ تم التوقيع في مدينة بروكسل على هذه الاتفاقية بين المسيو فان ايتفلد باسم حكومة الكونغو المستقلة والسير بلانكت باسم حكومة إنجلترا

وأتم ما في هذه الاتفاقية خلاف تعديل حدود حكومة الكونغو أن إنجلترا تؤجر لهذه الحكومة كل المنطقة الغربية للسودان المصرى فى غرب النيل بما فى ذلك مناطق بحر الغزال وبحر العرب وفاشوده ولادو ودوفيليه وودلاى الخ على أن تقسم هذه المناطق الى قسمين قسم يرد لانجلترا بعد وفاة ليوبولد الثانى ملك بلجيكا والقسم الثانى يضم لحكومة الكونغو ما دامت مستقلة أو اذا اصبحت مستعمرة لبلجيكا تحت سيادة الملك ليوبولد الثانى أو خلفائه

واحتفظت إنجلترا لنفسها بأراض أخرى فى هذه الجهات

بطلان هذه الاتفاقية

ولا شك ان هذه الاتفاقية كانت باطلة بطلان الاتفاقيات التى سبقها ولما كان تنفيذها يعرقل مصالح الفرنسيين فى وسط افريقيا فقد قامت قيامتهم ضدها واحتج عليها برلمانهم وحكومتهم وصحافتهم وكانت حججهم فى هذا البطلان أن الاجارة لا تكون صحيحة من الوجهة القانونية الا اذا كان المؤجر مالكا لتلك الاراضى أو على الاقل اذا أظهر المالك الحقيقى رضاه عن هذه الاجارة وحيث ان إنجلترا لا تمتلك هذه الاراضى ولم تحصل

من مال كبا الاصلى على ما يبيع لها هذا التصرف فقد أصبح العقد الذى تم بينها وبين حكومة الكونغو باطلا من جميع الوجوه ولا وجود له فى نظر القانون ولا فى نظر المعاهدات

كما انه لا يجوز الاستناد على فصل السودان عن مصر لان هذا الفصل لم يتم فى سنة ١٨٨٤ و١٨٨٥ الا تحت تأثير القوة والا كراه وقد قرر القانون الدولى قاعدة صريحة فى هذا الموضوع وهى أن « كل تخل مؤقت عن جزء من الاراضى المملوكة تحت تأثير الاكراه لا يولد أى حق جديد بالنسبة للغير »

حدود السودان الحقيقية

وقد كانت انجلترا تعرف حق المعرفة ان هذه الاراضى التى أجزتها لحكومة الكونغو داخلية فى حدود السودان المصرى ويثبت ذلك خرائطها الرسمية وتقارير ضباطها العديدين

فى خلال ١٨٨٣ وضع الكولونل ستورت تقريراً رسمياً عن حدود السودان المصرى ووزع هذا التقرير على أعضاء البرلمان الانجليزى وهذا ما جاء فيه

« ان المنطقة التى يحتلها المصريون الآن والتي أطلقوا عليها اسم السودان متسعة الاطراف يبلغ طولها من الشمال الى الجنوب أو من اصوان الى خط الاستواء ١٦٥٠ ميلاً أو ما يقرب من ٢٤ درجة وعرضها من مصوع (وهى تقريبا على الدرجة ٤٠ طولاً شرقى جرينويتش) الى الحد الغربى لمديرية دارفور (على ٣٠، ٢٢ درجة طولاً شرقى جرينويتش) من ١٢٠٠

الى ٤٠٠ ميل والسودان يمتد من نقطة (بيرينيس) ^(١) على البحر الاحمر ويتبع خط العرض الرابع والعشرين الى نقطة غير محدودة في صحراء ليبيا ولتسكن الدرجة السابعة والعشرين طولاً شرقى جرينويتش ومن هناك يتجه الحد الى الجنوب الغربى الى ان يقابل الزواية البحرية الغربية لمديرية دارفور بنحو ٢٣ درجة طولاً شرقى جرينويتش ثم يتجه جنوباً على خط مستقيم الى خط العرض الحادى عشر أو الثانى عشر نحو الجنوب الشرقى مارا بمبوتو وبحيرت البرت نيانزا ويلمس بحيرة فيكتوريا نيانزا. ثم يتجه الحد الى الشمال الشرقى شاملاً مديرية هرر فيتصل بالمحيط الهندى نحو رأس غاردافوى ويسير على طول البحر الاحمر الى ان يصل الى نقطة (بيرينيس) التى بدأ منها على البحر الاحمر « ^(٢)

وقد الحق بهذا التقرير خريطة وضعتها وزارة الحربية الانجليزية ومن يطلع على هذه الخريطة يجدان مديرية خط الاستواء تشمل منطقة اونيورو (المتدة على جنوب بحيرت البرت نيانزا) كما تشمل شمالاً وغنده وتجعل من مديريات لادو وروهل ومكالا وبحر الغزال جزءاً لا يتجزأ من السودان المصرى ومن العجيب ان هذه الاراضى هى بعينها التى أجزتها انجلترا الى حكومة الكونغو باتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ وزيادة على ذلك فان هذه الخريطة التى وضعتها وزارة حربية انجلترا تجعل الحد

(١) على بعد خمسين كيلو شمال مصوع

(٢) انظر التقرير الرسمى للكونغولونل ستيورت بالكتاب الازرق عن مصر لسنة

الجنوبي الغربي للسودان المصري هو الخط الذي كان معروفا وقتئذ بخط (مبومو - ويلى) (١) أى الدرجة الرابعة من خطوط العرض الشمالية ولا يخفى أن هذه الدرجة لرابعة هي التي قرر مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ أن تكون لحكومة الكونغو المستقلة وكان ذلك بناء على طلب سعيد باشا المفاوض حداً العثماني الذي حمل زملاءه على أن يكون هذا الخط من خطوط العرض هو الحد الفاصل بين خديوية مصر وبين حكومة الكونغو الجديدة وزيادة على ما تقدم فإن خريطة غوردون وخرائط ونجت وكل المستندات الرسمية الأخرى تؤيد المعلومات المتقدمة أعظم تأييد (٢)

احتجاج الباب العالي

ولما عقدت هذه الاتفاقية بادر الباب العالي بالاحتجاج عليها فردت وزارة الخارجية الإنجليزية على هذا الاحتجاج بقولها إنها لا تعارض مطلقاً في سيادة السلطان على مديريات خط الاستواء المصرية وإنها لا ترمى إلا لادخال التقدم والمدنية في هذه المناطق !!

وقد دارت مناقشة في هذه المسألة بمجلس العموم تناول فيها الاعضاء جواب الحكومة الإنجليزية المتقدم كما تناولوا الملاحق الذي أُلحق بالاتفاقية ونص فيه على هذه العبارة «ان الموقعين على هذه الاتفاقية لا يجهلون مزاعم مصر وتركيا في حوض النيل الاعلى»

(١) نهيران من أفرع نهر الاوبانجى الذي يصب في الكونغو وهذا نهيران ينبعان في مديرية خط الاستواء غرب النيل
(٢) انظر كتاب مصر والسودان للمسيو جول كوشرى

ولا يخفى أن كلمة مزاعم لا تفيد أنها حقوق والبون شاسع بين التعبيرين وقد وجه المستر تشمبر لان سؤالاً الى السير جراى قائلاً «هل هناك فرق بين حقوق مصر على دارفور وبين حقوقها على مديريات خط الاستواء» فأجاب السير جراى قائلاً «لا أريد التورط في أى تعريف كائنا ما كان ولكن هذه الحقوق مهما كان أمرها قد صدر بشأنها تحفظات» (ضحك عام من الاعضاء) فلما ألح المستر لا بوشير في الحصول على جواب صريح رد عليه السير ادوارد جراى بقوله «اننا لم نبين ماهى حقوق مصر واكتفيناً بأن نصصنا على تحفظات بوجه عام» (ضحك من الاعضاء أيضاً)

الاستياء فى مجلس نواب فرنسا

وقد كان لهذه الجلسة صدى استياء فى مجلس نواب فرنسا عند ما طرحت المسألة على بساط البحث فى يوم ٧ يونيه سنة ١٨٩٤ والقى مسيو دولنكل خطابه المشهور الذى انتقد فيه هذه التصريحات وماسببته من ضحك الاعضاء فقال

« انهم يضحكون من حرمة المعاهدات ومن رأى العام فى الشعوب ومن الشرف السياسى. يضحكون من الحقوق التى قدستها العقود الدولية الرسمية التى تعتبر الى اليوم بمثابة قاعدة مقدسة لقانون اوروبا لا يمكن مساسها بأى حال. يضحكون من معاهدة برلين المؤيدة لمعاهدة باريس يضحكون من مؤتمر برلين المنعقد فى عام ١٨٨٠ يضحكون من بروتوكول الاستانة الموقع عليه من انجلترا نفسها فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢. فما معنى

كل هذه الاوراق وما قيمة تصريحات الاميرال سيمور واللورد ولسلي
وسالسبورى ودوفرين وكرومر ودرومند وولف وكل عظيم كان على رأس
انجلترا منذ اثني عشر عاما . ان استقلال مصر وسلامتها تلك الانشودة
القديمة التى راقت لبا مرستون أو دزرائيلى يجب ان يضحك منها الآن . انهم
ضحكون من كل شىء فى البرلمان الانجليزى »

اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٢

حلت فرنسا على اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٢ حملة شعواء فى مجلس
النواب بجلسته المنعقدة فى اليوم السابع من شهر يونيه سنة ١٨٩٤ وكان
المسيو ايتيين رئيس الحزب الاستعمارى هو الذى أثار هذه الحملة بخطاب
طويل طعن فيه على ما فعلته انجلترا وحكومة الكنفو المستقلة من خرق
حرمة القوانين والمعاهدات الدولية وشرح سياسة التوسع الاستعمارى
البريطانى فى افريقيا وماتويه انجلترا من اقامة مملكة واسعة النطاق بين
الكاب والقاهرة ووصف السياسة الانجليزية فى مصر بأنها سياسة نفاق
تتعارض مع التعهدات العديدة التى تعهدت بها فى سنى ١٨٥٦ و ١٨٧٨
و ١٨٨٢ من المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية وختم خطابه بقوله
ان فرنسا لها حقوق ثابتة بمقتضى المعاهدات فيجب عليها ان تعمل على احترامها
ثم وقف المسيودى لونسكل وتكلم عن بطلان اتفاقية ١٢ مايو من
الوجهة القانونية وختم خطابه بالعبارة الآتية :

« من المحقق ان اوروبا تتحمل منذ سنة ١٨٧٠ نتائج الهزيمة التى
تصيب الحق فى مناضلاته مع القوة وان حرمة المعاهدات لم يعد لها وجود

الآن - ثم خاطب وزير الخارجية قائلاً - اما أنت أيها الوزير فسر الى الامام بلا خوف ولا وجل فان المجلس بأسره يؤيدك في المعركة التي ستولاهوا في تأدية الواجب الذي ستقوم به بهدوء وحزم فتثق في المستقبل وأنقذ شرف البلاد»

ووقف المسيو دي لافوس خطيبا بالنيابة عن حزب المعارضة فطعن على سياسة الضعف والتردد وقال «لو كنا اتبعنا سياسة العمل بدل اضعاء الوقت في المناقشة لحافظنا على مركزنا في مصر فان الامة لا تحصل على احترام حقوقها الا اذا كان لها الجرأة التي تحملها على ارغام الغير على هذا الاحترام»
موقف هانوتو

وعلى اثر ذلك وقف المسيو هانوتو وزير الخارجية الفرنسية والقي خطابا صافيا أعلن فيه بطلان الاتفاقية المعقودة بين إنجلترا والكونغو وصرح بأن فرنسا تنوى العمل للمحافظة على حقوقها وقد بدأ خطابه بقوله « ان الاتفاقية المعقودة في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ بين إنجلترا وحكومة الكونغو تثير مسألة التوازن الافريقي فهل احترمت الكيان الحقيقي لشركة الكونغو الدولية التي أصبحت حكومة الكونغو المستقلة؟ انى لأتردد في الجواب على هذا السؤال بالنفي ولا شك ان هذه الاتفاقية تتناقض مناقضة صريحة مع القانون الدولي الافريقي وفضلا عن ذلك فان الحقوق التي انكرتها هذه الاتفاقية لا تتناول فقط حوض الكونغو بل تتناول ايضا حوض النيل وعلى ذلك فان سلامة الامبراطورية العثمانية تصبح في خطر أي ان الخطر أخذ يتهدد القانون الدولي الأوربي في

أكثر المسائل شرعية واحترام حقوق الخديوى على مديريات النيل الاعلى مقرررة بالخط الشريف الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وبالفرامانات التى صدرت للخديويين حتى آخرها الذى تلقاه عباس باشا سنة ١٨٩٢ وقد اعترفت الدول رسمياً بالفرمانات المختلفة المتعلقة بمصر وتعهدت فى كثير من المواقف باحترام سلامة الامبراطورية العثمانية : فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ (معاهدة باريس) و ١٣ مارس سنة ١٨٧١ (معاهدة لندرة) و ٣١ يوليه سنة ١٨٧٨ (معاهدة برلين)

وقد دارت مفاوضات منذ عامين مع حكومة الكونغو المستقلة بقصد حماها على قبول تقسيم جزء من حوض النيل على الورق تقسيماً شبيهاً بالذى حاولوه أخيراً فرفضنا الموافقة على هذه الفكرة لانهم طلبوا منا التنازل عن حقوقنا المقررة فى اتفاقية ١٨٨٧ على اراضى الاوبانجى الاعلى . رفضنا هذه الفكرة لانها على الخصوص تعد انتهاكاً لسلامة الامبراطورية العثمانية ولما كانت فرنسا لا تفتأ تحترم حقوق الغير فهى تريد أن يحترم الغير كل حقها »

وقد ختم خطابه بالعبارة الآتية

« ان فرنسا تعتبر هذه الاتفاقية منافية للقانون ، تعتبرها باطلة ولا مفعول لها فى نظرها (مرحى وتصفيق طويل) وقد احتج عليها احتجاجاً صريحاً سفير السلطان لدى حكومة المملكة كما أن زميلى وزير المستعمرات أصدر الاوامر اللازمة ليتسنى للضابط القائد الذى يتولى القيادة فى الاوبانجى الاعلى أن يلتحق بمركزه فى اقرب وقت وقد وصلت الفصائل الاولى الى المكان المرغوب وستصلها الامدادات اللازمة بغير تأخير كما

ان رئيس البعثة سيغادر فرنسا في أول باخرة وليس مع لي المجلس أن لأقول شيئاً أكثر من ذلك »

سفر القومندان مونتبيي

وعلى أثر هذه التصريحات وافق المجلس باجماع ٥٢٧ صوتاً على اقتراح يقضى باقرار تصريحات الحكومة والاقتناع بأنها ستعمل على احترام حقوق فرنسا معتمدة على التعهدات الدولية

وفي ٩ يونيه طلب الميسيو دلكاسيه وزير المستعمرات من المجلس الموافقة على اعتمادات بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ فرنك «لحماية مصالح الفرنسيين في افريقيا»

وفي ١٣ يوليه صدر دكريتو بفصل مناطق الاوبانجى الاعلى عن مستعمرة الكونغو الفرنسية من الوجة الادارية والسياسية وعهد بحكمها الى القومندان مونتبيي

وفي ١٦ يوليه سافر هذا الضابط من مرسييليا قاصداً الى مركز عمله

المفاوضة مع حكومة الكونغو

وفي اليوم التالي لجلسة ٧ يونيه قصد اللورد دوفرين سفير انجلترا في باريس الى وزارة الخارجية الفرنسية وتكلم في اول الامر بلهجة شديدة زاعماً انه يحمل في جيبه بلاغاً نهائياً من حكومته الى حكومة فرنسا ولكنه لم يبرزه وانتهت هذه المقابلة بغير نتيجة ثم عاد مرة اخرى وكان لنا في حديثه وصرح بأن انجلترا لاتعارض في نظرية الحكومة الفرنسية الخاصة باحترام المعاهدات الدولية

وتبين بعد ذلك ان الحكومة الانجليزية أوعزت الى ليوبولد الثاني ملك بلجيكا بالمفاوضة مع فرنسا لعقد اتفاقية معها وأفهمته انها لم تعد متمسكة بعقد الايجار الموجود في اتفاقية ١٢ مايو

وعلى ذلك بدأت المفاوضات بين فرنسا وحكومة الكونغو وانتهت باتفاقية ١٤ اغسطس سنة ١٨٩٤ التي وقعها في ذلك اليوم المسيو هانوتو والمسيو هوسمان بالنيابة عن فرنسا والمسيو ديفولدر والبارون كونستان جوفينييه بالنيابة عن حكومة الكونغو

اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤

وأهم أحكام هذه الاتفاقية تحديد التخوم الشمالية لحكومة الكونغو وتنازل هذه الحكومة عن أكثر الحقوق التي خولتها لها اتفاقية ١٢ مايو على حوض النيل الأعلى

ولكن يلاحظ أن هذه الاتفاقية لم تحترم حقوق مصر كالاتفاقية السابقة وان كان افتتاح الاتفاقية الفرنسية أقل نطاقاً من افتتاح الاتفاقية الانجليزية وهذا بيان الاعتراض على أحكامها

أولاً - في تحديد التخوم الشمالية قضت اتفاقية ١٤ أغسطس بمد هذه التخوم لغاية الدرجة الثامنة من خطوط العرض الشمالية في حين أن مؤتمر برلين قضى بأن تقف عند الدرجة الرابعة ففرنسا التي كانت تحتج على انتهاك حرمة معاهدة برلين قد اقدمت على انتهاكها بنفسها

ثانياً - الغت اتفاقية ١٤ أغسطس أهم الامتيازات التي ترتبت على الاجارة الواردة في اتفاقية مايو ولكنها تركت لحكومة الكونغو جزءاً من مديريةية خط الاستواء مع مديهة لادو على النيل أي تركت لها

جزءاً من السودان المصرى وبذلك تكون اتفاقية ١٤ أغسطس باطلة
بطالان الاتفاقية التى سبقها

وقد احتج عليها المسيو فلورنس فى جلسة مجلس النواب التى عقدت
يوم أول فبراير سنة ١٨٩٥ واعررض على المسيو هانوتو الذى سمح لحكومة
الكونغو بوضع يدها على منطقة لادوالتى هى جزء من الاراضى المصرية
فكان جواب المسيو هانوتو قائماً على المغالطة واللعب بالالفاظ اذ قال
« لم يصدر من قبلنا أى تصريح صريح لحكومة الكونغو بالاقامة
فى وادى النيل !! » مع أن الاتفاقية صريحة فى ذلك فان المادة الرابعة
نص على أن حكومة الكونغو لا يجوز لها أن تحتل المنطقة الكائنة
غرب أو شمال الخط المبينة حدوده فيما يلى

وهذا الخط يمتد الى نقطة التقاء الدرجة ٣٠ من خطوط الطول بالدرجة
٣ و ٥٠ من خطوط العرض ثم يسير مع الخط الاخير نفسه لغاية النيل
فاباحة العمل داخل هذا الخط انما هى اباحة ضم جزء من اراضى
مصر الى حكومة الكونغو

ولقد اعترض المسيو بانسا فى كتابه مصر والسودان المصرى على
سياسة فرنسا فى هذه الاتفاقية وقال لو كان وزير الخارجية الفرنسية يريد
أن يقضى على جميع الاغراض السياسية المترتبة على الاتفاقية الانجليزية
الباحيكية لوجب عليه أن يمنع اباحة الاقامة فى الاراضى المصرية
لدولة أجنبية ولكنه لم يفعل بل ان اتفاقية ١٤ اغسطس تضمنت
هذه الاباحة

وبالجملة فان فرنسا ارتكبت خطأ سياسياً بهذه الاتفاقية وفتحت

لخصوم مصر الباب لتحقيق أطماعهم الاستعمارية ولم يكن عملها من هذه
الوجهة متفقاً مع موقفها الأول وقد ذهب كثير من السياسيين الفرنسيين
الى انه كان يجب عليها ان تكتفي بطلب الغاء اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ الغاء
تاماً لما فيها من الاعتداء على حقوق فرنسا والانتهاك لحرمة المعاهدات الدولية
ويقول المسيو كوشرى في هذا الموضوع « أن بعض السياسيين
زعموا ان هذه الاتفاقية تعتبر معاهدة سلام والحقيقة انها كانت تتضمن
بذور الحرب في نصوصها »

وسنأتى في الفصل الآتى على ما ترتب على هذه الاتفاقية من
الحوادث السياسية واستئناف المفاوضات بين فرنسا وانجلترا ورأى
المسيو هانوتو في المناوض الانجليزى

المفاوضات بين انجلترا وفرنسا

• على المسائل الافريقية

لما سوى الخلاف بين فرنسا وحكومة الكونغو المستقلة باتفاقية
١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ أبرق المسيو دلكاسيه وزير المستعمرات الى
الكولونيل مونتيي (الذى رقى الى هذه الرتبة فى ٩ اغسطس) يطلب منه
وقف كل تقدم الى الامام والعودة الى منطقة شاطيء العاج للاشتراك فى
قتال ضد سامورى

ولقد ظهر فيما بعد خطأ هذه السياسة فان الكولونيل مونتيي لم
يكن مرسلًا فى الحقيقة لاحتلال اراضى الاوبانجى الاعلى التى كانت فى

قبضة الباجيكيين وإنما كان مرسلًا لمهمة سرية خطيرة أخرى هي الوصول إلى فاشودة

على أن تسوية الخلاف مع حكومة الكونغو ما كانت تبرر استدعاء مونتيبي إلى منطقة أخرى حتى ولو غض الطرف عن المهمة السرية فقد كان الغرض الظاهري لبعثته هو تحسين المواصلات بين الأوبانجي الأعلى وبين الشاطيء فلما ذات تناسي ذلك كاسيه هذه الحقائق وقتئذ ذلك ما لا يزال مجهولاً أمره إلى اليوم

ومن الغريب أن المسيو هانونو الذي كان زميلاً لذلك كاسيه في الوزارة يومئذ لم يتردد في انتقاد هذه الخطة في كتابه عن فاشودة فبعد أن أورد شيئاً من أقوال المسيو دي كيكس التي فخواها « أن مبلغ الـ ١٨٠٠٠٠٠٠ فرنك الذي قرر المجلس صرفه لتحسين المواصلات مع الأوبانجي الأعلى صرف في لوانجو وعلى شاطيء العاج » اردف ذلك بقوله

« وهذه ثاني مرة فشل فيها مشروع بعثة تقرر بواسطة الحكومة وبمساعدة البرلمان في وقت كان لا يزال ملاًماً للعمل

ولا شك أن الكولونل مونتيبي لو كان موجوداً في المكان المرغوب — فاشودة — منذ ١٨٩٥ أي قبل مرشان بثلاث سنوات (١) لكانت الحوادث اتخذت اتجاهها آخر »

بعثة أخرى

على أن المسيو ذلك كاسيه عاد إلى التفكير في الموضوع الأصلي وقرر

(١) وصل مرشان إلى فاشودة في خلال سنة ١٨٩٨ كما سنبينه في موضعه

تعيين المسيو ليوتار حاكماً لمنطقة الاوبانجى الاعلى وعهد اليه ان يتوغل في بحر الغزال لغاية النيل وقد قال المسيو دلكاسيه بعد ذلك « انا الذى ارسلت المسيو ليوتار الى ماوراء الاوبانجى وعينت له النيل حدا لبعثته » ولكن المسيو هانوتو يقول تعليقا على هذا الحادث .

« ان المشروع الاصلى كان قد أتقص نقصاً كبيراً كما ان الوسائل التى عهد بها الى المسيو ليوتار كانت غير كافية لان تحقق بسرعة تلك النتيجة التى كان المجلس يرمى اليها والتى كانت متوقعة من مناقشاته »

هذا مايقوله المسيو هانوتو وعلى كل فان موقف المسيو دلكاسيه وتناقضه من الامور التى يحيط بها الابهام والغموض ولا سيما اذا اضفنا اليها ما فعله بعد ذلك فى خلال الازمة السياسية التى ترتبت على وصول مرشان الى فاشودة مما سنشرحه فيما بعد

بدء المفاوضات

ورأى هانوتو فى المفاوض الانجلىزى

على ان هذه الحوادث كان من شأنها حمل الحكومتين الانجلىزية والفرنسية على السعى فى التفاهم بطريق المفاوضات للوصول الى حل للمشاكل الافريقية التى كانت تدعو من وقت لآخر الى المشادة بين الفريقين ولا سيما مشكلة النيل .

وقبل ان نأتى على حوادث هذه المفاوضات لاترى بدا من اثبات الفصل الذى كتبه المسيو هانوتو فى كتابه على فاشودة يشرح به صفات المفاوض الانجلىزى وما يجب اتباعه معه فى خلال المفاوضات قال

« مضت على فرنسا وانجلترا أحقاب من الزمن وهما تعملان جنباً إلى جنب لتقدم المدنية وكان الواجب اذن أن يتعارف الشعبان أحسن التعارف وأن يتفاهما أسهل التفاهم إلا أن الواقع يخالف ذلك لأن البوغاز (بوغاز المانش) يفصل عقول الامتين فصله لشواطئ البلدين

وكان البحر عادة اداة للاتحاد والتقارب وكأنه بين فرنسا وانجلترا سبب التنافر والتباعد إلا أن تشابه الاصول والافكار والمصالح استبقى بين النظيرين عادة نابذة الا وهى السعى المتواصل فى ايجاد روابط للالفة والاتفاق تتخللها فترات خاب فيها الرجاء وسالت الدماء

تمتاز المفاوضات بين الانجليز والفرنسيين بأنها أدق وأشق امتحان لخبرة المتفاوضين من رجال السياسة كما أنها أمتن ضمانة لسلم سعيد يعيش العالم فى مجبوحتة

ويعتقد محترفو السياسة انه من الطبعى أى من المقدر المحتوم أن يختم داهية كستاليران حيانه السياسية فى لوندرة لان المحادثات بين لوندرة وباريس يجب دائماً أن لا ينقطع خيطها وأن اشتد تجاذبها

والمفاوض الانجليزى قوى العارضة شديد الضبط لنفسه مملوء تعقلا عظيم الاناة كبير الحرص يبدو لمحدثه أن وزارة الخارجية أحكمت ربطه اليها بسلاسل لا يستطيع التخلص منها . أما المفاوضات الفرنسى فلا أساس لخطته وهو يطلق العنان لفكره يغدو ويروح باحثا وراء النظريات العامة ومما يزيد فى ارتباكه ارتباكا قد لا يكون فى موضعه شعور غامض فى نفسه يدفعه لان يتلمس الغرض الاسمى

يريد المفاوضات الفرنسى أن يقنع مناظره بينما يكتفى المفاوضات الانجليزى

بأن يقهر خصمه وكثيرا ما تكون المباحثات الاولى سبباً في سوء التفاهم
اذ تكثر فيها أقوال لا طائل تحتها من جانب طرف بينما الطرف الآخر
يظهر تكالفا وتلعثا وارتبا كما

وتختلف الاساليب واختلاف اللغات أشد وأعظم ولا يستطيع أحد
أن يدرك الى أى مدى تضطرب المناقشات بسبب ما بين اللغات من تنافر
في الاصل لأن «الفصيحة اللفظية» ليست واحدة. وان أعظم التراجع
دقة لا تؤدي معانى الالفاظ على صحتها واذا كان المتفاوضان يجيدان التكلم
بلغة واحدة فانهما لا يعبران دائما عن أفكارهما أضبط تعبير وليس وقع
نبرات الكلمات واحداً في جميع الآذان ومن الصعب استخدام الكلمات
بمناوبة عملة غير زائفة للتبادل

واللغة الانجليزية ضخمة التعابير تنفذ الى الاسماع، لا تنازل ولا
تساهل في اصطلاحاتها، تقطع في تأكيدها ولا تنزل في تفسيراتها،
وهي لغة كلها أفعال تعبر عن الأشياء بطريقة عامة غير محددة يختلط فيها
الفاعل بالفعل أى يختلط فيها السبب بالعمل الذى كان نتيجة ذلك السبب
لا تميز ولا تعبير خفي فيها وهي تصدم الفكر صدماء وانى لشديد الاعجاب
بالرسائل التى يبعث بها رجال الاعمال الانجليز لانها ممتلئة فائدة وليس
فيها الا الضرورى ولا شئ غير الضرورى

وكثيرا ما نكون عباراتها الفنية غير المصقولة مدعاة لتفسير مختلفة
حتى بين الانجليز أنفسهم واذا تدخلت فيها المصالح فانها تسهل المدهش
من التراجع وكأن اللغة الانجليزية شخص مستبد غليظ الطبع يتكلم منتهراً
ويطالب الناس جميعاً أن يفهموا عباراته الغامضة المبتورة

وللانجليزى اذا ما جلس الى مائدة المفاوضة تفوق كبير يستعين به على اخام خصمه مع شىء من الصلف والكبرياء ويرجع هذا التفوق الى متانة فى رأى وتشدد فى الغرض منبعهما الاستنباب الامر طويلا لمن يتولون الحكم فى بلاده ويظهر أثر هذه الوحدة البديعة فى تاريخ انجلترا أثناء هذا العصر والذى سبقه واليها يرجع الفضل فيما يقوم بنفس أصغر صغير من أبناء انجلترا من ايمان بتفوق جنسه و يقين بنجاحه فاذا أحس بأن مناظره يبدى شيئاً من التشدد والتمسك بحقه بدت عليه دهشة قد تكون مضحكة ويمتاز الانجليزى بأدب رائع يدفعه دائماً لان يخفى تفوقه ما استطاع، يكتبه فى نفسه الا ان اثره يظهر فى نظراته وحرركاته وابتساماته التى تنبه الخصم وتجعله على حذر ويستتر تحت هذه السخرية المتقنة التتقع نوع من الخداع (البلف) لاتفوته شاردة

وبجانب ذلك فان الانجليزى متفرد بأنه يقدر القدر كله حسن ادارة الامور و متانة المواقع وقيمة الحقائق. وللشخص قيمة كبيرة وسط هؤلاء الرجال الاقوياء ولطالما تمت لى نتائج ما كنت لاتوقعها وذلك بأن فاجأت المفاوضين الانجليز اثناء المفاوضات بأن بعثت لهم بمن هو جدير بأن يلقب رجل الساعة فى الوقت النافع. ولم يكن ذلك الرجل فى حاجة للكلام فى مجرد وجوده اثناء المفاوضات ما يكفي لفوزه

ولا يدرك قيمة المسؤولية وقدرها الا هؤلاء الاساتذة الانجليز لأريد الاطالة فى هذه الملاحظات لما لها دائماً من طابع خاص فيه بعض الابهام الا انى اختم قولى بأن الغت النظر الى وجوب تمشى العمل مع المفاوضة والى وجوب السرعة فى الاقتناص والسرعة فى التقييد أى

منى اتفق معهم من يفاوضهم على شىء وجب عليه أن يقيده عليهم. ويجب على كل حال استبقاء الاتصال والتفاهم مع الانجليز واللاحاح عليهم واعادة الكرة للتأكد من انهم أحسنوا فهم ما يريد مفاوضهم ومن أهم شروط النجاح في مفاوضتهم السير معهم في طريق مستقيم بلا مواربة ولا مخاتلة ويجب ان يكون من يفاوضهم دقيقا اذا اراد الامانة وان لا يرجو الامانة الا من طريق الدقة»

سير المفاوضات

ابتدأت المفاوضات بين فرنسا وانجلترا في خريف سنة ١٨٩٤ بوزارة الخارجية في باريس وكان يتولاها من قبل الانجليز المستر فيدس سفير انجلترا في باريس يساعده موظف فى من وزارة المستعمرات ومن قبل الفرنسيين المسيو هانوتو وزير الخارجية يساعده المسيو هوسمان أحد مديري أقسام الخارجية الفرنسية

وبعد عقد جلسات متعددة وضع المفاوضون في أواخر سنة ١٨٩٤ مشروعا للاتفاق تناول المسائل الافريقية ولاسيما مسألة وادى النيل وكان من الضروري عرض هذا المشروع على الحكومتين الفرنسية والانجليزية لاقاراه ولكنهما قررتا رفضه فانقطعت المفاوضات.

ولا تزال تفاصيل هذا المشروع غير معروفة ويقول المسيو هانوتو في هذا الصدد مايلي

« ان الوقائع والمستندات الرسمية ستعرف يوما ما ويكفى القول فيما يتعلق بمسألة النيل على الاخص ان فرنسا كانت حصلت على تعريف وتحديد للمزاعم التي كانت انجلترا تدعيها على مناطق خط الاستواء وقد

اتفق على ان المديرات المتنازع عليها تكون خاضعة لنظام شبيه بنظام
الحيدة تحت المراقبة العليا للدولتين «

استئناف المشادة بين الدولتين

ولما قطعت المفاوضات عادت المشادة بين فرنسا وانجلترا الى سيرتها
الاولى وأخذ كثيرون من رجال السياسة الفرنسية يصرحون جهاراً
بضرورة الوصول الى النيل لمعاكسة الاطماع الانجليزية وأقيمت مثل هذه
التصريحات في جلسة مجلس النواب الفرنسي التي عقدت في يوم ٢٨
فبراير سنة ١٨٩٥

ونشرت الصحف وقتئذ حديثاً خطيراً للمسيو برازا حاكم الكونغو
الفرنسي قال فيه « ان أهمية الاتفاق الذي عقد بين فرنسا وحكومة
الكونغو المستقلة في ١٤ اغسطس سنة ١٨٩٤ تتوقف على الطريقة التي
بها نستخدمه في المستقبل ... ولاشك ان الوصول الى النيل من الجنوب
هو الوسيلة الوحيدة التي تسمح بحل مسألة مصر وفاقاً لمصالحنا »

فكانت هذه التصريحات سبباً لتنبه انجلترا الى الخطر الذي يهددها
في النيل الاعلى فقررت ان تعمل على احباط هذه الحركة . وسنشرح في
الفصل الآتي أدوار النزاع بين الفريقين

تنازع فرنسا وانجلترا على النيل الاعلى

وبدء حملة السودان وحملة مارشان

في ٦ مارس سنة ١٨٩٥ نشرت التيمس مقالا لكاتب لم يشأ ذكر اسمه دعا فيه الحكومة الانجليزية الى المبادرة بالعمل لدرء الخطر الذي يترتب على احتلال فرنسا لمناطق النيل الاعلى

وفي اليوم الحادى عشر من الشهر نفسه وجهت الاسئلة العديدة الى الحكومة فى مجلس العموم الانجلىزى فقال السير اشمد بار تليت مخاطبا السير ادوارد جراى وكيل الخارجية « هل هناك أساس لمزاعم المسيو برازا الذى يدعى ان اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ تضمن لفرنسا الوصول الى النيل ووضع المسألة المصرية على قاعدة جديدة وهل صحيح ما يفسر به النائب دى لونكل هذه الاتفاقية من أن الطريق بين مدينة الكاب والقاهرة أصبح الآن مقطوعا ؟ »

وقد كانت أجوبة السير جراى مبهمه وغامضة وانفضت الجلسة على غير نتيجة حتى اذا عقدت فى اليوم الثامن والعشرين من الشهر نفسه احتدم الجدل فيها بشأن هذه المسألة وبعد توجيه عدة أسئلة الى الحكومة ألقى السير جراى خطاباً خطيراً مطولاً أشار فى نهايته الى الاشاعات الخاصة بتسيير حملة فرنسية الى مناطق أعالي النيل قائلا « انى لاظن ان هذه الاشاعات قائمة على أساس لان تقدم حملة فرنسية تحمل تعليمات سرية وتتوجه من افريقيا الغربية مقاصدة الى أرض معروف ان لنا حقوقا (؟؟) عليها منذ ربح من الزمن لا يعد فقط عملا غير معقول وغير

متوقع بل يجب على الحكومة الفرنسية ان تعلم جيدا انه عمل غير ودى
وانه يعد كذلك في نظر انجلترا « وقد قابل المجلس هذا التصريح بالارتياح
ولكن المستر لا بوشير الذى كان مشهورا بعطفه على المسألة المصرية
وبعارضته في الاقتيات على وادى النيل احتج على هذا التصريح قائلا
« انكم بهذه الطريقة التى تهددون بها فرنسا تفترضون حقيقة ان النيل
تابع لانجلترا تبعية نهر التاميز لها مع انى لا أفهم الحق الذى نستند عليه
للمطالبة بوادى النيل ولانذار فرنسا بأن كل اغارة على هذه الاراضى
تعد منافية للعلائق الودية بين البلدين »

احتجاج فرنسا

وفي اليوم التالى لهذه الجلسة - ٢٩ مارس - ذهب البارون دى كورسيل
السفير الفرنسى في لندن الى وزارة الخارجية الانجليزية لتبليغ احتجاج
حكومته على هذه التصريحات وقابل اللورد كمبرلى وزير الخارجية وكان
الحديث طويلا بينهما وقد حاول الاخير ان يخفف من وقع تصريحات
السير جراى زاعما ان صدورها من وكيل الخارجية لا يجعل لها القيمة التى
تكون لها لو صدرت من وزير الخارجية نفسه أو من رئيس الوزراء
ثم قال ان هذه التصريحات لا تعطى لانجلترا حق ملكية الاراضى
التي اشار اليها السير جراى وانما هى شرح لنظرية انجلترا التي تعارضها
فرنسا بنظرية اخرى

وعلى ذلك فان لفرنسا الحق في قبول النظرية الانجليزية او رفضها
والمسألة على كل حال تبقى مفتوحة للمناقشة

وفي خلال هذه المقابلة صرح اللورد كمبرلى بعزم إنجلترا على وضع حد للاحتلال ويعد هذا التصريح من امهات الوعود الانجليزية بالجلء عن مصر والسودان وهذا نصه

« اذا قلت لك ان مديريات السودان عند ارجاعها لمصر لا بد ان تتبع مصير مصر فاني اقول ذلك بفكرة اننا لن نبقي دائما مسؤولين عن هذه الحدود واؤ كذلك اني اخاطبك بكل صدق واخلاص عند ما توقع نهاية احتلالنا واني اريد ان ينتهي وان لا تكون هذه المسألة سبباً للشحناء بيننا فان حسن الاتفاق بين بلدينا يوازي اكثر من هذا »

وقد اعتبرت فرنسا ان هذا التصريح يعد تصحيحا لاقوال السير جراى وفي اول ابريل سنة ١٨٩٥ ارسل اللورد كمبرى الى اللورد دفرين سفير إنجلترا في باريس تلغرافا يؤيد فيه تصريحاته لسفير فرنسا ونشر هذا التلغراف في الكتاب الازرق كما ان السير جراى نفسه ارسل تصحيحا الى الصحف بروح التصريحات التي فاه بها وزير خارجية إنجلترا

وفي اليوم الخامس من شهر ابريل طرحت المسألة على بساط البحث في مجلس الشيوخ الفرنسي والقي المسيو هانوتو وزير الخارجية خطابا اشار فيه الى تفاصيل هذه الامور

ولكن هذا التفاهم لم يكن الا ظاهريا ولذلك فان الدولتين أخذتا تعملان بعد ذلك على مجابهة الحوادث بما يسمونه الامر الواقع فقررت إنجلترا اعادة فتح السودان وقررت فرنسا ارسال حملة مارشان وكانت النتيجة ذلك التصادم الخطير الذي سنشرحه فيما يلي

حملة السودان

فكر الانجليز في حملة السودان في أواخر سنة ١٨٩٥ وقد أخذت الصحف الانجليزية وقتئذ تهيب الأذهان لهذه الحملة واعادت التيمس نشر آراء السير صموئيل بيكر في هذا الشأن وهي تتلخص في أن واجب إنجلترا يقضى عليها بأن تسعى لتجعل بربر ودنقله في يدها لانهما مفتاحا السودان «

وبعد أن قررت الحكومة تسيير هذه الحملة أبلغ اللورد سالسبوري سفير فرنسا في لندن بصفة سرية نبأ عزم الحكومة على محاربة المهدي والقضاء على سلطته وأن الأوامر على وشك أن ترسل الى مصر لاعداد حملة أولية على دنقله بالاشتراك مع إنجلترا

ثم أردف هذا النبأ بعرض اتفاق مع فرنسا على القاعدة الآتية وهي « ان الحملة المزمع القيام بها في الاراضي المصرية بمعونة الاسلحة والاموال الحديدية لاتعدى مدينة دنقلة ولكن اذا قضت الاحوال فيما بعد بتوسيع نطاق هذه الحملة والتقدم الى الامام فان إنجلترا لا تفعل شيئاً من ذلك قبل الاتفاق مع فرنسا مقدماً »

وكانت الوزارة الفرنسية قد تغرت في خلال ذلك والقيت مقاليد الحكم الى المسيوليون بوجوا يساعده المسيو برتولو في وزارة الخارجية ويقال أن الوزير الاخير كان يعيل الى الاتفاق مع إنجلترا على القاعدة التي عرضتها وقد كتب عنه أحد المؤلفين يهول « أن المسيو برتولو دخل في مفاوضة مع اللورد سالسبوري الذي

اقترح عليه أن يبعث اليه بكتاب يحدد فيه التعهد بالجلاء عن مصر متى استتب الامن فيها ويتعهد أيضاً بأن الجيش الانجليزي لا يتعدى الخرطوم - بعد أن كانت دنقلة - الا بعد المفاوضة في ذلك مع فرنسا وقد أراد الوزير الفرنسي قبول هذا العرض ولكن رأيه لم يعمل به »

وعلى كل حال فان الوزارة الفرنسية قررت رفض ما عرضه اللورد سالسبورى فقررت الحكومة الانجليزية أن تعمل وحدها .

وفي يوم ١٣ مارس سنة ١٨٩٦ صدرت الاوامر بالزحف على السودان وعهدت القيادة الى السير كتشير . وقد قوبل نبأ هذه الحملة بالحماسة في لندن وحاول بعض أعضاء مجلس العموم الاحتجاج عليها فلم يسمع لهم أحد اعترض فرنسا على الحملة

ولما ذاع نبأ هذه الحملة بادرت فرنسا بارسال مذكرة الى انجلترا في هذا الصدد ونشرت شركة هافاس في ١٧ مارس بلاغا قالت فيه « ان المسيو برتو وزير الخارجية الفرنسية لفت نظر اللورد دو فرين سفير انجلترا في باريس الى النتائج الخطرة التي يمكن ان تترتب على فصح السودان »

فظن الكثيرون وقتئذ ان فرنسا ستقوم بحركة فعلية للتدخل في الامر ولكن ظهر فيما بعد ان المسيو برتو تراجع تراجعاً مدهشاً

ففي ٢٠ مارس وجهت الاسئلة الى الحكومة الانجليزية في مجلس العموم بشأن مذكرة فرنسا فأجابت بلسان المستر كيرزون وكيل خارجيتها وقتئذ بما يلي

« ان وزير خارجية فرنسا ابلى سفير الملكة في باريس انه لا يتحمل اية مسؤولية بخصوص المذكرة التي نحن في صدددها فانه لم يكتبها ولم يصرح

بكتابتها ولا بد ان تكون صدرت من بعض الموظفين غير الواقفين على المعلومات الصحيحة وقد احيطت الحكومة الفرنسية عاما بئيتنا في صعود وادى النيل ولكنها لم تبلغنا اية مذكرة في هذا الشأن «

وفي يوم ٣١ مارس نشرت شركة هافاس مذكرة جديدة هذا نصها « ان تصريحات المستر كيرزون في مجلس العموم التي تشير الى محادثة بين اللورد دوفرين والمسيو برتو بخصوص حملة دنقلة ليست الا نتيجة سوء تفاهم فان المسيو برتو قال فقط ان المذكرة التي ارسلها لم تكن لها صفة رسمية وعلى كل حال فهو لا يراها خليفة باحداث اى تدمر «

ولقد كان لهذا الحادث اثر سيء في فرنسا وفي الخارج لانه اثبت ضعف الحكومة الفرنسية وتردها وترتب عليه بطبيعة الحال استقالة المسيو برتو فاسندت وزارة الخارجية الى المسيو بورجوا رئيس الوزارة وفي ٣١ مارس و٢ ابريل طرحت المسألة على بساط البحث في مجلس النواب ووجهت الاسئلة الى الحكومة لمعرفة موقفها حيال حملة السودان فالتقى المسيو بورجوا خطابا قال فيه

« اننا لانستطيع ان نقف مكتوفي الايدي أمام النتائج التي تترتب على حملة ترمي الى تأجيل تنفيذ التمهيدات التي سبق اعطاؤها تأجيلا أبديا وعلى ذلك فان حكومة الجمهورية ترى من واجبها أن تحول دون ضياع الحقوق من طريق التقادم ولا جرم أن مجهوداتنا ومجهودات من سبقونا كانت ولا تزال موجهة الى الاحتفاظ دائما ببقاء المسألة المصرية مسألة أوروبية «

وقد تبين فيما بعد أن الوزير الفرنسي كان يشير بعبارته «المجهدات» الى حملة مرشان التي كانت فرنسا تعمل على أعدادها منذ أوأخر عام ١٨٩٥

ارسال حملة مرشان

وفي ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٦ استتالت وزارة بورجوا وخلفتها وزارة المسيو ميلين، يساعده المسيو هانوتو في وزارة الخارجية وكانت الاستعدادات قائمة لارسال حملة مارشان كما قدمنا فقد فكرت فرنسا في ارسال هذه الحملة منذ قررت رفض ما عرضه عليها اللورد سالسبورى (في شهر ديسمبر سنة ١٨٩٥) واستغرق درس أعمال هذه الحملة وتنظيمها شهرين من الزمن وفي ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٦ وقع وزير المستعمرات التعليمات المعطاة الى مرشان وتقرر ارسال مهمات ورجال هذه الحملة على ثلاث دفعات الاولى في ٢٥ ابريل والثانية في ١٠ مايو والثالثة في ٥ مايو

فلما جاءت وزارة ميالين كان كل شيء قد تم وكان جزء من الحملة قد سافر فلم يكن أمام الوزارة الا أحد أمرين فاما أن تستمر الحملة واما أن تصدر الاوامر بايقافها ولكن حالة الرأي العام في فرنسا لم تكن تسمح وقتئذ بالتراجع فقررت الوزارة الاستمرار في العمل وسافر مارشان في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٦ قاصدا الى فاشودة

مارشان في فاشودة

استمرت حملة السودان في زحفها وفي خلال ذلك عرضت على صندوق

الدين مسألة أخذ مبلغ من الاحتياطي الموجود فيه يقدر بنصف مليون جنيه انجليزى للانفاق منه على الحملة وبعد أخذ ورد قرر صندوق الدين في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٦ الموافقة على هذا الطلب بأغلبية أربعة من أعضائه ضد اثنين والاربعة الموافقون من الاعضاء النائبون عن المانيا والنمسا وانجلترا وايطاليا وقد احتج المندوب الفرنسى وزميله الروسى على هذا القرار وانسجبا من قاعة المداولة يومئذ ليجعلا لاحتجاجهما مظهراً فعالاً

وما لبث فريق من حملة اوراق الدين المصرى من الفرنسيين ان رفعوا دعوى امام المحكمة المختلطة ضد اعضاء صندوق الدين يطلبون فيها عدم دفع شىء من المال الاحتياطي للانفاق على حملة السودان ورد ما عساه ان يكون قد دفع من الاموال فى هذا السبيل وفى ٨ يونيه صدر حكم المحكمة الابتدائية باجابة طلبات المدعين وبرد كامل المبالغ التى سحبت فرفعت الحكومة المصرية استئنافاً ولكن محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية أيدت الحكم الابدائى بحكمها الصادر فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦

وفى أول فبراير سنة ١٨٩٧ عرضت انجلترا على الحكومة المصرية ان تقرضها مبلغ ٢٥ مليون فرنك بسعر $\frac{21}{4}$ ٪ لسد العجز المالى الذى نقصها فاعترضت فرنسا وروسيا فى اليوم الثانى من شهر فبراير بناء على ان الديكريتو الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ وقانون التصفية يجرمان على مصر عقد أى قرض بدون موافقة صندوق الدين وارسلت هاتان الدولتان احتجاجهما الى الحكومة المصرية فأجابت الحكومة المصرية على هذا الاعتراض بتاريخ ٥ فبراير قائلة انها لاتنوى أخذ المبلغ المعروض من انجلترا

بصفة قرض وانما استفتح لها الحكومة الانجليزية حسابا جاريا بهذا
المبلغ وهذا أمر لا تحرمه القوانين ولا الدكريتات
وفي ٦ فبراير وافق مجلس العموم الانجيزى على اعتماد بمبلغ ٧٠٨ر١٠٢ج
لتحقيق هذه الغاية (١)

فتح ام درمان

وكانت الحملة في هذه الاثناء تتقدم في طريقها حتى وصلت الى دنقلة
في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٦ وأثبت الجيش المصرى في خلال هذه المعارك
مقدرته الحربية وهمته ونشاطه وصبره على المتاعب واحتماله المكارء وعظيم
المشاق وكان الانجيز أول المعترفين للجنود والضباط المصريين بهذه الصفات
وفي شهر يونيه سنة ١٨٩٧ استأنفت الحملة سيرها الى الامام واحتلت
أبو حمد في ٧ أغسطس وبربر في ١٢ سبتمبر .
ووقعت واقعة العظيمة المشهورة في شهر ابريل سنة ١٨٩٨ وهى
الواقعة التى أسر فيها الامير محمود

وفي شهر يولييه استعد الجيش للزحف على أم درمان فدخلها في
٢ سبتمبر وبذلك تم النصر على رجال الدراويش .
وقد حدثت وقتئذ حوادث مؤلمة كنبش قبر المهدي واخراج
جثته ونثرها في جوانب الصحراء بحجة الانتقام لغردون وغير ذلك مما
لا محل لذكره في هذا البحث .

وقد كان لهذه الحوادث صمدى في صحف أوروبا وجرت بشأنها

(١) في شهر يونيه ١٨٩٨ وافق مجلس العموم الانجيزى على التنازل عن
هذا المبلغ بأغلبية ١٥٥ صوتا ضد ٨١

مكاتبات بين اللورد سالسبورى واللورد كرومر وتناقش فيها مجلس العموم واستهجنها بعض الاعضاء ولا سيما المستر جون مورلى فى جلسة ١٨ فبراير سنة ١٨٩٩ وأعيد فيها البحث بمناسبة طلب الحكومة من مجلس العموم الموافقة على منح اللورد كتشنر هبة قدرها ٢٥٠٠٠ جنيه فقرر المجلس الموافقة على هذا الطلب واقرار خطة اللورد كتشنر بأغلبية ٣٩٣ ضد ٥١ وقد كتب المستر بنيت تفاصيل كثيرة عن هذه الحوادث تحت عنوان « بعد أم درمان » فى المجلة الحديثة (Contemporary review) فى شهر يناير سنة ١٨٩٩ فاثارت كتابته انفعالا شديداً فى اوربا

وصول مرشان الى فاشوده

وبينما كانت الحملة المصرية الانجليزية زاحفة على أم درمان كان مارشان قد وصل الى فاشوده فى ١٠ يوليه سنة ١٨٩٨ بعد أن قضى نحو عامين فى مجاهل افريقيا يقطع الفيافي والصحراء ويلاقى المشاق والصعوبات لتحقيق ما كلف به وهو الوصول الى النيل واحتلال نقطة عليه لفتح باب المسألة المصرية ويقدر ما قطعه بنحو ٤٥٠٠ كيلو متر وكان معه مائتا جندى من السنغاليين وعند وصوله الى فاشوده رفع العلم الفرنسى عليها وكان اللورد سالسبورى قد احتاط لهذا الامر فبعث الى اللورد كرومر فى ٢ أغسطس سنة ١٨٩٨ تلغرافا يقول فيه اذا وصل اللورد كتشنر الى الخرطوم وجب عليه ارسال اسطول صغير لصعود النيل الازرق لغاية شلال الروصيرص واسطول ثان لصعود النيل الابيض لغاية فاشوده تحت

امرته شخصيا فاذا تقابلوا مع احباش أو فرنسيين فعليهم أن يمنعوا عن الاعتراف باى حق للجبهة أو لفرنسا على وادى النيل

وفي يوم ٧ سبتمبر قابل السير ادموند مونسن سفير إنجلترا في باريس المسيو دل كاسيه وزير الخارجية الفرنسية فقال له الاخير انه يهنيء إنجلترا بانتصارها في أم درمان ولفت نظره الى امكان وجود مرشان في فاشودة. « ولو انه يجهل المكان الذى يكون قد اضطر للوصول اليه ابتغاء حماية املاك فرنسا من اغارة الدراويش »

فأثارت هذه التصريحات، غضب السياسة الانجليزية وأخذت الصحف تحمل حملة شعواء على فرنسا بسبب وجود مرشان في فاشودة وقالت التيمس أن الحالة خطيرة وأن الحكومة الانجليزية قررت العمل وفاقا لتصريحات السير جراى في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥

مقابلة كتشنر ومرشان

وفي ١٩ سبتمبر قصد كتشنر الى فاشودة ومعه ١٨٠٠ جندي مصري و١٠٠ جندي بريطاني وعدة مدافع من طراز مكسيم والمدفيعتان «سلطان» و « الشيخ » وطلب أن يلتقى بمرشان ولما جرت هذه المقابلة التاريخية دار بين الضابطين حديث بعث به كتشنر الى حكومته في برقية هذا نصها « أخبرت مسيو مارشان بلا اهمال ان وجود قوة فرنسية في فاشودة ووادى النيل تعتبر انها كما مباشراً لحقوق مصر وبريطانيا العظمى وأن ما لدى من التعليمات يقضى على بالاحتجاج احتجاجا شديداً على احتلال فاشودة ورفع العلم الفرنسي على أملاك سمو الخديو. فأجاني مسيو مارشان أنه كعسكري لا يسمعه الا الاذعان والطاعة وأن التعليمات التي أصدرتها

له حكومته باحتلال بحر الغزال ومديرية فاشودة واضحة جلية وبما أنه قد قام بتنفيذها فالواجب عليه أن ينتظر أوامر لي عمل وليدير حركاته المقبلة فقلت له ووصلني أمر من الحكومة المصرية باعادة سلطاتها في مديرية فاشودة وسألته اذا كان على استعداد - بأمر الحكومة الفرنسية - لان يقاوم تنفيذ هذا الامر . وكان لا يجهل أن عدد الجنود الانجليزية المصرية متفوق كل التفوق على عدد جنوده . فأجابني بأنني اذا كنت أظن ان واجبي يقضى على مباشرة مثل هذا القتال فليس في مقدوره الا التسليم بما لا مفر منه ومعنى ذلك انه ومن معه مستعدون للموت وهم في موقفهم وطاب الى أن أسمح بأن يعرض على حكومته أمر مغادرته فاشودة لانه لا يمكنه الانسحاب أو انزال العلم الفرنسى ما لم تصدر له أوامر بذلك . قلت له عندئذ : هل يجوز لى أن أفهم أن الحكومة الفرنسية أباحت لك المعارضة فى رفع علم مصر واعادة سلطاتها على أملاكها القديمة مثل مديرية فاشوده ؟ فتردد مسيو مارشان قليلا ثم أجابني أنه لا يستطيع أن يمنع رفع العلم المصرى وفى الساعة الرابعة بعد الظهر من يوم ٢٠ سبتمبر رفع العلم المصرى فى النقطة التى يتقابل فيها نهر السوبات والنيل الابيض ووكل بحراسته الى نصف طابور سلاح المدافع وتركت معه مدفعية وتولى قيادته الماجور جاكسون ... ثم سرت فى طريقى الى الشمال مستصحباً معى المدفعية الاخرى »

اشتداد الخلاف بين فرنسا وانجلترا

وعلى أثر ذلك اشتد الخلاف بين فرنسا وانجلترا الى درجة أنه كاد يؤدى الى وقوع حرب بينهما ولم يكن فرنسا على ما يقول الخبيرون لم

تكن مستعدة لدخول مثل هذه الحرب وفضلا عن ذلك فان مظاهر التضامن كانت متوافرة في إنجلترا بينما كان الانقسام سائدا في فرنسا وقد حاولت فرنسا أن تحل هذا المشكل حلا لا يمس كرامتها ولكنها لم تنجح لان الحزب الاستعماري ضغط على الحكومة الانجليزية ضغطا شديداً ولم يسمح لها بأى تساهل ويقال أن اللورد سالسبورى كان ميالا للتوفيق ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئاً حيال الحملة الشديدة التي كانت قائمة في الصحف وفي البرلمان وخارج البرلمان ولا سيما الانذار الشديد الذى وجهه اللورد روزبرى فى خطاب القاه يوم ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ والذى قال فيه « أن وراء الحكومة جميع قوى البلاد ولكنها لو تساهلت لما استطاعت البقاء فى مركزها اسبوعاً واحداً (تصفيق حاد) وليس فى فرنسا الا مسألة شرف الراية ولكن الراية شىء يمكن نقله ولقد ذهبت إنجلترا فى طريق التوفيق والتساهل الى مدى بعيد فيجب عليها أن تحتفظ بحقوقها »

ولقد أشار المسيو هانوتو فى كتابه عن فاشوده الى نفسية الراى العام الانجليزى فى خلال هذه الحوادث وضغطه على الحكومة ضغطا يدفعها الى تغيير المحادثات الرسمية قال

« لا شىء أغرب فى هذا الباب من حادث عروسة الزوجة ولا يلتفت اليه أحد . ظهر فى فرنسا حوالى منتصف اكتوبر كتاب أصفر نقلت فيه أحاديث التوفيق التي دارت بين لورد سلسبورى ومسيو ده كورسيل (سفير فرنسا فى لندن) وكان لذلك الكتاب من الوقع فى لوندرد ما اضطر الحكومة الانجليزية للاسراع باصدار كتاب أزرق نشرت فيه تلك

الاحاديث بصفة أخرى وقد أشار مستر ريتش وزير التجارة البريطانى الى هذا الحادث فى خطاب ألقاه فى ٢٦ أكتوبر وقال فيه « أظهرت الصحافة كما أظهر الجمهور بطريقة لا تدع محلا للشك أن الحكومة اتخذت الموقف اللائق ولا يضح لها أن تتقهقر منه وليس فى نية الحكومة أبداً أن تتخلى عن هذا المركز لأنها ان تخلت عنه فانها لا تحصل طويلا على ثقة البلاد ولست أشك أن أشخاصا عديدين قرأوا الكتاب الاصفى وهم يخافون بعض الخوف أن تتنازل الحكومة الى حد ما وأن تترك الموقف الذى اتخذته ولكننا أتمنا الاحاديث فى الكتاب الازرق الذى غير تمام التغيير تلك « المفاوضة » المزعومة بين السفير الفرنسى ولورد سالسبوى »

انذار إنجلترا وتسليم فرنسا

وقد جرى الحديث الحاسم فى هذا الخلاف يوم ١٢ أكتوبر بين اللورد سالسبورى والمسيو دى كورسل فقد قال الوزير الانجيزى للسفير الفرنسى فى خاتمة الحديث العبارة الآتية

« ان تحت تصرف السردار قوات تفوق قوات القومندان مرشان وهو يستطيع أن يرغمه على الانسحاب أمامه الى الجهة التى يرى من الملائم رده اليها »

وكان معنى هذا التصريح أن إنجلترا تهدد بقطع العلاقات السياسية وبعلان الحرب

فاجتمعت الوزارة الفرنسية التى كانت موجودة وقتئذ وهى وزارة

المسيو بريسون يساعده المسيو دلكاسيه في وزارة الخارجية وقررت عدم
الدخول في الحرب مهما كانت الحالة

وفي ٤ نوفمبر نشرت شركة هافاس في المساء المذكورة الرسمية الآتية
«قررت الحكومة عدم ابقاء بعثة مرشان في فاشوده وقد اصدر
مجلس النظار هذا القرار بعد بحث المسألة بحثا عميقا وستشرح الحكومة
امام المجلس اسباب هذا القرار عند الاجابة على الاستئلة التي ستوجه اليها
في هذا الصدد»

وعلى اثر ذلك انسحب مرشان من فاشوده ولكنه ابى ان يعود
من طريق النيل ومصر حتى لا يمر باعتباره مهزوما امام الجيش البريطاني
واختار طريق الحبشة وانتهت تلك الحوادث الخطيرة بتسليم فرنسا تسليما
ابديا فقد خفت صوتها بعد ذلك في المسألة المصرية وأدى خذلانها في هذه
الحادثة الى عقد اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ وكانت هذه الاتفاقية ساما
للوصول الى الاتفاق الودي المعروف الذي تم في سنة ١٩٠٤ كما سنشرحه
فيما بقى من الفصول

لماذا فشلت فرنسا في حادثة فاشودة

كان كثير من السياسيين يعتقدون ان المسألة المصرية ستدخل في
دور حاسم بسبب حادثة فاشودة وان المفاوضات التي دارت بشأنها بين
انجلترا وفرنسا كانت لا بد ان تؤدي الى حل في مصلحة مصر ولكن
ظهر فيما بعد عدم صحة هذه النظرية لان فرنسا خرجت منها مخذولة
فاكتسبت انجلترا بهذا الخذلان قوة وعوايت فرنسا على أن تتهيج منذ

ذلك العهد خطة جديدة تحالف سابق سياستها حيال المسألة المصرية وقد ذهب الكتاب والمؤرخون مذاهب شتى في الاسباب التي ادت الى خذلان فرنسا فارتأى بعضهم ان ضعف المسيو دلكاسيه في خلال المفاوضات كان عاملاً رئيسياً من عوامل الخذلان فانه ارتكب خطأ جسيماً عند بدء المفاوضات اذ انكر مهمة مرشان وكان يقول انه لا يعرف مرشان ولكنه يعرف المسيو ليوتار حاكم مقاطعة الوبانجي

وقد بعث السير ادمون مونسون الى اللورد سالسبورى تلغرافاً في اوائل ايام المفاوضات قال فيه مايلي

« ان مارشان يعلم حق العلم انه ليس الا رسولا لنشر المدينة وانه غير مكلف بأية مهمة سياسية وانه ليس هناك ما يصح تسميته ببعثة مرشان ويمكنكم ان تلاحظوا ان مسيو دلكاسيه الخ كثيراً في هذه النقطة مؤكداً انه لا يوجد شيء يسمى بعثة مرشان وقد كرر لي هذه العبارة عدة مرات (١) »

ولا يخفى ان مزاعم دلكاسيه كانت مخالفة للواقع والا اذا كان مرشان غير مكلف بمهمة سياسية فماذا لم يقرروا احواله على مجلس عسكري لمحاكمته تلقاء ما فعله من مخالفة اوامر رؤسائه وانتحاله لنفسه تلك المهمة السياسية التي جعلت فرنسا قاب قوسين من الحرب؛ ولكن الحكومة الفرنسية لم تفعل ذلك مع مرشان لعلمها انه كان منفذاً أميناً لتعليماتها ولذلك فان المسيو دلكاسيه نفسه اعترف في كتاب سياسي له ارسله عند وصول

(١) انظر الكتاب الازرق سنة ١٩٩٨ عن فاشودة وقم ١ و ٧ و ٩ و ١٠

مرشان الى فاشودة بالاعمال العظيمة التي قام بها ذلك الضابط الفرنسي
قائلا ان الحكومة الفرنسية قررت تهنئته وشكره وتقدير أعماله وعدم
نسيان خدماته (١)

استفادة إنجلترا من خطأ دلكاسيه

وقد استفادت إنجلترا من هذه الغلطة التي ارتكبها دلكاسيه وأخذ
الخطباء والكتاب الانجليز يعلقون على هذا الاعتراف تعليقات شتى من
شأنها اضعاف مركز فرنسا

وقد كتبت جريدة ستاندرد بايحاء من وزارة الخارجية الانجليزية
قائلة وقتئذ « ان فرنسا ليس لديها من الاسباب ما يحمله على رفض الجلاء
عن فاشودة ما دام مارشان لم يحتمل هذه المدينة الا لحساب نفسه »

وفضلا عن ذلك فان إنجلترا تبينت من تراجع دلكاسيه - بانكاره
عمل مرشان - ان فرنسا مستعدة للتقهقر وانها لا تقوى على التشدد في
موقفها فلم تجد بدأ من الضغط عليها بعد ان ظهرت لها هذه الحقيقة المرة
وقد نجحت في هذا الضغط لانها عند ما بدأت تستعمل التهديد في
مفاوضاتها اسرعت فرنسا بالنكوص على أعقابها وبالتسليم لخصمها
عدم استعداد فرنسا

ويقال من جهة أخرى أن فرنسا لم تكن مستعدة لخوض غمار الحرب
وقتئذ وتلك غلطة كبرى لان الحكومة الفرنسية كانت تعلم حق العلم الى

(١) كتاب دلكاسيه للمسيو ليفيغر بونتاليس المنشور في مجموعة المستندات
السياسية عن سنة ١٨٩٨ في ٣٠ سبتمبر من تلك السنة

اين تقودها حملة مرشان فكان محتما عليها ان تتخذ التدابير لكل الطوارئ
مادامت قررت ارسال هذه الحملة ولكنها لم تفكر في المستقبل ولم تستعد
لمفاجآت الحوادث فكانت النتيجة خروجها من ميدان النضال مغلوبة
على أمرها

وقد كتب المسيو كوشرى في كتابه عن المسألة المصرية العبارة
الآتية في الموضوع الذى نحن بصدده

« أردنا تسوية مسألة مصر وهى مسألة حيوية للسيادة الانجليزية
وتعمدنا اشعار النار فى البارود واشعال الفتيلة فى فاشودة لنسف انجلترا
وكنا نعرف النتائج الخطيرة التى ننجم عن الانفجار ولما ان دقت الساعة
استيقظنا كمن طال نومه . استيقظنا مدهوشين مذعورين عاجزين !

وفى كل سنة يصادق برلمان فرنسا على أن يصرف فى سبيل الدفاع
الوطنى مبلغ مليار من الفرنكات وهو مبلغ مريع

ولما ان لمحت الحكومة الهاوية التى انفتحت امامها استولى عليها
الاستغراب لانه كان يلزمها أشهر لتكون على استعداد وما كانت انجلترا
لتمهلها يوما واحدا . قال مسيو لوكروى وزير البحرية ان الاستعداد
للحرب كان يستلزم مصاريف عظيمة وكان من المستحيل طلب اعتمادات
من البرلمان لان هذا كان يجعل الحرب لامفر منها . فان الاستعداد
للحرب فى فرنسا كان يدعو نظرا للحالة النفسية السائدة فى انجلترا الى
بدء القتال فى الحال لان انجلترا بدأت الحرب تسع مرات من عشر قبل
اعلانها وعلى ذلك فلم يكن من الممكن فتح مناقشة امام البرلمان »

لم تقم وزارة بريسون بأى عمل للدفاع الوطنى ولم تفكر وزارة ميسيو ديوى فى تسليح وتقوية النقط الضعيفة فى شواطئنا الا بعد ان سويت فاشودة وصادر الامر للقومندن مارشان بالانسحاب . فكان هذا الفرار متأخرا بعض التأخير »

وقد كتبت جريدة الاكلير الفرنسية فى ٦ يوليه سنة ١٩٠١ مقالا تؤيد فيه هذه الحقائق قالت

« فى سنة ١٨٩٨ كانت مدفعياتنا بلا ذخائر ولا رجال يديرونها . وفى شربورج وبرست وغيرهما كان نصف مدفعياتنا لا يمكن الانتفاع به لنقص الرجال وكان الدفاع عن جزيرة كورسيكا أسوأ ما يكون كما كانت يبرزت تحت رحمة من يهاجمها فيستولى عليها وكان عدد الجنود محدوداً جداً فى تونس . أما شواطئ الجزائر فكان لا يوجد عليها فنار يبعث بأنواره ولم تكن مستعمرة من مستعمراتنا مسلحة أى تسليح . كانت جميعها ماعدا مستعمرة التونكين فى حالة يرثى لها »

• موقف روسيا والمانيا

وقد حاولت فرنسا ان تستعين بروسيا فى ذلك الوقت ولكن حكومة القيصر نصحتها بالتساهل قائلة ان المسألة لا تستحق دخول الحرب من اجلها

غير ان المانيا كانت تسعى من زمن للانضمام الى فرنسا ضد انجلترا وقد عرض الميسيو مونستر سفير المانيا فى باريس على الحكومة الفرنسية هذه الفكرة ودارت المفاوضات بينه وبين الميسيو هانوتو وزير الخارجية الفرنسية وكاد الاتفاق يتم بين الدولتين لولا أن الوزارة الفرنسية سقطت

في ١٥ يونيه سنة ١٨٩٨ وحل المسيو دلكاسيه محل هانوتو في وزارة الخارجية فلم يشأ الوزير الجديد ان يسير على خطة سلفه بل عارض في الاتفاق مع المانيا بالرغم من الحاح معتمد المانيا المسيو مونستر فرأت المانيا ان تنتقم من هذا الرفض بالاتفاق مع إنجلترا كما ان إنجلترا عند معاملت بهذه المفاوضات سعت في التقرب من المانيا ويقال ان اتفاقا سريا عقد بينهما^(١) فقيدت فيه المانيا بعدم معارضة إنجلترا في سياستها بمصر والسودان والترنسفال والحبشة وبذلك أصبحت فرنسا في عزلة فضلا عن عدم استعدادها على أن اخطأ دلكاسيه لم تقف عند الاشياء التي أتينا عليها فقد ساقته سياسته بعد أشهر قلائل من خذلان فاشودة الى عقد اتفاقية ٢١ مارس ١٨٩٩ التي اعترف فيها لإنجلترا بحقوق على النيل الاعلى وسنشرح هذه المسألة في الفصل الآتي

سياسة الانجليز حيال السودان

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ - اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩

إذا تتبعنا تصريحات الانجليز حيال مركز السودان الدولي وجدناها متناقضة متنافرة وهذا التناقض راجع الى أن السياسة الانجليزية لا تحاول تقرير الحقيقة بتصريحاتها وانما ترمى الى استخدام هذه التصريحات لتحقيق مصالحها فاذا انقضت هذه المصلحة تناسى الانجليز تصريحاتهم التي قالوها لغرض خاص وبجثوا عن نظرية جديدة تنتفع بها مصالحهم الاستعمارية

(١) أشارت جريدة ويستمنستر غازيت الى هذا الاتفاق بعد ذلك في مقال

نشرته يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٠٢

فالنظرية الانجليزية التي كان الانجليز يدافعون عنها بعد اخلاء السودان كانت قائمة على أن اراضي السودان ليست ملكاً لأحد وعلى ذلك فهي اراض مباحة يملكها أول واضع يده عليها وعملاً بهذه النظرية عقدت انجلترا مع المانيا وايطاليا وحكومة الكونغو المستقلة تلك الاتفاقات التي يقصد بها اقتسام السودان بين الانجليز وبين هذه الدول

ولكن انجلترا لم تتمسك بهذه النظرية طويلاً بل سرعان ما عدلت عنها عند ما رأت مصالحتها تقضى بالبحث عن نظرية تناقضها وذلك عند احتلال فاشودة بالضابط مرشان لانه لو صح أن السودان ارض مباحة لما استطاعت انجلترا أن تعترض على احتلال فرنسا لجزء منه ولكن الانجليز أمهر من أن تكون لهم نظرية واحدة في أى مسألة من المسائل ولذلك أخذ رجالهم الرسميون يتغنون في مفاوضات فاشودة بأنشودة جديدة هي أن السودان جزء من مصر لا يتجزأ وأن اخلاءه السابق لا يمس حقوق مصر بأى ضرر

وهذا نموذج من تصريحاتهم

قال اللورد سالسبورى في رسالة الى السير آدمون مونسون سفير

انجلترا في باريس بتاريخ ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨

«ومما لا شك فيه أن مستندات الحكومة المصرية في ملكية شاطئ النيل قد أخفاها نجاح المهدي الا أنها ليست محللاً لتزاع منذ انتصار الجنود المصرية على الدراويش»^(١)

(١) الكتاب الازرق نمرة ٢ « فاشوده » رسالة لورد سالسبورى الى السير آدمون

مونسون بتاريخ ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨ والمستندات الرسمية ١٨٩٨ رسالة مسيو ده

كهرسيل الى مسيو دل كاسيه ١٠ اكتوبر سنة ١٨٩٨

وقال أيضاً في رسالة أخرى « ألم تعلن إنجلترا صراحة وجود حقوق الخديوى على هذه الاراضى فى الاتفاق الانجليزى الخاص بالكونغو بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٦٤؟ »^(١)

وشرح كذلك فى أثناء حديث له مع مسيودى كورسيل سفير فرنسا فى لندن قائلاً « ان وادى النيل كان ملكاً لمصر ولا يزال دائماً ملكاً لها وكل عائق اقامه انتصار المهدي فى وجه هذا المستند أو كل تنقيص له بسبب الاحتلال زال بانتصار الجنود الانجليزية المصرية فى أم درمان »^(٢) وقد عرض اللورد سالسبورى أيضاً على المسيو دلكاسيه مشروع كتاب أزرق يشرح فيه هذه النظرية وهذا ما قاله دلكاسيه فى صدد ذلك

« استقبلت هذا الصباح السير ادمون مونسون وأطعننى على كتاب أزرق فى نية اللورد سالسبورى اذاعته قريباً وهو طويل الافاضة فى شرح النظرية الانجليزية القائلة بأن فاشودة ملك لا نزاع فيه لمصر »^(٣)

وقد كان من بين المستندات التى احتجت بها إنجلترا المنازعة فرنسا فى احتلال فاشودة ذلك الكتاب الذى أرسله بطرس باشا غالى فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٨ رداً على مذكرة اللورد كرومر وهذا نصه

« تعلمون فخامتكم أن الحكومة الخديوية لم يعزب عن نظرها

(١) الكتاب الأزرق نمرة ٢ رسالة لورد سالسبرى الى سير ادمون مونسون
٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨

(٢) الكتاب نفسه

(٣) المستندات الرسمية صحيفة ١٤ نمرة ٢٤ رسالة مسيو دلكاسيه
الى مسيوده كورسيل ٤ أكتوبر سنة ١٨٩٨

مطلقا احتلال أقاليم السودان من جديد لأنها منبع حياة مصر وما تركتها
الآن تحت تأثير ظروف قضت بها القوة القاهرة. وان الفتح الجديد للخرطوم
يضيع الغرض المقصود منه اذا لم يرد وادى النيل الى مصر التي احتملت
في سبيله ضحايا عدة . والحكومة المصرية عالمة بأن مسألة فاشوددهي
الآن موضع مفاوضة بين بريطانيا العظمى وفرنسا وعليه كلفتني حكومتى
رجاء فخامتكم بأن تتوسط لنا لدى لورد سالسبرى حتى يعترف لمصر
بحقوقها التي لا نزاع فيها وحتى ترد لها الاقاليم التي كانت تحتلها الى ثورة
محمد احمد المتمهدي»

*
*
*

وقد علق المسيو كوشرى في كتابه عن المسألة المصرية على هذه

النظرية قائلا

« ان لها ميزة عدم استطاعة الحكومة الفرنسية القضاء عليها لانها
كانت دأمة قائلة بها وقد فهمت الصحافة الانجليزية فائدة هذه النظرية
فشرت التيمس مستندات عديدة لاثبات ان السودان ارض مصرية ومنها
خريطة وضعها غوردون بيده بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٩ وكان المراد منها
القضاء على كل مطامع فرنسا في فاشودة و أضافت التيمس « ان هناك نقطة
لا بد من لفت النظر اليها وهي ان فاشوده معينة على الخريطة كأنها جزء
تابع اداريا لمديرية الخرطوم » وهذه الحقيقة صحيحة غير ان خريطة
غوردون مفيدة من وجوه اخرى فهي تشير الى المنطقة الواقعة على الشاطئ
الايسر لنيل سومرسيت والتي توصل بين بحيرة البرت وبحيرت فيكتوريا
أى منطقة (أونورو) التي يخفق عليها العلم البريطاني كأنها تابعة لاقليم

لادو. وتذكر الخريطة المذكورة بأن هرر وزيلع وبربره ممتلكات مصرية لان جنود الحامية في بربره يبلغ عددهم ٣٤٠٠ جندي والمصاريف المخصصة لها ١٧٢٢٩ جنيهاً و ٥٠٦١ جنيهاً لزيلع و ٤٣٢٨١ جنيهاً لهرر وتذكر كذلك بأن مصوع تابعة لمديرية سواكن المصرية غير ان بريطانيا العظمى اعتبرت السودان أرضاً بلا مالك وطبقاً للنظرية القائلة بأن كل أرض لا مالك لها تعد ملكاً لانجلترا اتصرفت في تلك المناطق كأنها من ممتلكات التاج البريطاني واستمرت هذه السياسة الى سنة ١٨٩٥ ومن ذلك التاريخ انقطعت انجلترا عن اعتبار السودان أرضاً بلا مالك اذ عاد في نظرها أرضاً مصرية وذلك لان مركزها تقوى في مصر وأصبح مخيفاً احتلال الحبشة أو فرنسا لبعض مناطق من السودان واذا اشتبك نزاع فانها كانت تستفيد من المطالبة لاجقوقها ولو تكن بحقوق البلاد المصرية وكانت تبعد من ضايقها من الدول باسم مصر» (١)

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

ظلت انجلترا متمسكة بنظرية ملكية وادي النيل لمصر وان السودان جزء لا يتجزأ من البلاد المصرية حتى انسحبت فرنسا من فاشودو ولم يعد هناك من يهددها فاسرعت بتناسي هذه النظرية وعادت الى نظريتها القديمة القائلة بأن السودان ارض مباحة وما دام ان انجلترا او مصر اشتركتا في فتحه فقد أصبح شركة بينهما !! وتحت تأثير هذه النظرية طلبت من

(١) كتاب المركز الدولي لمصر والسودان للاستاذ كوشري ص ٤٧٨

الوزارة المصرية عقد اتفاقية السودان المشؤومة ووقع بطرس باشا غالى واللورد كرومر هذه الاتفاقية فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وهو يوم منحوس لاتنساه مصر مادامت هذه الشركة قائمة

وقد كتبنا كثيراً فى بطلان هذه الاتفاقية من الوجهة الدولية وفى الأضرار العظيمة التى جلبتها على البلاد لأنها جعلت السودان شركة غنمها لانبجترا وغرمها على مصر^(١) فلا حاجة لتكرار الخوض فى هذا الموضوع الآن ويكفى أن نقول بأن هذه الاتفاقية كانت مثالا سيئاً من أمثلة استهزاء السياسة الانجليزية بتصريحاتها ودليلاً - فوق الأدلة العديدة الأخرى - على أن أكثر أقوال الساسة الانجيز وتصريحاتهم لا يجوز أن يركن إليها لأنها قابلة للتغيير والانكار فى أول فرصة سانحة مادامت المصالح الاستعمارية تتطلب هذا التقب

اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩

لم تكلف انجترا باتفاقية ١٩ يناير بل كانت فى ذلك تجرى وراء عقد اتفاقية أخرى مع فرنسا تعترف فيها الأخيرة بأن لانبجترا حقوقاً على النيل الأعلى! ووجدت من سياسة دلكاسيه خير معين على تحقيق اطماعها الاستعمارية فان هذا الوزير لم يقف عند الخذلان السياسى الذى أصاب فرنسا على يديه بل أبى إلا أن يذهب فى هذا الخذلان الى النهاية وان يقضى بجزرة قلم على مجهودات فرنسا القديمة فى سبيل فتح

(١) انظر الفصل الخاص بالسودان فى المذكرة السياسية التى قدمها المؤلف

لمؤتمر الصلح وهى منشورة فى آخر الكتاب •

المسألة المصرية ففي ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ صرح المسيو دلكاسيه للمسيو كامبون سفير فرنسا في لندن بتوقيع الاتفاقية الانجليزية الفرنسية مع اللورد سالسبورى وهى الاتفاقية التى تعترف فيها فرنسا بحقوق إنجلترا على النيل الاعلى

وقد كانت أساسا لاتفاق سنة ١٩٠٤ بعد خمسة اعوام من عقدها لاننا اذا اعتبرنا أن مصر هى النيل فان كل تسوية لمسألة النيل الاعلى لا بد أن تتحكم فى تسوية مسألة مصر السفلى

وقد سعى بعض السياسيين فى عرقلة هذه الاتفاقية بمنع مجلس النواب الفرنسى من التصديق عليها ولكن هذه المساعى لم تصادف أى نجاح فوافق عليها مجلس النواب فى ١٢ مايو سنة ١٨٩٩ وفى اليوم الثلاثين من الشهر نفسه وافق عليها مجلس الشيوخ الفرنسى كذلك

ولا يخفى أن هذه الاتفاقية باطلة أيضا من الوجهة الدولية وقد احتج عليها الباب العالى وقتئذ

وقال عنها المسيو كوشرى « انها كانت كارثة على فرنسا وانها من الوجهة القانونية لا تغير مركز مصر والسودان ولا تعد الا عقدا مقيدا للطرفين اللذين اشتركا فيه فنحن (يريد الفرنسيين) الذين أصابتنا هذه الاتفاقية بضررها وكانت النتيجة أن العمل الذى بدأه فريسينيه فى سنة ١٨٨٢ أتمه دلكاسيه فى سنة ١٨٩٩ وقد فقدنا كل شىء حتى الشرف » (١)

(١) كتاب كوشرى ص ٥٠١

مفاوضات وأتفاق سنة ١٩٠٤

تغيرت السياسة الفرنسية بعد حادثة فاشودة تغيرا كلياً حيال المسألة المصرية وانتقلت من النقيض إلى النقيض فبعد أن كانت مصر سبب النفور والعداء بين فرنسا وإنجلترا صارت سبب التقرب والصداقة وانحصرت مساعي السياسة الفرنسية في عقد صلح سياسي مع إنجلترا على حساب مصر المسكينة ولما كانت تعلم أن تخليها عن المسألة المصرية يعد خدمة كبرى لإنجلترا فقد أخذت تبحث عن ثمن هذا التخلي وما لبثت أن قبضته في مراکش

ولقد صرح المسيو هانوتو بهذه الحقيقة المرة في كتابه عن فاشودة بعد وصف الفشل الذي أصاب بعثة مرشان فقال
« لما أرادت إنجلترا تسوية المسألة المصرية بعد بضع سنوات اضطرت لأن تدفع ثمننا لتخلي فرنسا عنها وهذا الثمن هو ما قطعته من العهود بشأن مراکش . ولا يخفى أن مسألة مصر بقيت في يد فرنسا أداة للمقاصة أو أوعمة للمبادلة إلا إنها نقلت إلى حسابات أخرى غير التي كانت مفتوحة أيام بعثة مرشان . ولا شك أننا ما كنا لنجد هذه العملة إذا لم نكن قد احتفظنا بها أشد الاحتفاظ في سني ١٧٩٤ و ١٧٩٨ » (١)

أصل الاتفاق الودي

كانت زيارة الملك ادوارد السابع للمسيو لوبيه رئيس الجمهورية الفرنسية

(١) كتاب فاشودة للمسيو هانوتو ص ١٥٦

في باريس سنة ١٩٠٣ هي الحجر الاساسى للاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا
ولما رد الميسو لوييه هذه الزيارة للملك ادوارد في شهر يولييه من تلك السنة
وضع الفريقان قواعد الاتفاق الذى نحن بصدده وقد شرح ذلك الميسو
دلكاسيه وزير خارجية فرنسا في حديث له نشرته جريدة البى باريزيان
في شهر ابريل سنة ١٩٠٤ أى على أثر عقد الاتفاق قال

« ان أول فكرة خطرت بشأن الاتفاق كانت من عشرة أشهر
مضت فانى لما راقت رئيس الجمهورية لانجلترا اضطرت للبحث مع
اللورد لانسدون في العلاقات العمومية بين البلدين وكان ذلك في يوم ٧
يولييه سنة ١٩٠٣ - وهو تاريخ يجب ان تحفظه الاذهان - وفي أثناء الحديث
عددنا النقط المختلف عليها القائمة بين الحكومتين واعترفنا بأنه لا توجد
بينها نقطة واحدة تدعو لوجود خلاف أبدي بين الدولتين وزيادة على ذلك
فان من السهل حل المسائل القائمة بتنازل كل منا عن شىء ومنح الواحد
الآخر ما يكفىء ما تنازل عنه ووضعنا خطة جعلنا المبدأ العامل فيها هو
الآتى : يجب على انجلترا التساهل في كل مسألة تكون مصلحة فرنسا
فيها غالبية ويجب على فرنسا ان تضحى أول تضحية متى كانت مصلحة
انجلترا قطعية لا تزاع فيها فكان لابد مع هذا المبدأ من ابداء الاخلاص
من الجانبين والنظر في المصالح نظراً صائباً »

توقيع الاتفاق في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

وفي ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ تم التوقيع في لندن على الاتفاق المعروف
بالاتفاق الودى كما وقع أيضاً على اتفاق سرى بين فرنسا وانجلترا . وأهم
بنود الاتفاق الودى العانى هو البند الاول الذى ينص على ما يلى :

« تصرح الحكومة البريطانية بأنه ليس في نيتها تغيير الحالة السياسية في مصر كما تصرح حكومة الجمهورية الفرنسية من ناحيتها بأنها لا تعرف عمل إنجلترا في ذلك البلد لا بطلب تعيين أجل للاحتلال البريطاني ولا بأية وسيلة أخرى. وانها تصادق على مشروع الدكرينو الخديوى المرفق بهذا الاتفاق والذي يشمل الضمانات التي اتضح انها ضرورية للمحافظة على صوايح حملة أوراق الدين المصرى ولكن بشرط الا يدخل عليه أى تعديل بعد تنفيذه بدون موافقة الدول الموقعة على اتفاق لندن سنة ١٨٨٥ ومن المتفق عليه ان الادارة العامة للاثار في مصر يبقى امرها موكولا في المستقبل كما كان في الماضى الى عالم فرنىسى وتبقى المدارس الفرنسية في مصر متمتعة بنفس الحرية التي كانت لها في الماضى»

وتنص المادة الثالثة من هذا الاتفاق على ما يأتى
« ان حكومة جلالة الملك تحترم ما لفرنسا من الحقوق في مصر بمقتضى المعاهدات والاتفاقات والعادة » (يراد بهذا احترام الامتيازات)
وتنص المادة السادسة على ما يأتى

« ضمانا لبقاء المرور في ترعة السويس حراً من كل قيد تعلن حكومة جلالة ملك إنجلترا انها تحافظ على ماورد في المعاهدة المبرمة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وتوافق على العمل بها ولما كان ذلك يضمن حرية المرور في ترعة السويس فالجملة الاخيرة من الفقرة الاولى ومن الفقرة الثانية من المادة الثامنة تبقى غير نافذة »

أما المادة الثامنة من معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ فهذا نصها

« الدول الموقعة لهذه المعاهدة يكلف وكلاؤها في مصر أن يسهروا على تنفيذها فاذا حدث ما يخشى منه على التركة أو على حرية المرور فيها وجب على أولئك الوكلاء أن يجتمعوا بدعوة ثلاثة منهم وبرئاسة أقدمهم عهداً في المنصب ويبحثوا في ما يلزم فعله وينذروا الحكومة الخديوية بالخطر الذي رأوه لكي تسعى في حماية التركة وحرية المسير فيها (وعلى كل حال يجب أن يجتمعوا مرة كل سنة ليتأكدوا أن تنفيذ المعاهدة جار على حقه)

(وتكون اجتماعاتهم الأخيرة هذه برياسة مندوب مخصوص تنتدبه الحكومة العثمانية لهذه الغاية ويجوز للحكومة المصرية أن تعين مندوباً يحضر الاجتماع من قبلها ويرأسه في غياب المندوب العثماني) ويجب أن يطلبوا خصوصاً أبطال كل عمل وتفريق كل تجمع على ضفتي التركة من شأنه التعرض لحرية الملاحة وسلامتها» (١)

وتنص المادة التاسعة من اتفاق ١٩٠٤ على ما يلي :

« اتفقت الحكومتان على أن تتبادلا تأييدسياستهما لتنفيذ شروط

هذا الاتفاق الخاصة بمصر ومراكش »

أما الاتفاق البري فأهم بنوده الخاصة بمصر هو البند الثاني الذي

ينص على ما يأتي :

« لاتتوى الحكومة البريطانية أن تعرض الآن على الدول تعديلها

في نظام الامتيازات والترتيب القضائي في مصر

(١) الاجزاء التي تقرر في اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عدم تنفيذها هي

وفي حالة ما تقضى الظروف في مصر بادخال تعديلات بهذا الخصوص
ترمى الى جعل التشريع المصرى مماثلاً للتشريع في البلاد المتمدينة فان
حكومة الجمهورية الفرنسية لا ترفض النظر في هذه الاقتراحات بشرط
أن تقبل الحكومة البريطانية فحص الاقتراحات التي قد تعرضها عليها
حكومة الجمهورية الفرنسية لادخال تعديلات مماثلة على التشريع في
مراكش »

الملحق المالى للاتفاق الفرنسى الانجليزى

وفي ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ نشر الامر العالى المنظم المالية مصر وألحق
بالاتفاق الفرنسى الانجليزى وبدأ العمل به في أول يناير سنة ١٩٠٥ وكان
نشره بموافقة الدول التي وقعت اتفاقية لندن

وقد أدخل هذا الأمر العالى تغييراً محسوساً في نظمات مصر المالية
وأطلق يد الحكومة المصرية في أموالها وخصيق سلطة صندوق الدين
بأن أعادها تقريباً الى ما كانت عليه عند انشائه وهذه أهم أحكامه
أولاً - خصصت ضرائب الاطيان لخدمة الدين بدلاً من إيرادات
السكة الحديد والتلغراف وميناء الاسكندرية والجمارك وأربع مديريات
وبذلك أصبحت هذه المصالح مصرية بحتة بعد ان كانت شبه مختلطة
ثانياً - كان قانون التصفية يحدد مصروفات الحكومة بمبلغ معين
لاتتعداه فالغنى النظام الجديد هذا التحديد وأطلق يد الحكومة في رفع
المصروفات الى الحد الذى تراه

ثالثاً - جميع قرارات صندوق الدين تكون بالاكثرية المطلقة
لاعضائه أى أربعة أصوات لان الاعضاء ستة وقد كان دكرينو ١٨٧٦

ينص على ان القرارات تؤخذ بالاكثرية فقط دون أن يصفها بالمطلقة فكان هذا سببا لكثير من الخلافات الى أن صدر في عام ١٨٩٩ دكريتو يقضى بأن القرارات الخاصة بأخذ اعتمادات غير عادية من الاحتياطي العام يجب أن تكون بالاجماع ولكن القانون الحالي سوى بين جميع المسائل وفصل في النقط الخلافية فصلا حاسما

رابعا -- حظر على الحكومة المصرية أن تفعل ما من شأنه تخفيض ايرادات الضرائب المخصصة للدين الى أقل من أربعة ملايين من الجنيهات في السنة بلا مصادقة الدول وفضى بأن أموال الاطيان تدفع لصندوق الدين لغاية استيفاء المبلغ اللازم لخدمة الدين وما زاد عن ذلك يدفع الى خزينة الحكومة لا الى صندوق الدين كما كان واقعا قبل ١٩٠٤

خامسا - أعاد للحكومة المصرية أموال الاحتياطي العمومي والخصوصي ووفورات تحويل الدين التي كان صندوق الدين يديرها ويتخذها وسيلة للتدخل في شؤون مصر المالية كلما أرادت الحكومة أخذ شيء منها للصرف على المنافع العمومية فانه هو الذي كان يسمح أو يرفض اعطاء المال المطلوب من الاحتياطي ومتى قرر اعطاءه أصبح له الحق في مراقبة طريقة صرفه ومن هذه الاموال التي أخذتها الحكومة بمقتضى دكريتو ١٩٠٤ نحو ٦ ملايين من الجنيهات نتيجة الوفورات الناجمة عن تحويل الدين سنة ١٨٩٠ والتي كانت تتكدس في الصندوق من أربعة عشر عاما وكان لايجوز مساسها الا بتصديق الدول (كما أشرنا الى ذلك في مفاوضات سبولر)

سادسا - انشاء مال احتياطي لصندوق الدين قدره ٨٠٠٠٠٠٠٠ راج

وجعله تحت يد أعضاء صندوق الدين ليستعملوه اذا قلت الإيرادات المخصصة عما يحق لأصحاب الدين ووضع مال نقدي قدره نصف مليون جنيه تحت أمر صندوق الدين (١)

سابعاً - كان قانون التصفية يحرم على الحكومة عقد قرض بدون موافقة صندوق الدين ولكن الأمر العالى الصادر فى سنة ١٩٠٤ النهى هذا الحكم وأعفى الحكومة من الحصول على موافقة صندوق الدين اذا أرادت الاقتراض

حديث المسيو دلكاسيه

كان المسيو دلكاسيه هو الواضع الحقيقى لهذه الاتفاقية فقصد اليه مندوبو الصحف ليتعرفوا رأيه فيه فأبدى لهم تصريحات غامضة ولم يشأ أن يشير بكلمة الى معنى امتناع فرنسا عن المطالبة بجلاء الأنجليز عن مصر وهذا بعض ما صرح به وقتئذ :

« اننا لم نغير شيئاً من حقوق مصر وامتيازات الحكومة الخديوية محترمة تمام الاحترام ولا تزال النظمات الدولية كصندوق الدين والمحاكم المختلطة قائمة والذى سمحنا به هو الدين والتساهل للمالية المصرية التى نالت منذ ٢٢ عاماً درجة من اليسار عظيمة

ولقد طلب الخديو فى عام ١٩٠٠ من الحكومة الفرنسية فى عهد وزارة والدكتوروسو أن تقبل تخفيض الضريبة العقارية فهل كان من الواجب

(١) اتفقت الحكومة المصرية مع صندوق الدين على أن يبدأ الصندوق أعماله بمبلغ ١٢٥٠٠٠٠٠ ج بدلاً من ٥٠٠٠٠٠٠ ج كما فى الأمر العالى

وضع قرار يمثلها كمضطهدة للفلاح؛ لم تر الحكومة الفرنسية ذلك بل وافقت على الاقتراح ونالت مقابل ذلك مدأجل دين الدومين الذى للفرنسيين فيه النصيب الاكبر الى عام ١٩١٥ بعد أن كان من الممكن تحويله فى عام ١٩٠٤

وهذه الطريقة هى بعينها التى اتبعت الى الآن فتركنا جانباً من الايرادات المخصصة لضمانة الديون المصرية ولكننا اطلنا أجل تحويل الدين الممتاز خمس سنوات وابعدنا اجل تحويل الموحد البالغ ١٢٠٠ مليون من الفرنكات من ١٥٠٠ مليون الذى هو مجموع قيمة الاسهم الفرنسية فى الديون المختلفة»

تلغراف لانسدون عن الاتفاق الودى

ولقد أرسل اللورد لانسدون يوم توقيع الاتفاق الودى تلغرافاً الى السير ادمون مونسون سفير إنجلترا فى باريس قال فيه عن مصر ما يأتى « ان اعتراف فرنسا بالمركز الممتاز الذى صار لإنجلترا فى مصر من الاهمية بمكان وان الديكريتو الخديوى الملحق بالاتفاق يمنح مصر اذا قبلته الدول اسوة بفرنسا حق التصرف فى اموالها وقد اصبحت وظيفة صندوق الدين تحصيل الايرادات المخصصة له ودفع (الكوبون) ليس الا ولم يعد له حق التدخل فى ادارة البلاد وسيسلم المال الاحتياطى البالغ الآن ٥٥٠٠٠٠٠٠ جنيه انجليزى للحكومة المصرية والامل وطيد فى أنه لا يعطل اصدار الديكريتو الخديوى بصعوبات ذات شأن تقوم من قبل الدول الاخرى التى لا تملك الا جزءاً لاأهمية له من أوراق الدين المصرى

وإذا قامت صعوبات غير منتظرة فإنه يمكن لإنجلترا أن تعتمد على مساعدة السياسة الفرنسية للتغلب عليها وأن اللورد كرومر يرى أن الوقت لم يحن لتغيير النظام التشريعي والقضائي في مصر ولكن متى جاء الوقت لأحداث تغييرات فإن لدى إنجلترا ما يمكنها من الاعتماد على اشتراك فرنسا معها لإجراء التغييرات الضرورية »

الرأى العام الفرنسى

حيال الاتفاق الودى

لم يرتفع فى فرنسا كثير من الاصوات ضد هذا الاتفاق بل سارت أغلبية الرأى العام وراء الحكومة فى تجييد السياسة الجديدة وكان من بين الاصوات المعارضة على خطة التقرب من إنجلترا صوت المسيو « دى ماهى » أحد وزراء البحرية السابقين فقد صرح وقتئذ فى حديث له بالعبارات الآتية

« ان من الخداع الظاهر تقييدنا بعدم اقامة حصون على شواطىء مراكش مع بقاء الحصون الانجليزية فى جبل طارق . فالخذر الخذر . لقد كان نابليون الثالث أوفى صديق لإنجلترا ولما قامت حرب السبعين تركته وشأنه وانى لا أرى ضررا فى التقرب من إيطاليا أو النمسا ولكنى أنادى بأعلى صوتى فيما يتعلق بإنجلترا : الخذر الخذر »

وكانت جريدة الفيجارو المعروفة فى مقدمة الصحف التى اعترضت على الاتفاق وصرحت بأن فرنسا خدعت فيه ولكن هذه الاصوات القليلة ما لبثت أن التزمت الصمت بعد قليل من الزمن

مصر والاتفاق الودى

وقد قوبل نبأ الاتفاق الودى فى مصر بالاستياء والام لانہ اثبت ان دول أوروبا تكاد تكون سواء فى نسيان عهودها ووعودها فى مقابل تحقيق بعض أطامعها الاستعمارية ولكن شعور الاستيلاء والام كان مقرونا باحساس آخر هو ضرورة اعتماد المصريين على أنفسهم فى استرداد حقوقهم وعدم تعويلهم على أحد وضرورة مضاعفة جهودهم الوطنية لتحقيق الامانى القومية

واقدر كان المرحوم مصطفى كامل هو المعبر صادق العبارة عن احساس الشعب المصرى عندما وقف خطيبا فى الاسكندرية فى مساء الثلاثاء ٨ يونيه سنة ١٩٠٤ ليفهم العالم أن الصدمات التى تعرض القضية المصرية نيس من شأنها أن تدخل اليأس على النفوس بل انها تزيد نار الوطنية اشتعالا فى قلب كل مصرى

قال رحمه الله بعد ان اثبت ان اتفاق فرنسا وانجلترا لا يدعو مصر الى القنوط ولا الى التنازل عن حقوقها

« سخر اعداؤنا من الوطنية التى ننادى بها وندعو الامة اليها وقالوا ماشاء الحقد والعداء. ومن تحلى فؤاده عنها وجهل حقيقتها جاز له ان يقول فيها ما قال مالك فى الخمر ولا كننا نرى ان محبة الاوطان ليست مما تمل النفس اليه ساعة ثم تنثر عنه ساعة أخرى ولا وسيلة للكسب تنقضى بانقضائه. انما الوطنية شعور ينمو فى النفس ويزداد دلهيبه فى القلب ويرسخ فى الفؤاد كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه واشتدت كربه. فاذا

كنا افتخرنا بهذا الاحساس العالى وتباهينا به ورمينا كل من جهله أو تجاهله أو خالفه بالخيانة ايام كنا نؤمل الخلاص القريب والجلاء العاجل فخليق بنا ان نتعلق به اليوم اضعاف تعلقنا به بالامس ونقول لهذا الوطن الاسيف « كلما تمكن العدو منك تمكن حبك من القلوب وتعددت واجباتنا نحوك واشتد تمسكنا بحقوقك »

فرنسا ومصر

قبل وبعد اتفاق سنة ١٩٠٤

اسدل الستار على اتفاق سنة ١٩٠٤ وعلى العوامل التى دفعت فرنسا الى تغيير سياستها نحو مصر ولكن المسيو اندريه تارديو السياسى الفرنسى المعروف (١) حاول ان يكشف الغطاء عن سر هذا التغيير فألقى محاضرة سياسية على مصر فى ٧ مايو سنة ١٩١٣ تناول فيها أسباب هذا الاتفاق وعلّة ذلك التغيير وهما نحن أو لاء تقتطف منها بعض الآراء التى أتى عليها ليتعرف القراء حقيقة موقف الفرنسيين حيال قضيتنا العامة . قال

« تعلمون ماتبع مقابلة مرشان للجيش المصرى الانجليزى من مناقشات شاقة متعبة مؤلمة كما تعلمون ان الحكومة رأت من غير الممكن استبقاء مزاعمنا التى استلزم العدول عنها ترك المواقع التى اكتسبناها والجللاء عن فاشودة . تعلمون كذلك ان هذه الحوادث كان لها فى نفس الجمهور

(١) هو أحد مندوبى فرنسا فى مؤتمر الصلح وقد كان قبل ذلك محرر القسم الخارجى فى جريدة الطان وأستاذ فى مدرسة العلوم السياسية بباريس

أكبر وقع لان رجال الاحزاب المختلفة جميعاً - بما فيهم الوطنيون المتطرفون أمثال مسيو جول ليمير - ذهبوا الى الدعوة لعقد محالفة مع المانيا ضد انجلترا

والذى شجع على استمرار هذا الخلاف الذى اشتدت وطأته على انجلترا وغذاه تغذية مشبعة كل الاشباع هو ما قام فى ذلك الوقت من التفاف حول رجل له فى تاريخ مصر الحديثة شأن لامثيل له وما قام من نهضة فى الشعور الوطنى المصرى وقت ان بدأ مصطفى كامل باشا يث دعوة (بروباغندا) كان لها فى سنوات قليلة نتائج عظيمة ولولا ان وافاه الاجل المحتوم وهو فى ريعان الشباب لما ضاعت ثمرات تلك النتائج الا انها على كل حال قد افلحت اذ خلقت فى مصر شعوراً ونظاماً لم يظهر اُبدًا فى أى عصر من عصور مصر بالقوة التى ظهر بها اذ ذلك فقد قلقت لها انجلترا كل القلق

والذى يلوح ان المسألة كان لابد من تسويتها بأية وسيلة بعد فاشودة لانه لم يبق بعد تيقظ الشعور الوطنى المصرى وبعد الخلاف الفرنسى الانجليزى محل للنظام المضطرب المتزعزع الذى ساد منذ سنة ١٨٨١ ولا مندوحة عن ان تتحسن الحال كل التحسن أو أن تذهب الى آخر ما فيها من شر . وكان لامفر من وقوع حرب فرنسية انجليزية فى مصر وبسبب مصر أو من وضع اتفاق فرنسى انجليزى فى مصر وبسبب مصر ولقد تم الحل النهائى وظهرت بوادره فى معاهدة مارس سنة ١٨٩٩ وهى وان كانت فى الظاهر تسوية للخلاف على مصر العليا الا انها حلت فى الوقت نفسه المسألة المصرية محلاً فعلياً . والواقع اننا مادنا قد اعرفنا

بسيادة إنجلترا على منطقة بحر الغزال ودارفور بالرغم مما كان لنا فيها من مركز مكتسب وبالرغم من ان أى انجليزى لم يصل اليهما أبداً من قبل فالنتيجة الطبيعية وان لم ينص على ذلك اننا سوينا كذلك مسألة مصر السفلى .

مرت خمس سنوات أطلق بعدها مفعول المعاهدة الخاصة بمصر العليا على مصر السفلى فى سنة ١٩٠٤ أبرمت الحكومة الفرنسية مع إنجلترا معاهدة تنازلت فيها فرنسا عن معارضة السياسة الانجليزية بأية وسيلة وانى أكرر القول وألح فيه بأن هذه المعاهدة الثانية ان هى الاعتراف صريح بالمعاهدة الأولى وتوسع فيها وقد حتمت علينا تنازلاً سياسياً صيغ بعبارات مبهمه كما ضمننت لانجلترا تسهيلات مالية . نعم انها ضمننت لنا بقاء مركزها الادبى فى الآثار والمدارس والوظائف التى يشغلها فى مصر موظفون فرنسيون الا ان ربخنا منها كان ذلك العوض الذى نلناه فى مراکش (١) «

وقال فى موضع آخر عندما تكلم على رقى مصر المادى ما يلى :
« بفضل هذه الحكومة الماهرة العاقلة وصلت مصر الى هذا الرقى الباهر الذى اتمت عليه الدليل . الا انها فقدت الأمل فى تحقيق الغرض الاسمى الذى قر به منها مصطفى كامل باشا تقريباً يدخل فى باب المعجزات أصاعت مصر شيئاً فشيئاً — ان لم يكن الى الأبد فعلى الاقل الى زمن

(١) كتاب افريقيا الشمالية وهو مجموعة محاضرات لكبار السياسيين
الفرنسيين ص ٢٠١

بعيد - الأمل في أن تكون صاحبة الأمر في مصيرها وامكان تحقيق ذلك الأمل

نعم انها استفادت من رقى مادي باهر الا اننى لا اجرؤ على القول بأن الرقى الادبي كان مماثلا للرقى المادى

وانى لا ادعى بقولى هذا اصدار حكم قد ينزعج له أصدقاؤنا المصريون . انى اقل ادعاء لهذا لان المصريين كثيرا ما أكدوا - وان كان هذا التأكيذ يصدر عنهم بتلطف زائد - ان على فرنسا مسؤولية ثقيلة فى هذا النوع من الافول الذى أصاب الغرض الاسمى المصرى كم من مرة سمعتم يشكون من تخلينا عنهم سنة ١٩٠٤ وهم يذكرون سنتى ١٨٩٨ و١٨٩٩ أيام فاشودة التى كانت فى فرنسا أيام جزع وقلق وفى مصر أيام أمل ورجاء. أقاموا السنين الطويلة وهم يظنون ان فرنسا ستجيب على تكوين شببيتهم وتنظيم أحزابهم بالمساعدة الادبية وحتى المساعدة المادية اللتين يستعينون بهما لتكوين مصر جديدة . مصر محمد على ترفل فى استقلالها وتباهى بقوتها

وفى سنة ١٩٠٤ صدمهم بعنف خبر تلغرافى عرفوا منه اننا انسحبنا من مرابطنا وأن لا إعتاد لهم علينا بعد وعلى ذلك فلن نستطيع ان نتكلم عما قدمت مصر من ضحايا أدبية الابحذر واحترام وعطف

هل كان فى استطاعتنا ان نوفر عليها تلك الضحايا ؟ اسمحوا لى ان لأجيب على هذا السؤال لان اجابتي هذه ستكون بمثابة « تنبؤ بالمضى » . من المؤكد اننا لم نكن موفقين بكل التوفيق فى تفاصيل سياستنا المصرية .

من المؤكد اننا في الكثير من الظروف تركنا تلك اللحظة التي قال عنها
بسمرك انها لا تتكرر في كل مسألة وان الواجب اقتناصها وقت ظهورها -
تركنا تلك اللحظة تفت من يدنا . من المؤكد ان النقد التفصيلي لسياسة
فرنسا نحو مصر سينتج عنه من اللوم ما يربو بكثير على المديح
نعم ان في مقدورنا ان نبرر اغلاطنا وتقدم عنها المعاذير وأهمها العذر
الذي ينطبق على مجموع سياستنا وهو ان الاجيال التي تتابعت منذ الحرب
(حرب السبعين) اثقلت اكتافها تلك الحرب واننا في كل اعمالنا وكل
مشروعاتنا كنا نرى شبح الهزيمة يزعجنا . قد فات ما فات ولا محل
للكلام فيه « (١)

(١) كتاب أفريقيا الشمالية ص ٢٠٥ .

حادثة طابطة والمفاوضة بشأنها

ومحاولة تركيا فتح المسألة المصرية

خفت صوت فرنسا بعد اتفاقية سنة ١٩٠٤ كما خفتت أصوات الدول الأخرى وظلت المسألة المصرية نسيا منسيا نحو عامين ولكنها عادت إلى التحرك من جديد في سنة ١٩٠٦ بمناسبة حادثة طابطة المشهورة في أوائل ذلك العام احتلت الحنود العثمانية هذه النقطة فقامت السياسة الإنجليزية لذلك الأمر وقعدت . ويذهب كثير من السياسيين إلى أن الدولة العلية كانت ترمي بهذا التصرف إلى فتح المسألة المصرية من جديد

والدليل على وجود هذه النية لدى تركيا تصریح الغازي مختار باشا المنشور في جريدة اللواء الصادرة في أول مايو سنة ١٩٠٦ فقد قال وقتئذ « أني أظن أنه لو دعت الضرورة لعقد مؤتمر لتفسير النقط المختلف عليها لقبلت تركيا ذلك بارتياح لان مقاصدها سامية وليس من نواياها مطالبا أحداث اضطراب أو حرب عامة »

ولا شك أن فكرة عقد مؤتمر لفحص ذلك الخلاف كان يراد بها طرح المسألة المصرية على بساط البحث

وقد فطنت لهذه النية السياسة الإنجليزية وأعلنت رفض العمل بها على لسان السير ادوارد جراي الذي صرح في مجلس العموم يوم ٩

مايو بقوله « ان مطالب تركيا أثارت مسائل ذات أهمية غير مسألة طابه ونحن لا نقبل عرض سلامة قناة السويس على التحكيم ونرى أن خير وسيلة لتحديد التخوم هي أن يعهد بذلك الى قومسيون مشترك كما اقترحت بريطانيا العظمى »

فإنجلترا كانت تخشى من اشتراك الدول في فض هذا الخلاف خوفاً من أن يتناول البحث المسألة المصرية بمخافيرها وقد نجحت في سياستها لان تركيا لم تجد من الدول الاوروبية أية مساعدة لتحقيق نيتها كما سنبينه فيما يلي

المفاوضات بشأن هذه الحادثة

وقد دارت المفاوضات الاولى بشأن هذه الحادثة في مصر بين الغازى مختار باشا والخديوى عباس الثانى واشترك فيها اللورد كرومر ثم انتقلت بعد ذلك الى الاستانة بين سفير إنجلترا والباب العالى مباشرة

وقد أشار الى هذه المفاوضات السير ادوار جرانى فى مجلس العموم قائلاً « ان مختار باشا طلب فى خلال مقابلة له مع الخديوى اقامة الحدود من رفح الى السويس ومن السويس الى العقبة فأجاب الخديوى مقترحاً أن يكون التحديد حسب تلغراف الصدر الاعظم المؤرخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٢ أعنى يبتدىء الخط من رفح وينتهى الى نقطة كائنة على مسافة ثلاثة أميال من غرب العقبة. وقد أجابت تركيا على ذلك بأن التلغراف لا يتعلق الا بالجهة الغربية لشبه جزيرة سيغا وأن تفسيره يرجع الى تركيا دون سواها وقد أيدت مذكرة ٣ مايو البريطانية اقتراح الخديوى »

اشتداد الازمة وحلها

وكانت أشد أيام هذه الحادثة حرجا هي الايام الواقعة بين ٣ و ١٥ مايو سنة ١٩٠٦ في اليوم الثالث من ذلك الشهر قصد السير نيكولا أو كونوز سفير انجلترا في الاستانة الى الباب العالى وقدم له مذكرة أو بلاغا نهائيا بسحب الجنود العثمانية من شبه جزيرة سيناء خلال عشرة أيام وأخذت الاساطيل الانجليزية تتحرك قاصدة الى المياه العثمانية وسافرت الامدادات من الجنود البريطانية الى مصر كما ذاعت الانباء عن استعداد تركيا للحرب وأن الجنود التركية تمشد على حدود مصر وأن هناك جيشاً مؤلفاً من ثمانين ألفا يتجمع في دمشق ومعان وأن المدافع أنزلت في بيروت لارسالها الى العقبة

ولكن هذه الاستعدادات من الجانبين لم تؤد الى حرب بل سويت المسألة بطريقة سامية فان السلطان عبد الحميد أصدر أوامره بسحب الجنود من طابه ومن النقط المحتملة في شبه جزيرة سيناء . ووافق على تاليف لجنة مصرية تركية لتسوية مسألة الحدود على قاعدة معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وتلغراف ٨ ابريل سنة ١٨٩٢ المرسل الى الخديوى عباس الثانى بخصوص حدود مصر وشبه جزيرة سيناء المنحولة ادارتها لمصر وقد بدأت هذه اللجنة أعمالها في ٢١ مايو وانتهت في أول اكتوبر سنة ١٩٠٦ وهو اليوم الذى وقع فيه مندوبو مصر وتركيا اتفاقا خاصا بالحدود الشرقية

وقد عللت الحكومة التركية قبول انسحاب جنودها ببلاغ رسمى ورد على الغازى مختار باشا في ١٣ مايو هذا نصه

« حيث انه لم يكن القصد من احتلال الجنود العثمانية لطابه سوى

حفظ الحالة في طور سيناء على ما كانت عليه *Statu quo* وذلك بمنع بناء الاستحكامات العسكرية فيها وحيث انه قد اتخذت التأمينات أخيراً على ذلك فاعتماداً على هذا أصدرت الدولة أوامرها برجوع عساكرها من طابيه الى محابها الاصلى وستنقلها بالباخرة ديانه والمخابرات جارية الآن لتأمين الحالة نهائياً في طور سيناء»

وفي ١٤ مايو صرح السير ادوار جراى في مجلس العموم «بأن جواب الباب العالى مرض وان لجنة مشتركة ستعين لتحديد الحدود وللمحافظة على الحالة الراهنة (*Statu quo*) وستمتد الحدود من رفح وتذهب فى اتجاه الجنوب الشرقى الى نقطة كائنة على بعد ثلاثة أميال من العقبة على الاقل وهناك من الاسباب ما يحمل على الظن بأن التفصيلات ستسوى بطريقة مرضية للغاية»

موقف الدول فى هذه الحادثة

كانت تركيا تظن ان بعض الدول تقف فى صفها ضد انجلترا ولكن هذا الظن لم يتحقق فان فرنسا مقيدة باتفاق سنة ١٩٠٤ وقد أشرنا فى البحث الماضى الى أن المادة التاسعة من هذا الاتفاق تحمى على فرنسا تقديم المساعدة اللازمة لانجلترا فيما يتعلق بتنفيذ احكام ذلك الاتفاق وعملاً بهذه المادة قام سفير فرنسا فى الاستانة بمساع رسمية ليحمل الباب العالى على الازعان لمطالب انجلترا

وفى الوقت نفسه كان السفير الروسى المسيو زينوفيف يبذل مثل هذه المساعى بدون دعوة من انجلترا لحكومة روسيا فقد أفهم هذا

السفير حكومة الباب العالي ان روسيا غير مستعدة لتأييد تركيا بل هي
تأج على تركيا في عدم الاستمرار على المقاومة

وقد كان موقف روسيا غريباً في هذه المسألة لانها لم تكن مقيدة بأى
سياسة ودية نحو إنجلترا ويقول السياسيون ان هذا التطوع من جانب روسيا
يعد اول خطوة في سياسة التقرب بين الدولتين بل هو الحجر الاساسى
للاتفاق الذى عقد بين روسيا وإنجلترا بعد أقل من عامين من حادثة طابطة
وقد قيل وقتئذ ان المانيا مستعدة لتأييد تركيا ولكن ظهر فيما بعد
عدم صحة هذه الاقوال فقد تخلت المانيا عن تركيا واعلنت انها غير
مسئولة عن هذا الخلاف واطهر ساستها انهم لا يوافقون على خطة تركيا
بل يعتبرون مقاومتها أمراً خطراً وكتبت الصحف الالمانية الشبيهة
بالرسمية مقالات صرحت فيها بأن الباب العالي لا يجوز له الاعتماد على تأييد
المانيا وقالت بأن النظرية الانجليزية في هذا المسألة صحيحة بينما نظرية
الاتراك لا يمكن الدفاع عنها

وبالجملة فان حكومة تركيا لم تجد الا فراغاً حولها فاضطرت الى التسليم
ولم تستطع فتح باب المسألة المصرية من طريق تدخل اوروا ضد إنجلترا
ولقد كتب الميوس (رينيه بينود) في كتابه «اوروبا والامبراطورية
العثمانية» فصلاً صافياً عن حادثة طابطة وموقف الدول فيها تقتطف منه
العبارة الآتية

« ان عدول فرنسا عن المطالبة بجلاء الانجليز عن مصر عملاً باتفاقية ٨
ابريل سنة ١٩٠٤ لم يغير الحالة الدولية وهذا مقاله الميوس فريسينيه في
خاتمة كتابه وهو «ان وجود الجمود الانجليزية ليس اليوم اكثر مشروعية

مما كان امره منذ عشرين عاماً لان مركز بريطانيا العظمى ذلك المركز الذي عبر عنه لورد سالسبوري بأنه « مركز استثنائي ومؤقت » لم يتغير مطلقاً من الوجهة القانونية اذ ان اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ لم يبدل فيه وكل الذي وقع ان فرنسا حرمت على نفسها البدء بالعمل غير ان إنجلترا لم تصبح اليوم اكثر مما كانت بالامس صاحبة السيادة على مصر ولا حاميتها ولا عاملة فيها بتوكيل من السلطان لان معاهدتي ١٨٥٦ و ١٨٧٨ لا يزال مفعولهما نافدا وفي مقدور اوربا ان تفتح المسألة وان تطالب بحل ينطبق على الحق « هذا مايقوله فريسينيه فهل ذلك الموضوع هو الذي أراد السلطان فتحه بالتعيين؟ هل أراد ان يذكر العالم بذلك الموقف القانوني؟ هل اراد بعمله ان يمنع نوعاً من مضي المدة وان يؤيد حقوق سيادته؟ من الجائز القول بذلك كما ان المؤكد ان إنجلترا تخيلته لأنهارأت في حادثة طابطة تهديدا بفتح المسألة المصرية باجمعها وقد ادهشتها جرأة عبد الحميد في عمله فظنت انها تلمح وراء ظهره يد دولة اوربية كان المعروف انه يتبع عن طيب خاطر وحيها وهي تدفع به. وقد قربت إنجلترا بين حادثة طابطة وما جرى في مراکش ومؤتمر الجزيرة ودهشت لهذا التوافق الثلاثي ولم تظن أبداً انه جاء عفواً بل اعتقدت ان المانيا تجرى في طرفه البحر الأبيض على طريقة واحدة اذ انها بعد ان اظهرت بوضوح في طنجه والجزيرة ان الاتفاق الفرنسي الانجليزي لم يغير مركز مراکش الدولي ارادت بدفعها جنود الاتراك في طابطة ان تظهر ان هذا الاتفاق لم يغير كذلك مركز مصر الدولي. من هذا يسهل فهم السر الذي دفع الوزارة البريطانية الى قطع المفاوضات في مصر لوصولها في لندرة والاستئانه كما يفهم السر الذي دفع تلك الوزارة للتذرع بحادث نافه في الحدود

لتعبئة جنود وارسال أسطول وانذار السلطان بمذكرة قاطمة بأن يخلى
طابه وسينافى خلال عشرة أيام» (١)

الخاتمة

مصر تفتح مسائلها بنفسها

ظنت إنجلترا بعد كل هذه الحوادث ان الجو خلالها في مصر وانه
مادامت أوروبا وتركيا قد تراجعتا الى الوراء فقد أصبح الطريق خالياً
أمامها ولكن هذا الظن لم يتحقق بل خاب فأل السياسة الانجليزية عند
مارأت ان مصر لا ترضى بحكم الاجنبي وان صوت أبناء النيل لا يخفت
ولن يخفت ولو تمكنت إنجلترا من اسكات العالم بأسره

وقد عولت مصر على أن تفتح مسائلها بنفسها وبقوتها وكانت ثورتها
في عام ١٩١٩ هي التي فتحت باب المسألة المصرية على مصر اعينه فأبت
إنجلترا الا أن تتجاهل الامر الواقع ودار في خلدتها أن تسوية هذه المسألة
في مؤتمر الصلح يغلق الباب الذي فتحه المصريون فخاب فألها للمرة الثانية
وارتفع من مصر صوت اجماعي يصرخ في وجه إنجلترا وفي وجه العالم
القديم والجديد « انه مصير وادى النيل بيد أبنائه لا بيد غيرهم وان المسألة
المصرية لا تحل الا برد حقوق مصر الى أهلها وبالاقرار بالاستقلال
التام لمصر والسودان »

هنالك عرفت السياسة الانجليزية أن تجاهل الشعور الوطني المصري
لا يجدى ولا يفيد ونأكدت ان المؤتمرات لو انعقدت يوميا وأصدرت

(١) أوروبا والامبراطورية العثمانية للسيورينيه بينون ص ٣٧٥

مئات القرارات بالموافقة على الحماية لما تقدمت المسألة المصرية خطوة واحدة الى الامام فاضطرت الى أن تغير خطتها وان تحاول حل المسألة بالاتفاق مع المصريين أنفسهم . وبدأ دور المفاوضات مع الوفد المصرى أولاً وثانياً ثم جاء دور المفاوضات الرسمية مع الحكومة المصرية أخيراً وقد أثبتت المفاوضات التي دارت مع الوفد المصرى ان السياسة الانجليزية لا تريد النزول بالمصريين عن كامل حقوقهم وانما تريد استدراجهم للاتفاق معها على تسوية مركزها في مصر فكانت هذه المحاولة سبباً في تنبيه المصريين الى ضرورة التمسك بسياسة الحيطة والحذر ومن أجل ذلك رفعنا صوتنا ضد كل مفاوضة تجرى قبل أن يوضع لها أساس صريح يتقيد به الانجليز وهو أساس الاستقلال التام لمصر والسودان وقد زادنا تشبهاً بهذا المبدأ سوابق إنجلترا في مفاوضاتها وما هو معروف من ألاعيبها ومناوراتها وطرق استدراجها ووسائل خداعها

وهما نحن أولاء لانزال متمسكين بموقفنا القديم الذي وقفناه من أول يوم دعت فيه الحكومة الانجليزية الى المفاوضات الرسمية واذا كانت الحوادث التي وقعت للآن لا تعد كافية في نظر البعض لاثبات صحة هذه النظرية فاننا نكمل المستقبل . اصدار حكمه بالحاسم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه

ولما كانت المفاوضات التي دارت مع الوفد المصرى والتي تجرى الآن مع الوفد الرسمى جديرة بالتدوين والنقد فاننا نرجىء الكلام عليها الى فرصة أخرى سائين الله أن يحق للحق ويلحق ويزهق الباطل

مذكرة سياسية

عن المسألة المصرية ومطالب المصريين الوطنية

هذا هو نص المذكرة السياسية التي وضعها المؤلف في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ وقدمها بعد نقلها الى اللغة الفرنسية لقناصل الدول في مصر لابلاغها للرئيس ولسن ولبقية رؤساء الحكومات الاخرى الذين اشتركوا في مؤتمر الصلح كما أرسلت لبعض الهيئات الرسمية في الخارج

— . . . —

رزح العالم تحت آصار القوة عصورا طويلا وأجيالا متعاقبة . وما كانت الحروب الا وسائل لارضاء طمع القوى واذلال الضعيف . وبالرغم من تقدم الحضارة لم تتألف محكمة ذات سلطة لتأخذ للضعيف حقه من القوى ولتضمن احترام قواعد القانون الدولي وتنفيذها فيسود العدل بين الامم وتعلو كلمة الحق في كل مكان

ولقد تألمت شعوب كثيرة من جراء هذا النظام الذي ساد العالم فتعكر صفو السلام بسببه وذهبت ضحيته أرواح عزيزة وسفكت دماء ذكية

مبادئ الرئيس ولسن

غير ان صوتا من العالم الجديد وهو صوت الرئيس ولسن أخذ ينادى بضرورة القضاء على هذا النظام الفاسد فسمع الناس مبادئ جديدة في حكم الشعوب وتقرير العدل وتاقت النفوس الى تنفيذها لان الاراء اتفقت على انها

الوسيلة الوحيدة لتأخى الشعوب وبقاء لواء السلام خافقا فوق ربوع هذا العالم الذى ضج من كثرة الحروب وشكا من الاعتداء على الضعيف

قرر الرئيس ولسن ان عهد الفتوحات والتوسعات قد مضى وانقضى فأصبح من الممكن لكل أمة تتفق أمالها مع العدل وسلام العالم ان تصرح الآن أو فى أى وقت من الاوقات بالاغراض التى تصبو اليها وقرر أن العدل اذا لم يمنح لكل الامم فلا يمكن أمريكا ان تحصل عليه هى أيضا . وقرر ان دعائم العدل الدولى يجب ان ترتكز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة لجميع الشعوب ولكل الجنسيات لافرق بين قويتها وضعيفها والا فان هذه الدعائم تنهار ولا يبقى أثر لشيء منها ؟ وقرر ان الشعوب لايجوز أن تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين واعداء وان الآمال الجنسية والوطنية يجب أن تحترم . ولا يجوز اليوم ان تساد الشعوب أو تحكم الا بمحض ارادتها ورغبتها .

قرر كل هذه المبادئ العادلة وانكر على الدول القوية استعباد الشعوب الضعيفة واستخدامها فى مصلحتها الذاتية كما أنكر مبدأ حكم الشعوب بسلطات مستبدة غير مسئولة (١)

فنحن باسم هذه المبادئ نرفع صوتنا طالبين تقرير العدل الدولى بالنسبة لنا نحن المصريين ذلك العدل الذى ينادى باستقلال مصر وهو الاستقلال الذى يشمل (الاراضى المصرية والسودانية وملحقاتها)

المسألة المصرية

ليست المسألة المصرية بنت اليوم وليست هذه أول مرة سينظر فيها مؤتمر دولى وماهى بالمسألة الصغيرة التى تعنى سكان هذه البلاد وحدثهم فان مركز مصر الجغرافى (وهى قائمة عند ملتقى ثلاث قارات ويمر فيها أكبر طريق تجارى فى

(١) أنظر خطابات ولسن فى ٨ يناير ١٩١٩ و٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٨

العالم) جعل العالم يعنى بشأنها من قديم الزمن لان تسلط دولة عاها يؤثر في التوازن الدولى فى البحر الابيض تأثيرا كبيرا ولذلك كانت الشغل الشاغل لاساسة أوروبا حتى استقر قرارهم فى سنة ١٨٤٠ على أن يجعلوا مركزها دوليا ويضمنوا استقلالها بمعاهدة دولية خشية ان تطمح أنظار احدى الدول اليها فلا يستقيم التوازن الذى طالما كان اختلاله سببا فى اشتعال نار الحرب بين أمم متعددة

ومن أجل هذا ما كادت انجلترا تحتل مصر ذلك الاحتلال المخالف للمعاهدات ونقواعد القانون الدولى وأحكام العدل حتى ارتفعت أصوات الاحتجاج من كل صوب وكثيرا ما رفع المصريون أصواتهم مطالبين بجلاء الانجليز عن بلادهم وبرد الاستقلال الى مصر . رفعوا هذه الاصوات هنا وفى اوربا بل وفى كل مكان ولم يثن عزائمهم ما كان يسن لهم من القوانين الاستثنائية المضيق للحرية وما كان يتبع معهم من الاجراءات غير الشرعية فصحفهم ومؤتمراتهم واحزابهم وألسنتهم وأقلامهم كانت موجهة فى هذا السبيل القومى ولا جرم أن يكون المصريون اول المرشحين بأقوال الرئيس ولسن ومبادئه لان فى تحقيقها ادراك غايتهم التى لم يصمتوا يوماً واحدا عن المطالبة بها وما هذا الصوت المرفوع الان الا بمثابة ترديد لما سمعه العالم منهم قبل اليوم

لنشرح الآن القضية المصرية مبينين مركز مصر الشرعى وحقيقة مركز الانجليز فى بلادنا من الوجهة الدولية متكلمين عن آمالنا القومية وأغراضنا الوطنية ان مصر الحديثة ترجع الى سنة ١٨٤٠ وقانونها الاساسى هو معاهدة لندرة الموقع عليها فى ١٥ يولييه من تلك السنة وكذلك فرمان الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١. والمؤيد والمتمم بفرمان أول يونية سنة ١٨٤١

فهذه العقود الثلاثة هى أساس استقلال مصر وحريتها وهى التى وضعت حدا للازمة التركية المصرية التى اقلقت أوروبا من سنة ١٨٣١ الى سنة ١٨٤١ ويلاحظ أن هذه المعاهدة الدولية وما يتبعها من فرمانات لم تسو مسألة مصر وحدها بل سوت ايضا مسألة السودان فهو باعتباراه أرضا مصرية يسرى عليه

ما يسرى على بقية الاراضى المصرية ولا سيما نحن نعلم ان محمد على يرجع اليه الفضل فى رد تلك البقاع الى مصر وهو بعمله لم يفعل شيئاً سوى انه أعاد لمصر الاراضى التى كانت تابعة لها منذ القرون الغابرة فان آثار طيبة تثبت ان الملك تحوتس الثالث من الاسرة الرابعة توغل لغاية منطقة البحيرات واحتل النقط الحربية التى كانت على النيل (١)

وتأييداً لذلك صدر فرمان آخر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ بتحويل محمد على ادارة مديريات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وبعد ذلك صدرت فرمانات تؤيد ما سبقها وتجعل الاراضى السودانية وماحققتها جزءاً من مصر فى الحكم وأهمها فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ وفرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ وفرمان أول يوليه سنة ١٨٧٥ وفرمان ٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ وفرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢ ومما هو جدير بالاعتبار ان هذه الامتيازات لم تعط لعائلة محمد على وحدها وإنما أعطيت لمصر فى الوقت نفسه فهى حق من حقوق المصريين الشرعية حصلوا بها على استقلالهم بضمانه أوروبا ومن واجهم أن يتمسكوا بها فى فرمان ٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ الموجه الى توفيق باشا نص على ذلك صراحة اذ جاء فيه « ان زيادة رفاهية مصر وتوفر الامن والسكينة لاهلها يعدان من الامور التى نعى بها كل العناية ولقد أصدرنا تحقيقاً لهذا الغرض فرماناً يؤيد أيضاً الامتيازات القديمة لهذه الارض » وجاء فيه أيضاً « أن المديوى لا يستطيع بأى حجة من الحجج ولا سبب من الاسباب ان يتنازل ملاًشخاص آخرين عن كل الامتيازات الممنوحة لمصر أو جزء منها » وقد ورد هذا النص نفسه فى فرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢

فيتين من كل ما تقدم أن أوروبا وضعت استقلال مصر تحت ضمانتها وهذا

(١) انظر كتاب الدكتور ايزمبير عن الشرق وكتاب ماسبيرو عن التاريخ القديم للشعوب الشرقية

ما يجعل باب المسألة المصرية مفتوحا في كل وقت تنفيذًا لتلك الضمانة ويجعل كل احتلال أجنبي لها مطبوعاً بطابع عدم الشرعية لانه مادام غير مرتكز على عقد قانوني فهو غير موجود شرعاً وغير طبعي فعلاً .

كيف وقع الاحتلال الانجليزي

ولنتقل الان الى البحث في الاحتلال الانجليزي وكيف وقع وما قيمته دولياً وعدلاً .

في أوائل عام ١٨٢٢ حدثت في مصر بعض قلائل سياسية لم تكن ذات شأن في أول أمرها لان الاهالي كانوا هادئين ولم تتعد الحركة بعض السياسيين والضباط (جريدة الطان عدد ١٥ فبراير و ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢) ثم اخذت تكبر شيئاً فشيئاً وكان لعرايى اليد الطولى فيها ولا يخفى ان موقف هذا الرجل لا يزال محوطاً بأسرار كثيرة فأن التاريخ لم يكشف لنا حقيقة الدافع له على ما فعل ولم يبين لنا المؤثرات التى كان خاضعا لها .

وقد كان من جراء هذه الحركة ان المسيو فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية اقترح على وزارة لندره ارسال ست سفن حربية الى الاسكندرية فوصل الاسطول ان في يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ ثم عاد فاقترح على الدول في ٣٠ مايو عقد مؤتمر دولي في الشئون المصرية وقد اجتمع هذا المؤتمر في طرايبا يوم ٢٣ يونيه وفي ٢٥ يونيه وقع اعضاؤه على البروتوكول المشهور الذى نص على ما يأتي :

« تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يقع بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال شىء من اراضى مصر ولا على الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها يكون غير ممكن لرعايا الحكومات الاخرى نيله »

ومع ذلك فبالرغم من هذا التعهد وبالرغم من استمرار المؤتمر منعقدا فان إنجلترا اخذت تضرب مدينة الاسكندرية بأساطيلها فى صبيحة يوم ١١ يوليه

وذلك بحجة ان المصريين كانوا يضعون بعض مدافع في الحصون تهدد الاسطول مع ان هذه الحجة لم يكن لها محل فان الاسطول الفرنسي كان واقفا بجانب الاسطول الانجليزي ولم يدع ان طوابى الاسكندرية تهدده بل على النقيض من ذلك فانه لما طلبت الحكومة الانجليزية من الحكومة الفرنسية ان تشارك معها في ارسال انذار لحكومة مصر في صدد هذه المدافع رفضت هذا الاشتراك واعتبرت ان ارسال انذار لمصر يكون غير شرعى وليس له مسوغ ولا سببا ان مؤتمرا الاستانة قرر عدم الانفراد بالعمل وخوفامن ان تكون الحكومة الفرنسية مسؤولة أصدرت أوامرها للاسطول الفرنسي بالنسحاب اذا ارسل انذار إنجلترا الى مصر وفعلا انسحب الاسطول. أضف الى ذلك أن الاسطول النمساوى والاسطول الايطالى كانا موجودين في الاسكندرية ولم يدعيا تلك الدعوى التي اتخذتها إنجلترا ذريعة لما فعلت ولقد احتجت الحكومة المصرية على انذار الاميرال سيمور وارسلت اليه الجواب الآتى :

« ان مصر لم تفعل شيئا يبرر ارسال الاساطيل الى مياهاها ولم تقدم الحكومة على عمل يستوجب مطالبة الاميرال سيمور فان الحصون باقية على الحالة التي كانت عليها عند وصول الاسطول ولم يصنع بها شىء سوى ترميمات ضرورية تقيها من التهدم . وزيادة على ذلك فنحن هنا في بلادنا فيحق لنا ويجب علينا أن نستعد لرد عادية كل من يسعى لتكدير علائق السلام

ولا يمكن مصر مادامت متمتعة بحقوقها ومحافظة على شرفها أن تسلم حصنها واحدا من حصونها ولا مدفعا من مدافعها الا اذا ارغمت عليه بالقوة . وهى تحتج على تصريحاتك التي أعلنتها اليوم وتلقى تبعة كل النتائج التي تحدث من اطلاق القنابل أو هجوم الاسطول على الأمة التي تطلق اول قذيفة فى اوقات السلم على مدينة الاسكندرية الهادئة خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد الحربية»
ضرب الانجليز الاسكندرية وانزلوا جنودهم الى البر وكان المؤتمر منعقدا كما قدمنا فقرر فى ١٥ يولييه تكليف الباب العالى بارسال جنود لقمع الفتنة ثم

انقض على ان يجتمع عند الحاجة فانفردت انجلترا بالامر وأخذت تشتط على تركيا لارسال جنودها شروطا كثيرة لم يضعها المؤتمر وفي هذه الاثناء كان الجيش الانجليزى يزحف على القاهرة حتى اذا دخلها ارسلت الحكومة الانجليزية الى الباب العالى تنبئه بان لاجاجة الى ارسال جنود لان جيش عرابى قد آشتت وان جزءا من الجيش الانجليزى استدعى فأجاب الباب العالى مستفهما عن رحيل بقية الجنود الانجليزية فلم يتلق جوابا وها نحن اولاء نرى الاحتلال باقيا للآن

احتلال انجلترا لمصر غير شرعى

اولا — هل احتلها الانجليز باعتبارها من الاراضى المباحة ؟

كان الاحتلال حتى فى العصور الغابرة طريقة من طرق تملك الاراضى. وقد عظم شأن هذه الطريقة فى عصر الاكتشافات أى منذ القرن الخامس عشر. وهو يعرف فى المذهب الدولى الحديث بأنه (حيازة أرض لاملالك لها — من الوجهة القانونية الدولية — فى وقت وضع اليد عليها بقصد جعلها تحت سيادة حائزها) فيبين من هذا التعريف ان الشرط الاساسى لاحتلال ارض ما هو أن تكون هذه الارض داخلة فى دائرة الاراضى الممكن احتلالها. أى ان الاحتلال لا يصح الا بالنسبة للاراضى غير الخاضعة لاي سيادة من السيادات (١)

وقال علماء القانون الدولى أيضا (لاجل ان يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية يجب أن تكون الاراضى غير مملوكة لاحد وأن لا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير أو بعبارة أخرى يجب ان لا تكون لاي دولة سيادة على هذه الاراضى أو تكون هذه السيادة قد أهملت وتنزل عنها) (٢)

ولا جرم ان مصر ليست بالبلد المباح فضلا عن أن احتلالها يلحق الضرر

(١) القانون الدولى العام للاستاذ دسبانيه نمرة ٣٩٢ — ٣١٦

(٢) القانون الدولى العام للاستاذ برى ص ٢٣٨ و ٢٣٩

بحقوق الدول كلها التي تشتبك مضالحتها فيها ومن اجل هذا الاشتباك قرر مؤتمر
الاستانة أن لا تختص دولة في مصر بميزة أيا كان نوعها

ثانيا - هل احتلت إنجلترا مصر باعتبارها فاتحة لها ؟

قد يقال بأن إنجلترا احتلت مصر وقت نشوب حرب كما تحتل الدول المتحاربة
جزءا من أراضي بعضها وهو قول مردود طبعاً فان إنجلترا عند محاربت عرابي
وأزلت جنودها الى مصر كان ذلك بحجة اعادة السلطة الى الخديوي وهذا نص
النشرة التي وزعها الجنرال ولسلي لما وصل الى ثغر الاسكندرية

«يعان الجنرال ولسلي قائد الجيوش الانجليزية ان الدولة البريطانية لم تقصد
بارساها التجربة العسكرية الى القطر المصري الا تأييد سلطة الجناب الخديوي
جنودنا لا تقاتل الا من كان شاكي السلاح خالعا لطاعة الخديوي

ثم ان الجنرال قائد الجيوش يسر كثيرا وينشرح صدرا من زيارة مشايخ
البلاد وغيرهم ممن يود المساعدة في قمع العصيان والقاء القبض على العصاة الذين
عصوا الجناب العالي الخديوي أمير البلاد وواليها الشرعي المعين من الحضرة
السلطانية »

فلم تكن هناك اذن حرب بين إنجلترا ومصر تخول الاولى احتلال الثانية
ولو حدثت هذه الحرب لوجب على إنجلترا اعلانها وهو ما لم يحصل ولا يمكن
حصوله لان اعلان مصر وقتئذ بالحرب باطل دوليا اذ باعتبارها في ذلك العهد
جزءا من الدولة العثمانية لا تستطيع ان تكسب نفسها صفة دولة محاربة واقد
قال هلبورن في كتابه (إنجلترا والترنسفال) « ان مصر التي يحمل خديويها علم
السلطان والتي يعتبر جيشها تحت قيادة جلالتها لا تستطيع ان تكسب حقوق
المتحاربين ومن أجل هذا لما عقدت معاهدة الصلح سنة ١٨٧٩ لم يذكر فيها اسم
مصر (مع انها كانت بجانب تركيا ضد روسيا) وانما اقتصر على ذكر تركيا وروسيا »

ثالثا — هل تنازل لها احد عن مصر

كلا فان الامة المصرية ماقتت تحتج بكل شدة على الاحتلال كما ان الدولة العثمانية كانت تفعل ذلك وتطالب بالجلء

رابعا — هل وكاتها الدول في احتلال مصر

كلا — فان هذه الدول قررت عدم انفراد أية دولة فيما يتعلق بشؤون مصر ولم تبج لانجلترا القيام بأي عمل في هذه البلاد وزيادة على ذلك لما دارت بين انجلترا والباب العالي تلك المخابرات المعروفة بمخابرات درومند وولف لاجل الجلاء عن مصر وتم التوقيع على اتفاقية الاستانة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢ رأت الدول ان هذه الاتفاقية تبجح لانجلترا اعادة احتلال مصر اذا وقعت اضطرابات فيها فلم تقرها لما في اقرارها من تحويل انجلترا حق النيابة عن أوروبا في شؤون مصر ولذلك احتجت فرنسا وروسيا وقتئذ على هذه الاتفاقية وكان من وراء احتجاجهما ان الساطان لم يصدق عليها فصارت كأن لم تكن

وعلى ذلك فان مركز مصر الذي أوجده الدول في سنة ١٨٤٠ لم يطرأ عليه أي تغيير من جراء الاحتلال ولا يمكن لاحد أن يصبغ هذا الاحتلال بصبغة شرعية ما

قال الاستاذ دسبانيه في كتابه القانون الدولي العام :

« ان قرارات مؤتمر لندره سنة ١٨٤٠ لاتزال مستمرة الوجود دائما كما ان الاحتلال الانجليزي لا يمكن ان تكون له غير الصبغة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التي تستعمل لجعله نهائيا » (١)

وقال العالم الكبير (دى مارتنس) أستاذ القانون الدولي (ان مركز

(١) القانون الدولي العام للاستاذ دسبانيه نمرة ١٢٨

لحكومة المصرية وجد باتفاق أوروبا اتفاقاً شرعياً وهذا الاتفاق نفسه ضروري
التغيير هذا المركز) (١)

وقال الاستاذ (كوشري) في كتابه المركز الدولي لمصر والسودان « ان
التدخل في شئون الامم الاخرى ليس قانونياً لان القوانين تقضى بان تكون
الامم مستقلة بعضها عن بعض فبأى حق تدخلت إنجلترا في شئون مصر . انها
كانت دائماً ضد مبدأ التدخل ولا سيما عند تدخل النمسا في ايطاليا سنة ١٨٢١
وفرنسا في اسبانيا سنة ١٨٢٣ فعلام غيرت أذن مبدأها ؟

هل لهان تتذرع بدعوة السلطان؟ كلا فانه لم يوجد شخص رفع صوته اكثر
منه محتجاً على التدخل الانجليزي في وادي النيل كما انه لم يوجد شخص ألح اكثر
منه في أن يعيد بنفسه السكينة الى مصر

ان التدخل الذي خوله القانون الدولي الحديث لا يمكن ان يكون شرعياً الا
اذا قام به مجموع الدول وهو مالا ينطبق على عمل إنجلترا

وقصارى القول انه بالرغم من اطلاق القنابل على الاسكندرية ومن التل
الكبير ومن أم درمان ومن فاشودة فإن المسألة المصرية لا تزال مفتوحة ومماثل
انجلترا الا كمثل الكاتب فوق الرمل » (٢)

وقال المسيو فريسينيه في كتابه على المسألة المصرية « ان الاتفاق الاوربي
هو الذي أوجد الحكومة المصرية وهذا الاتفاق وحده هو الذي يملك نقض ما فعل
خامسا — تصريحات رجال الحكومة الانجليزية

على اننا لو رجعنا الى تصريحات رجال الحكومة الانجليزية انفسهم قبل
الاحتلال وبعده نجد أنهم يوافقوننا على هذه الآراء ويقرروننا على ان الاحتلال
غير شرعي ويعدوننا بالجللاء العاجل مصرحين بأن وقت الجلاء حان منذ زمن
بعيد . وسنأتى فيما يلي على نموذج من تصريحاتهم

(١) مارتنس ص ٣٣٦

(٢) كتاب المركز الدولي لمصر والسودان للاستاذ كوشري ص ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٦٠

تصريحات الانجليز باحترام استقلال مصر

ووعودهم المتكررة بالجلاء

لساسة الانجليز تصريحات عديدة باحترام استقلال مصر ووعود متكررة بالجلاء عن وادى النيل تأتي هنا على أكثرها لانها حجة بالغة على عدالة مطالبنا وبرهان ساطع على فساد مركز الانجليز في مصر وعدم استطاعتهم صبغه بأية صبغة شرعية : رهي منشورة بترتيب تواريخ القائها

(١) تصريح السير ادوار مالت قنصل إنجلترا الجنرال في القاهرة لسلطان في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق في ٩ سبتمبر - ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١)

« ان حكومة جلالة الملكة لا ترمي الا للاحتفاظ بسيادة الباب العالي وبحقوق الخديوى وهي لا ترغب في احتلال مصر ولا ضمها »

(٢) تلغراف اللورد جرنفيل وزير الخارجية للسير مالت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق السابق والجريدة المصرية الرسمية في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١)

« ان غرضنا مقصور على ان تكون مصر متمتعة بالاستقلال الادارى الذى ضمنه السلطان لها ولا جرم ان حكومة جلالة الملكة تكون قد ناقضت ائمن تقاليد تاريخها الوطنى اذا هى رغبت في انقاص هذه الحرية - وان العلاقة التى تربط مصر بالباب العالى تعد ضمانة كبرى ضد كل تدخل أجنبي فاذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر في مستقبل قريب معرضة لخطر اطاع المتنافسين »

(٣) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية الى موزوروس باشا في ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق في سنة ١٨٨١)

« بالرغم من جميع الاشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة في ان نعمل لاحتلال مصر اوضمها وانما نحن نرغب في الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان »

(٤) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية لسفير روسيا في لوندراه في ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨١)

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصي وانما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة »

(٥) تصريح اللورد دفرين سفير إنجلترا بالاستانة للسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨١)

« لقد صرحت للسلطان ان إنجلترا بعيدة عن ان يكون لها مطامع في مصر فان غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة والرأى العام في إنجلترا يجمع على هذه السياسة وقد اضفت الى ذلك اني لا أجهل ان السلطان يرتاب في نيائنا وان من الاسف العظيم ان يتولاه مثل هذا الخوف الخيالي »

(٦) تصريح جلالة الملكة فيكتوريا في خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (انظر التيمس)

« سأبذل كل مالدي من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التي قررتها الفرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل ادارة البلاد ادارة حسنة مع ترقية نظاماتها »

(٧) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية للسميو تيسوفى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ « انظر الكتاب الازرق والكتاب الاصفر لسنة ١٨٨٢ »

« ان الحكومة الانجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلي في مصر أو احتلالها حربيا »

(٨) منشور اللورد جرنفيل وزير الخارجية للدول في ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢
« انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢ »

« ان عمل الامرال سيمور سيقتمر على الدفاع الشرعى دون ان يكون
للحكومة الانجليزية غرض مستتر »

(٩) تلغراف اللورد جرنفيل وزير الخارجية للورد دوفرين في ١١ يوليه
سنة ١٨٨٢ « الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢ »

« ان انجلترا لاتسعى في مصر وراء غرض شخصى لايتمق مع مصالح اوروبا
ولا وراء غرض ينافى مصالح الشعب المصرى »

(١٠) تصريح السير شارل ديلك وكيل الخارجية للمسيو تيسو في ١٨ يوليه
سنة ١٨٨٢ « الكتاب الاصفر لسنة ١٨٨٢ »

أن الجنود التى نزلت الى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالامن في
الاسكندرية »

(١١) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٤ يوليه سنة
١٨٨٢ « الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢ »

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع في مصر وهى لم ترسل الجنود اليها الا لاعادة
الامن فيها ولكي ترجع للخديو سلطته التى فقدها وهى تنوى بكل تحقيق
ان تعرض على الاتفاق الاوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية »

(١٢) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٢ اغسطس
سنة ١٨٨٢ (انظر التيمس)

« ليس في نيتنا مطلقاً أن نحتل مصر واذا كان هناك شىء لانقدم عليه فهو
ذلك الاحتلال لان فيه مناقضة تامة للمبادئ التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة
وللوعود التى وعدتها لاوروبا ولسماسة أوروبا نفسها »

(١٣) منشور اللورد جر نفيل وزير الخارجية للسفراء في اغسطس سنة ١٨٨٢
« يجب على سفراء الملكة في الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم
وجود مطامع شخصية لانجلترا وان الحكومة الانجليزية مصممة على ان لاتسوى
مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول »

(١٤) تصريح اللورد جر نفيل وزير الخارجية للجنرال مينابرى في سبتمبر
سنة ١٨٨٢

« ان إنجلترا لاترى الى بسط حمايتها على مصر أو ارغام أحد على الخضوع
لارادتها »

(١٥) تصريح المستر دودسون في خطابه بسكر بروج يوم ١١ اكتوبر
سنة ١٨٨٢ « انظر التيمس »

« ليس لانجلترا نية البقاء في مصر يوما واحدا اكثر مما تقتضيه الضرورة
وهي تؤمل ان تعود الحكومة الاهلية بعد قريب ولا حاجة لانجلترا في بسط
سيادتها على مصر ولا في ضمها وانما هي ترغب في ان تعيد مصر للمصريين »

(١٦) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر
سنة ١٨٨٢ « انظر التيمس »

« انقص عدد الجنود البريطانية الى ١٢ ألفا منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال الا
وقتيًا وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية »

(١٧) خطابة تشمبرلان في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ « انظر التيمس »

« انى لا أضيع وقتى في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من انها تنوى بسط
حمايتها الدائمة على مصر لان مثل هذا العمل يسبب الاسف الشديد خلفنا اذبه
نكون قد اوجدنا ارلندا جديدة في الشرق ولا ريب في اننا سنجلو عن مصر
متى استتب النظام فيها اننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الامن والسعادة
والاستقلال »

(١٨) تصريح جلالة الملكة فكتوريا في خطاب العرش يوم ١٥ فبراير

سنة ١٨٨٣ « انظر التيمس »

« سنحترم كل الالتزامات الدولية في مصر »

(١٩) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٥ مارس

سنة ١٨٨٣ « انظر التيمس »

« اننا لانطيل أجل احتلال مصر الى ما بعد الوقت الذي تقضى فيه الضرورة بوجود الجنود بها ولا ريب ان هناك أمماً أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لانجلترا في مصر والحكومة الانجليزية لاتعترف بمصالح انجليزية منفصلة عن المصالح العامة التي للامم المتحضرة »

(٢٠) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس

سنة ١٨٨٣ (انظر التيمس)

« ان الحكومة الانجليزية لم تفكر في ضم مصر لان هذا العمل يمس شرف انجلترا »

(٢١) تصريح السير شارل ديلاك وكيل الخارجية في مجلس العموم يوم ٩

أغسطس سنة ١٨٨٣ (انظر التيمس)

« ان حكومة جلالة الملكة معارضة في ضم مصر وفي كل ما يشبه هذا الضم

احتفاظا بعهودها وصيانة لمصالح انجلترا »

(٢٢) تصريح السير وليم هركوو في ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ (انظر التيمس)

« ان انجلترا لاتنوي ضم مصر مطلقاً ولا تعترف لنفسها بأى حق في هذا

العمل الذي يعد وسيلة غير سياسية لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له فلا ضم ولا حماية بل اننا سنجدلجو عن مصر متى استتب الامن والهدوء فيها »

(٢٣) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية لوادنجتون في ١٦ يونيه سنة

١٨٨٤ « انظر الكتاب الاصفر لسنة ١٨٨٤ »

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بان تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط

أن الدول ترى وقتئذ ان الجلاء يمكن ان يتم بدون تعكير السلام والامن
في مصر »

(٢٤) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه
سنة ١٨٨٤ - انظر التيمس

« نتمهد ان لانظيل احتلالنا الحربى لمصر الى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ اذا
كانت الدول يومئذ تصرح ان حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الامن
في مصر ولا جرم اننا اذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عند
ما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به فان يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد »

(٢٥) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية في مجلس اللوردات يوم ٢٠
يونيه سنة ١٨٨٤ « انظر التيمس »

« مثل التصريح السابق »

(٢٦) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا في ٨ فبراير
سنة ١٨٨٥ « انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٥ »

« تنوى الحكومة الانجليزية نية صريحة ان تنسحب من مصر لاسباب
سياسية ومالية »

(٢٧) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير
سنة ١٨٨٥ « انظر التيمس »

« الحكومة مصممة على ان لا تبقى في السودان يوما واحدا اكثر مما تقضى
به الضرورة »

(٢٨) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في منشور انتخابى يوم ١٨ سبتمبر
سنة ١٨٨٥ « انظر التيمس »

« يجب على انجلترا ان تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى ونحن
لا نقبل ضما ولا حماية ولا اطالة غير محدودة للاحتلال كما اننا نرفض كل فكرة
تعويض مهما كان نوعه في مقابل الجهود والتمضحيات التى بذلناها لليوم .

ان السياسة الانجليزية قائمة على خطأ وان أحسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حداً لمثل هذا التدخل «

(٢٩) تصريح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة للمسيو وادنجتون في ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ « انظر الكتاب الاصفر »

« اذا ظننتم اننا نريد البقاء في مصر تكونون مخدوعين لاننا لا نبحث الا على الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء «

(٣٠) تصريح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة في خطاب القاها في الولاية التي اقامها محافظ لوندرد في نوفمبر سنة ١٨٨٦ « انظر التيمس »
« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهي وأن أقوال أوروبا في هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة «

(٣١) تصريح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ « انظر التيمس »

« لا يستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراماً لقواعد القانون الدولي وان مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا وهي تقضى بأن الاحتلال الإنجليزي ينتهي بعد ثلاث سنوات «

(٣٢) تصريح السير هنري درومندوولف الى الصدر الاعظم في سنة ١٨٨٧ « الكتاب الازرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧ »

« كذبت الحكومة الانجليزية كل نية في ضم مصر أو بسط الحماية عليها ولقد نسبوا لانجلترا فكرة انها تريد احتلال مصر احتلالاً أبدياً. ولكن هذا

يعد خرقاً لتقاليد إنجلترا السياسية ونقضاً لتعهداتها نحو السلطان وانتهاكاً لحرمة القانون الدولي «

(٣٢) تصريح و. ه. سميت وزير الخزانة في مجلس العموم في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ « انظر التيمس »

« يمكننا أن نتوقع في مستقبل قريب جدا الجلاء عن وادي النيل كله »

(٣٤) تصريح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ « انظر التيمس »

« لانستطيع اعلان حمايتنا على مصر ولا اعلان نيتنا بأننا نريد ان نحتلها احتلالاً فعلياً ابدياً لان هذا يعد نقضاً لتعهدات إنجلترا الدولية »

(٣٥) تصريح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة في وليمة محافظ لندره يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ « انظر التيمس »

« ليس غرضنا الاساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية وانما نحن نرغب فى ان نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والقرارات واننا نتقدم فى هذا السبيل ونؤمل من صميم افئدتنا ان ندرك ذلك الغرض قريباً »

(٣٦) تصريح السير شارل ديلك وكيل الخارجية سابقاً فى خطابه بمدينة سدن فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ « انظر التيمس »

« تعهدت إنجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة ولقد جل اليوم وقت الجلاء وليس هذا لاننا وعدنا به فقط بل لان مصاحبتنا ايضا تتطلب القيام به فان احتلال مصر هو الذى جر الحكومة الى التنازل عن هالجولند والتخلي عن الهوفاس فى مدغشقر وتضحية حقوق المستعمرين فى ترينيداد »

(٣٧) تصريح اللورد دوفرين السفير فى باريس للمسيو دوفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الازرق سنة ١٨٩٣)

« ان زيادة الحماية الانجليزية في مصر لاتدعو الى اى تعديل فى التأكيدات
التي قدمتها حكومة جلالة الملكة فى عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر
كما انها لاتدعو لأى تغيير سياسى »

(٣٨) تصريح اللورد روزرى وزير الخارجية للمسيو وادنجين فى ٢٥ يناير
سنة ١٨٩٣ (الكتاب الازرق)

« مثل التصريح السابق »

(٣٩) تصريح اللورد كامبرلى وزير الهند فى مجلس اللوردات فى ٣١ يناير
سنة ١٨٩٣ (انظر التيمس)

« ان ارسال الممدد الى مصر لا يغير بأى حال مركز إنجلترا حيال هذا البلد »

(٤٠) تصريح السير هنرى كميل بارمان وزير الحرية لجريدة نيوزوز فى ٩

كتوبر سنة ١٨٩٤

« نيس احتلال مصر الا وقتياً واننا لا يمكننا البقاء الى الابد فى مصر الا
اذا تقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا انفسنا محققين فى نظر اوربا »

(٤١) تصريح السير شارل ديلك وكيل الخارجية السابق فى محاضراته التي القاها

يوم ١٤ اكتوبر سنة ١٨٩٥ (انظر التيمس)

« الاحتلال الانجليزي مصدر ضعف لانجلترا وحيث اننا لانزى اية مصالحة

فى البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد »

(٤٢) تصريح ملادستون فى خطابه الذى ارسله الى المرحوم مصطفى كامل

باشا فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ (انظر كتاب المصريين والانجليز)

« ان زمن الجلاء على ما اعرف قد حل منذ بضع سنوات »

(٤٣) تصريح اللورد سالسبورى رئيس الوزارة للمسيو كورسيل فى ١٢

اكتوبر سنة ١٨٩٨ (انظر الكتاب الاصفر)

« كان وادى النيل ولا يزال دائماً ملكاً لمصر »



السودان المصري وملحقاته

قلنا ان المعاهدات والفرمانات سوت مسألة مصر والسودان معا فركزهما
الدولى واحد ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ومن أجل ذلك نحن نطلب
استقلال مصر والسودان أو بعبارة أخرى استقلال البلاد المصرية التى تدخل
فيها أراضى السودان وملحقاته

ولنتكلم الآن عن حوادث السودان : -

لما احتل الانجليز مصر ذلك الاحتلال غير الشرعى طلبوا من الحكومة
المصرية اخلاء السودان وكان شريف باشا وقتئذ رئيسا للوزارة فلما عرضت
المسألة على مجلس النظار رفض المجلس الموافقة على هذا العمل واستقال شريف
باشا بجوابه المشهور الذى قال فيه

« افترحت علينا حكومة بريطانيا العظمى أن نخلى السودان على أننا لانملك
هذا الحق وقد طلبت أيضا أن نعمل بنصائحها دون مناقشة فيها ولا يخفى أن هذه
الاقتراحات مخالفة لبحوى النظمات الشورية الصادرة في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨
التي نص فيها على أن الخديوى يحكم البلاد باشتراكه مع النظار . فبناء على ذلك
نضطر هنا الى أن نطلب من مقامكم السامى أن تقبلوا استعفاءنا لانه لا يمكننا
والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية »

ولقد استدعى نوبار باشا فتولى رئاسة النظار ووافق على الاخلاء في ٨ يناير
سنة ١٨٨٤ وتم الاخلاء في السنة التالية

ولاجرم ان هذا العمل لاقيمة له من الوجهة الدولية وليس من شأنه ان
يفصل السودان عن مصر او ان يجعله ارضا مباحة وقد احتج الباب العالى لدى الدول
وقتئذ على هذا العمل

وعدم شرعية هذا الاخلاء ترجع الى نصوص الفرمانات (ولا سيما فرمان

سنة ١٨٧٩) التي تصرح بأن الخديوى لا يملك ترك قطعة ارض من الاراضى المصرية مطلقا

اخلى السودان بضغط الانجليز وبعد ذلك أخذت انجلترا تحتل بعض بقاعه وتعدت اتفاقات تقضى باحتلال بعض الدول بقاعا أخرى ثم عادت فأشارت على الحكومة المصرية باعادة فتح السودان وعقدت مع الحكومة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ القاضية بجعل السودان شركة بين انجلترا ومصر

فهل هذه التصرفات صحيحة وهل من شأنها أن تجعل للسودان وماحقاقته مركزا غير المركز الذى حددته المعاهدات والقرمانات ؟ اللهم كلا . فان احكام هذه المعاهدات والقرمانات صريحة كما أن قواعد القانون الدولى تنطق ببطلان هذه التصرفات . ولقد تكلمنا عن إعلان الاخلاء الذى وقع فى سنة ١٨٧٥ وما يؤيد هذا البطلان أيضا ما صرح به رجال الحكومة الانجليزية انفسهم من ان السودان لم ينفصل فى وقت من الاوقات عن مصر ولم يفقد صبغته المصرية بالرغم من اخلائه

قال السير جيمس فورجيسون فى ٥ مارس سنة ١٨٩١ « ان حقوق السيادة على السودان ملك للسلطان و ساطان تركيا لم يترك حقوقه على السودان وقد أباننا سفيره فى ٣٠ يولييه سنة ١٨٨٥ بلاغا صريحا فى هذا الصدد فضلا عن انه لم يفعل شيئا ينافى سلطة الخديوى الذى يمثله فى السودان » (١)

وقال اللورد سالسبورى فى ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ « لقد اكدت بطريقة عامة فكرة ان وادى النيل كان ولا يزال مملوكا لمصر وان كل عقبة وقعت امام هذه الملكية وكل نقص اصابها بسبب فتوحات المهدي قد تلاشيا بانتصار الجيش الانجليزى المصرى فى أم درمان » (٢)

(١) مصر والسودان للمسيو كوشيرى ص ٣٧٧

(٢) الكتاب الازرق من اللورد سالسبورى الى السير ادمون مولسون فى

ولا يجوز ان ننسى موقف إنجلترا في حادثة فاشوده فانها حاجت فرنسا وقتئذ
بان السودان ملك لمصر وليس ارضا مباحة وبناء على هذه الحجة غادرت حملة
مارشان فاشوده

اتفاقية سنة ١٨٩٩

هذا من جهة مركز السودان بعد اخلائه وقبل اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩. اما
من جهة بطلان هذه الاتفاقية فالادلة على ذلك متعددة

١ - لما كان التنازل الاول عن السودان باطلا فكل ما يبنى عليه في المستقبل
يعتبر باطلا ايضا لانه مادام السودان لم ينفصل عن مصر فلا يعاد ارضا مباحة وعلى
ذلك لا يمكن احتلاله بالفتح وهذا رأى إنجلترا في حادثة فاشوده كما قدمنا
٢ - اذا كانت القرارات تحرم على الخديو التنازل عن السودان في سنة ١٨٨٤
فهي كذلك تحرم عليه اشراك دولة اجنبية معه فيه لان هذا الاشراك يعد تنازلا
عن جزء مشاع فيه وليس له ان يفعل ذلك

٣ - ان القرارات تحرم على الخديو فوق ذلك ابرام معاهدات سياسية
كاتفاقية السودان (انظر فرمانى ١٨٧٩ - ١٨٩٢) ولقد صدقت إنجلترا على
هذه القرارات

٤ - ان عمل إنجلترا يعد اعتداء على ممتلكات الغير وهو يناقض ما تعهدت به
في عدة مواقف نذكر منها معاهدة لندن في ١٥ يوايه سنة ١٨٤٠ ومعاهدة
باريس في ٢٠ مارس سنة ١٨٥٦ ومعاهدة برلين في ١٣ يوليه سنة ١٨٧٨ ومؤتمر
الاستانة سنة ١٨٨٢

وهل يجوز لانجلترا ان تلغى الامتيازات الاجنبية من السودان بمقتضى هذه
الاتفاقية مع انها من الحقوق التي اكتسبتها الدول من الباب العالي ولا يمكن
مسها بشيء الا اذا اقر الجميع هذا الالغاء ولقد قال المسيو فرسينيه في كتابه عن

المسألة المصرية عند الاشارة الى هذه الاتفاقية (انها من الوجهة الدولية باطلّة
بطلانا تاما) (١)
وقال أيضاً (لم يوافق السلطان ولا أية دولة على هذه الاتفاقية وعلى ذلك
فركز إنجلترا في السودان غير شرعى)

ماذا جنته مصر من هذه الشركة

هذه قيمة الشركة المصرية الانجليزية من الوجهة الدولية القانونية فلننظر
الآن فيما جنته مصر منها وهل عادت عليها بشيء من الفائدة أم أنها لم تجن منها
الا الخسارة

يقولون ان السودان شركة ولكن هذا القول لا يسمع في كل وقت بل ينادى
به عند ما تتطلب ذلك مصاحبة الانجليزية أى عند ما يراد دفع المال اللازم لهذه
البقاع أما في غير ذلك فليس للمصرى شيء في السودان والانجليزية وحده هو
صاحب الكلمة والنفوذ يشاركننا مشاركة القوى للضعيف

لقد تكلف علينا السودان من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٩١٢ نحو ثمانية عشر
مليوناً من الجنيهات (انظر النشرة الشهرية لجملة الغرفة التجارية الدولية بعددها
الثاني السنة الحادية عشرة الصادر في فبراير سنة ١٩١٣) وايس هذا المبلغ هو
الخسارة الوحيدة التي أصابتنا بل الخسارة الحقيقية هي أن هذا المبلغ الجسيم بالنسبة
لميرانية مصر أخذ منها في وقت كانت محتاجة اليه أشد الاحتياج فتمطت بسبب
ذلك بعض المشاريع الضرورية للرئى والصرف مما الحق بالزراعة ضرراً كبيراً وقد
كتب أحد كبار المالىين والمهندسين الزراعيين مقالات متعددة في مجلة (الحياة
المالية) الفرنسية وفي النشرة التجارية الدولية التي سبق الاشارة اليها شرح فيها
هذه النظرية قائلاً (ان متوسط محصول القطن نقص بمقدار ٣٠ في المئة على

(١) المسألة المصرية للمسيو فريسنيه ص ٤١٩

الاقبل في خلال ١٢ عاما من ١٨٩٨ الى سنة ١٩٠٩ وقد قدرت بسبعين مايو نامن الجنيهات مبلغ الخسارة التي أصابت مصر من جراء ذلك وأثبت ان السبب الرئيسي لهذه الخسارة يرجع الى أعمال الري التي درست درسا رديئا وتفذت بطريقة ناقصة نظراً لقلة المال فان الاموال كانت تتسرب الى السودان ويظهر أنهم ضحوا الاعتبار الفنية الزراعية في مسألة الري في سبيل الاعتبار المالية وكان الرأي السائد في فكرة تغيير طريقة الري يرمى الى الحصول على أكبر كمية من الماء في أقصى وقت لأخذ أقصى ضريبة عقارية وبذلك أكثروا من توزيع المياه دون أن يعنوا بطريقة صرفها على أنهم قرروا الآن ان ينهوا بما كان يجب البدء فيه وسينفقون ثلاثة او اربعة ملايين من الجنيهات للقيام بأعمال الصرف التي كان يجب ان تدير جنباً لجنب مع اعمال الري التي اجلوها لانهم ارادوا ان يخدموا السودان قبل مصر (١)

هذا شيء مما سببته الشركة لمصر اضعف الى ذلك ان السياسة المتبعة الآن في تعمير السودان ترمى الى تحويل التجارة عن المرافئ المصرية الى ميناء بورسودان فقد انققت اموال مصر على مد خطوط طويلة من السكك الحديدية في تلك البقاع ولم يفكر احد في ايجاد حلقة باصوان مع ان المسافة بينهما لا تتجاوز ٣٥٠ كيلو مترا وذلك لعدم تسهيل المواصلات بين البلدين . ولقد تحققت هذه الغاية وتحولت التجارة الى بور سوان بكثرة عظيمة ينطق بها الجدول الآتي:

السنة	قيمة الواردات والصادرات لبورسودان بالجنيه المصري	النسبة لمجموع تجارة السودان
١٩٠٨	٨٨٢٥٨٠	٣٦١ في الالف
١٩٠٩	١٠١٠٩٨١	٤٠٢ »
١٩١٠	١٥٦٣٥٥٨	٥٣٦ »
١٩١١	٢١٢٥١٣٩	٥٧٠ »

وبذلك تقدمت تجارة بور سودان هذا التقدم العظيم بينما تجارة وادى حلقا
سائرة الى الوراء

ولو اقتصر الامر على ذلك لكان مسألة المسائل هي توزيع مياه النيل
بين مصر والسودان فان زيادة المساحة المنزرعة في تلك البقاع ومشاريع الخزانات
التي يريدون تنفيذها مما يهدد الري في مصر بالخطر مادام الانجليز هم أصحاب
السلطة في السودان . وليس الخطر الذي نشير اليه بخيالي فقد أثبتته كثير من كبار
المهندسين وفي مقدمتهم المسيو برمبت المقتش العام للقناطر والجسور الذي كانت
الحكومة الفرنسية أو فדתه لمصر (في رسالته السودان النيلي التي تلاها في المجمع
العالمى المصرى في جلسته المنعقدة يوم ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣)

فقد قرر هذا العالم أن بناء قناطر في أعالي النيل يهدد مصر بالخطر ان
لم يكن بالموت

وذهب السير سكوت منكريف وكيل الاشغال سابقا في القاهرة الى الاخذ
بهذا رأى في خطابه الذى ألقاه يوم اول اكتوبر سنة ١٨٩٥

وكتبت النشرة الشهرية للغرفة التجارية الدولية في مصر فصلا مستفيضا في
هذا الموضوع أيضا في عددها الصادر في شهر ديسمبر سنة ١٩١٢

ولقد حاول المستر توتنهام مفتش رى السودان العام ان يطمئن المصريين فيما
يتعلق برى أراضيههم بالرغم من المشروعات التي تقضى بزيادة الاراضى المنزرعة
في السودان ولكنه قال في تقريره العبارة الآتية

« حرصا على سلامة ماء الري اللازم للقطر المصرى يحسن انشاء مقياس دقيق
في وادى حلقا ووضع اتفاق بين الحكومتين فتتعهد حكومة السودان بهذا
الاتفاق أن تعطى القطر المصرى كميات معينة من الماء لا تنقص عن أقلية مفروضة
في كل فصل من فصول السنة وتكون هذه الكمية مبنية على حاجة القطر

المصري وأقلية الماء الذى يكون فى النيل بالاصل والباقي يعطى للسودان» (١)
ونحن نتساءل ماذا تكون النتيجة اذا امتنعت حكومة السودان وهى فى يد
أجنبي عن مصر عن اعطائنا الكميات المعينة من المياه

اللهم أن حياة مصر تتطلب أن يكون السودان متحداً معها وجزءاً منها
لا فى يد أجنبية عنها أما شركة الضعيف مع القوى فلا تعود علينا الا بالضرر
ولقد القى المستر هاتون رئيس البعثة البريطانية فى السودان خطبة فى
لاجتماع الذى أقامته جمعية تقدم القطن البريطانية بمدينة منشستر جاء فيها ما يلى
« لامنا الكثيرون صراحة لان الحكومة البريطانية لا تدفع شيئاً من المال
فى السودان مطلقاً حتى انه عند ما احتاجت الرايات البريطانية التى تحقق على
المصالح بجانب الرايات المصرية الى الاصلاح لم تدفع ما يلزم لذلك من زهيد المال
ثم هل من المعقول أو مما يجمل ان نطالب من الحكومة المصرية أن توجد الاموال
التي يتمكن بها السودان من منافسة مصر فى زراعة القطن» (٢)

ولا يذهبن أحد الى الظن بأننا نعد السودان مستعمرة لمصر و نريد ضمه
للسوده وإنما نحن نعدده جزءاً منها فما يسرى على الاراضى المصرية لا بد ان يتمشى
عليه وما تتمتع به من نعمة الحرية لا مناص من أن يشاركها فيها فهما توأمان
حقوقهما متساوية وواجباتهما واحدة ومماثلهما الاكمل مقاطعتين فى مملكة
واحدة لا تفاضل بينهما .

وغير خفى ان سكان السودان يتكلمون لغتنا وأغلبتهم تدين بدين الاغلبية
فى مصر وهذا الاتفاق فى الاعتقادات الدينية يدعو الى الاتفاق فى العادات
والتقاليد والاخلاق والطبائع

وقصارى القول ان بينهما روابط عديدة تجعل اتحادهما أمراً محتماً فكل منهما

(١) انظر تقرير السير جورست عن عام ٩١٠

(٢) انظر جريدة المنشستر جارديان بتاريخ ٢١ مايو سنة ٩١٢

فى حاجة الى الاخر اذ مصر متممة للسودان والسودان متمم لمصر وهما يكونان
كتلة واحدة لاسبيل لانفصال احدهما عن الثانى فكل هذه الحقائق والاعتبارات
فضلا عن مركز السودان من الوجهة الدولية يدعو الى المطالبة بعدم انفصال
السودان عن مصر وبيطلاق الشركة الانجليزية المصرية التى لا توجد الان الافعلا
لاقانونا

اتفاقية سنة ١٩٠٤

فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عقدت اتفاقية بين انجلترا وفرنسا تعهدت فيها الاولى
بأنها لا تنوى تغيير الحالة السياسية فى مصر وتعهدت الثانية بأنها لا تعرق عمل
انجلترا فى البلاد لا بطلب تجديد أجل للاحتلال الانجليزى ولا بأى أمر آخر

فهل هذه الاتفاقية غيرت مركز مصر الذى شرحناه أو صبغت الاحتلال
بصبغة شرعية أو أكسبت الانجليز حقا فى مصر؟ اللهم كلا فقد قدمنا أن مركز
مصر أوجدته وضمنته الدول الاوروبية فاتحاد فرنسا وانجلترا دون غيرهما ليس
له أى تأثير وها وحدهما غير مختصتين بادخال تغيير على مركز مصر ولا تملك
هذا الحق كما قال الميسو فريسينيه (١)

على أن علماء القانون الدولى يقررون من جهة أخرى أن هذه الاتفاقية فى
ذاتها وبفرض أن لها تأثيراً دولياً فهى لا تكسب الاحتلال صفة شرعية لان
تعهد فرنسا فيها مقصور على عدم عرقلة أعمال انجلترا فى مصر ولم يتناول الاعتراف
بشرعية بقلها فى هذه البلاد

قال الاستاذ دسبانيه « ان فرنسا باتفاقها مع انجلترا فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤
لم توافق ولم تصدق على المركز الواقعى الذى أوجدته انجلترا لنفسها فى مصر لان
هذه الموافقة وذلك التصديق لا يمكن أن يكونا الا باتفاق جديد بين جميع

(١) المسألة المصرية للميسو فويسينييه ص ٢٩٤

الدول التي اشتركت في حوادث ١٨٤١ — ١٨٤١ أن فرنسا وافقت فقط على شيء واحد وهو أن لا تضع العراقيل في سبيل ادارة مصر بواسطة إنجلترا تلك الادارة التي ليست لها الا صبغة وقتية والتي لم تتحول الى مركز شرعى صحيح مقبول (١)

وفضلا عن ذلك فقد قرر الرئيس ولسن مبدأ عادلا أتينا عليه في أول هذا البحث وقد وافق المتحاربون على هذا المبدأ في مكاتباتهم التي ضمنوها اقرارهم لمبادئ الرئيس كلها ونحن نشير هنا الى قول الرئيس ولسن :-
« ان الشعوب لا تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولي أو باتفاق بين متنافسين وأعداء »

وقضارى القول ان اتفاق فرنسا وإنجلترا بعيد عن ان يؤثر اقل تأثير في عدم شرعية الاحتلال . والمسألة المصرية لا تزال حيث كانت من قبل ومركز مصر لم يطرأ عليه اى تغيير

قناة السويس وحرية البحار

تقررت حيدة قناة السويس بمعاهدة دولية في ١٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ وجعل الرئيس ولسن في مقدمة مبادئه حرية الملاحة في البحار في وقت السلم والحرب ولا ريب ان بقاء دولة قوية كالدولة الانجليزية على ضفاف القناة مما يجعل هذه الحيدة مهددة كما يجعل حرية الملاحة غير مضمونة ولقد سبق لإنجلترا أن منعت الملاحة في قناة السويس في أثناء الفتنة العراقية يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ فاحتج المسيو دلسبس اذ ذلك على هذا العمل ومما يؤيد رأينا قول المسيو فريسينيه (مادمت الجنود الانجليزية محتلة مصر فالنصوص الضامنة لحرية الملاحة في القناة مدة الحرب ستكون لها قيمة ضئيلة من الوجهة العملية) (٢)

(١) القانون الدولي العام للأستاذ دسبانيه ص ١٦٦

(٢) المسألة المصرية لفريسينيه ص ٤١٣

وقال المسيو نو توفتش في الفصل الذي كتبه عن قناة السويس بمؤلفه (أوروبا
ومصر) عند ما تكلم على معاهدة ١٨٨٨ (ماذا يكون تأثير قطعة الورق التي
كتبت فيها هذه المعاهدة اذا شعرت إنجلترا المتسلطة على أرض مصر ومرافئ
الاسكندرية ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية بحاجتها الى اغلاق
القناة في وجه جميع السفن او اذا رأت ضرورة اغراق مراكب اعدائها وهي
تشق المياه المصرية)

وقال أيضا ان الانجليز يحتلوا القناة احتلالا حرييا ومن أجل ذلك فهم ينظرون
الى معاهدة ١٨٨٨ بكل سكيننة واطمئنان وبعد أن وقع مندوبو الدول عليها
اعترف السياسيون أنهم فعلوا أمراً لا فائدة فيه واذا كانت هناك معاهدة ابرمت
بقصد أن تحرق احكامها وتنتهك حرمتها فلا بد أن تكون هذه ولا سيما في
وقت الحرب (١)

فهذه الأقوال والأراء تعزز قضيتنا لانها تكسبنا دعامة أخرى ترتكز
عليها للمطالبة باستقلال بلادنا وجلاء الأنجليز عنها احتراماً لحيدة القناة وتحقيقاً
لمبدأ حرية الملاحة في البحار



عذالة المطالب المصرية

وجملة القول ان قضيتنا واضحة ظاهرة لا يكاد يبحثها المنصف حتى يحكم لنا
بطلبنا اذ ليس استقلال مصر في مصلحتنا وحدنا بل هو في مصلحة جميع الامم
هو ضمانه من ضمانات التوازن الدولي . هو قاعدة من قواعد السلام في العالم
واننا نردد مع المسيو فريسينية رئيس الوزارة الفرنسية قوله (ان هالك مبدأ
من مبادئ السياسة الاوروبية لا يطرأ عليه تغيير وهو ان مصر لا يجوز أن
تملكها دولة من الدول العظمى لان احتلالها يحول امتيازات من شأنها اختلال

التوازن بين الممالك واذا كانت مصر في يد دولة أجنبية فأنها تهدد مصالح الجميع والحل الذى يترتب على هذا المبدأ انما هو جعل مصر على الحياد المضمون بالاتحاد الاوربي (١)

على أنه يمكننا أن نبدل هذه العبارة بجعل الحل (استقلال مصر المضمون بجمعية الامم)

هذا وان من يراجع المكاتبات السياسية التى دارت بين فرنسا وانجلترا فى صدد المسألة المصرية يجد ان الانجليز كانوا قد اقترحوا نفس الاقتراح الذى ارتآه المسيو فريسينيه فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ أرسل اللورد جرنفيل مذكرة الى المسيو وادنجتن سفير فرنسا فى لندره وقتئذ خصص القسم الثالث منها بالتعهد بأن يقترح على الدول والباب العالى جعل مصر من البلاد المحايدة على قاعدة المبادئ المطبقة فى بلجيكا وقد وافقت فرنسا على هذا الاقتراح وصرحت بقبولها فى رد المسيو وادنجتن بمذكرته التى أرسلها للورد جرنفيل يوم ١٧ يونيه سنة ١٨٨٤ ففكرة استقلال مصر وجلاء الانجليز عنها كانت محتمة فى رؤوس رجال الحكومة الانجليزية فلماذا لا ينفذونها الان ولا سيما ان فى تنفيذها احتراماً لمواثيقهم وعهودهم وتأيداً لمبدأ حرية الشعوب ذلك المبدأ الذى اخذت جميع الدول تنادى به الان

النتيجة

حيث أن الاحتلال الانجليزى لمصر غير شرعى لمنافاته لمعاهدات الدولية والقرمانات التى صدقت عليها الدول وقد صرح رجال الحكومة الانجليزية فى كثير من المواقف الرسمية وغيرها بأنهم لا ينوون البقاء فى مصر وان زمن الجلاء حان من عهد بعيد. وحيث ان الدول احتجت على هذا الاحتلال مرات عديدة

وحيث ان الامة المصرية لم ترض بهذا الاحتلال بل رفعت صوتها في كل وقت وفي كل مكان طالبة الجلاء والاستقلال

وحيث اننا كنا متمتعين قبل الاحتلال بالاستقلال الداخلى المضمون من الدول بمعاودة لندره الموقع عليها فى سنة ١٨٤٠ والتى لم يطرأ عليها اى تغيير من الوجهة الدولية

وحيث ان هذا الاستقلال الداخلى وحده بالرغم من اتساع دائرته لم يعد كافيا لنا ولا محققا لآمالنا الوطنية اذ نحن امة يزيد عدد سكانها عن ستة عشر مليوناً من عنصر واحد لهم قومية معاومة ولغة واحدة وثروة كبيرة فنحن جديرون بالاستقلال التام ويجب ان تتمتع بما تتمتع به بقية الشعوب الاخرى

وحيث ان السودان غير منفصل عن مصر بمقتضى المعاهدات والفرمانات فضلا عن ان بين البلدين روابط عديدة تجعل حياتهما متوقفة على اتحادهما كما ان كل حيولة بينهما تهددهما بخاطر جسيم

وحيث أن السودان لم يكن أرضاً مباحة في أى وقت من الاوقات وان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلة قانوناً

وحيث ان مبادئ الرئيس ولسن تقضى بأن الشعوب لا تحكم ولا تساد الا بمحض ارادتها وان الأمم الضعيفة لها حق فى البقاء حرة كالأمم القوية وقد صرحت الدول المتحاربة كلها بأنها موافقة على هذه المبادئ واصبح من الواجب علينا اعلان ما نرتئيه فى مصير بلادنا ليكون هذا المصير موافقا لرغبات الامة وحيث ان للاجانب فى مصر مصالح مالية وقضائية يجب احترامها فنحن نتعهد بالمحافظة عليها بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال الذى ننشده (١)

(١) اقترحنا وقتئذ للمحافظة على مصالح الاجانب بقاء صندوق الدين بسلطته المخولة اليه بمقتضى دكريتو ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ وبقاء المحاكم المختلطة مع توسيع اختصاصها بالنظر فى الجنج والجنائيات التى تقع من الاجانب والعمل بقانون رقم ١٧ سنة ١٩١١ فيما يتعلق بسريان القوانين على الاجانب

وحيث ان قناة السويس يجب ان تكون حرة دائماً ومفتوحة في اوقات الحرب كما في زمن السلم لمرور جميع السفن بخربة الملاحة فيها تعنى الدول كلها وهى من المسائل التى ستكون فى مقدمة ما ينظره مؤتمر الصلح العام ويسرى على قناتنا ما يسرى على غيرها من البواغيز صناعية كانت او طبيعية وللمؤتمر ان يكتفى بجعل الحكومة المصرية تتولى امر المحافظة على حرية الملاحة فى قناة السويس مع تكليف وكلاء الدول بمراقبة تنفيذ ذلك كما ان له ان يعين لجنة دولية خاصة للقيام بهذه الوظيفة والذي يعيننا فى هذه المسألة ان لا يترك امر المراقبة لدولة او دولتين فقد قدمنا ان تسلط دولة اجنبية على قناة السويس يجعل حرية الملاحة فيها مهددة بالخطر .

وأخيراً حيث ان قرب انعقاد مؤتمر الصلح العام يقضى برفع صوت المصريين مطالبين بحقوقهم العادلة وفاقاً لمبدأ الرئيس ولسن الذي يقرر ان لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم ان تنادى بالأغراض التى تصبو اليها

فلذلك

نرفع اصواتنا مطالبين بجلاء الانجليز عن بلادنا واستقلال مصر والسودان استقلالاً تاماً مع احترام حيده قناة السويس والمحافظة على ما للاجانب من المصالح المالية والقضائية بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال .

وهذا الصوت المرفوع للمدالبة بالاستقلال التام يعبر عن رأى الأمة المصرية بأسرها وينطق بأهاتها ومدابها الوطنية وان فى استطاعة أعضاء مؤتمر الصلح العام ان يثبتوا هذه الحقيقة لو قرروا اخذ رأى الأمة بطريقة حرة بعد ان رفع الاحكام العرفية وتطابق حرية الصحافة وحرية الاجتماع من القيود التى قيدت بها قبل الحرب وبعد لشوبها فهناك يتحقق العالم بالادلة المحسوسة والبراهين الدامغة ان هذه الامم المصرية بالافارقة بين الاديان والمعتقدات والمذاهب بجمعة على المطالبة بالاستقلال التام والحقبة ١٠٦١ تمسبها ١٨٦ متى الامضاء (الامضاء) من قبل رعايا قناصة القاهرة فى ١١٦١ تمسبها ٧١ حق

فهرست الكتاب

صفحة

٣ مقدمة الكتاب

بعد تسعة و ثلاثين عاما

٦ ذكري ضرب الاسكندرية

كلمة عن هذه الذكري ٦ - السياسة الانجليزية ومذبحة الاسكندرية
٧ - مؤتمر الاستانة ٨ - بلاغ الاميرال سيمور ٩ - رد الحكومة
المصرية - ١٠

١١ حوادث ضرب الاسكندرية

١٦ كيف تخلصت السياسة الانجليزية من خصومها

سياسة فرنسا في المسألة المصرية ١٧ - التخلص من فرنسا ٢٠ -
التخلص من ايطاليا ٢٤ - التخلص من تركيا ٢٦ - التخلص من
المؤتمر ٣١ - صوت مصر ٣٢

مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية

٣٣ أولا - مفاوضات سنة ١٨٨٤ :

تحديد موعد الجلاء ٣٥ - اقتراح حيدة مصر ٣٥ - عقد مؤتمر
لندن ٣٧ - استئناف المفاوضات وتوقيع اتفاقية لندن ٣٨

٤٠ - ثانيا - مفاوضات درومند وولف

أغراض الانجليز من المفاوضات ٤٠ - وزارة سالسبورى ٤١ - تعيين درومند وولف ٤٢ - تدخل فرنسا وتهرب إنجلترا ٤٢ - سفر وولف الى الاستانة ٤٣ - اتفاقية ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥ : ٤٤ - تعيين الغازى مختار باشا ٤٥ - ملاحظات على اتفاقية ٢٤ اكتوبر ٤٥ - تدخل فرنسا ٤٧ - مفاوضات القاهرة ٤٧ - سقوط وزارة سالسبورى ٥٠ - سقوط جلادستون ووقف المفاوضات ٥١ - مقارنة بين الماضى والحاضر: اللورد سالسبورى سنة ١٨٨٧ واللورد ملتر سنة ١٩٢٠ : ٥٣ - مذكرة سالسبورى عن مسألة الجلاء ٥٥ - مفاوضات الاستانة ٥٨ - اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ : ٦١ - المادة الخامسة وما جرى بشأنها ٦٣ - المعارضة فى الاتفاقية ٦٥ - موقف فرنسا وروسيا حيال الاتفاقية ٦٧ - موقف السلطان عبد الحميد ٧١ - اشتداد فرنسا فى الاحتجاج ونشر مستند سرى ٧٢ - قطع المفاوضات ٧٤ - ملاحظات عامة على مفاوضات درومند وولف ٧٥ - مركز إنجلترا فى مصر واتفاقية الاستانة ٧٦ - موقف فرنسا حيال المفاوضات ٧٩ - خطأ فرنسا ٨٢ - بعد قطع المفاوضات ٨٣

٨٤ - ثالثا - مفاوضات قناة السويس

سياسة الانجليز حيال القناة ٨٤ - محاربة إنجلترا للمشروع ونزاعها مع دى لسبس ٨٥ - حصة إنجلترا فى أسهم القناة ٨٨ - فشل إنجلترا فى محاربة المشروع ٨٩ - تبدل السياسة الانجليزية ٩٠ - محاولة الانجليز وضع يدهم على القناة ٩١ - ابتياع إنجلترا أسهم مصر وما دار بشأن هذه الصفقة ٩٢ - أموال مصر فى القناة وأسباب خسارتها وتقدير هذه الخسارة ٩٧ - مشترى الاسهم المصرية عمل سياسى ١٠٣ - حيدة قناة السويس ١٠٤ - مساعى إنجلترا وحيدة القناة ١٠٥ - إنجلترا تحرق حيدة القناة ١٠٨ - منشور جرنقىل ١٠٩ - مفاوضات سنة ١٨٨٤ : ١١٠ - تأليف لجنة دولية لوضع نظام القناة ١١٠ - ممانعة الانجليز فى مفاوضات

قناة السويس ١١١ - أول اجتماع للجنة وتبادل المشروعات ١١٥ - تأجيل اجتماعات اللجنة وكتاب فريسنيه عن مباطلة إنجلترا ١١٦ - اتفاق الاستانة ١١٩ - تحفظ إنجلترا ١١٩ - الموافقة النهائية على اتفاقية الاستانة ١٢٣ - هل الاتفاقية تكفل حيدة القناة ١٢٤ - هل للاتفاقية قيمة من الوجهة العملية ١٢٥

١٢٧ رابعاً - مفاوضات سبوتلر

طلب تحويل الدين الممتاز سنة ١٨٨٩ : ١٢٧ - موقف فرنسا ومطالبتها بالجلاء ١٢٨ - رد سالسبورى ١٢٩ - المناقشة فى البرلمان الفرنسى ١٣٠ - حملة الصحف الانجليزية واحتفاظ فرنسا بموقفها ١٣١ - سقوط الوزارة الفرنسية وتغيير المسيو سبوتلر ١٣٢ - انتهاء المفاوضات وتحويل الدين ١٣٤

١٣٦ خامساً مفاوضات ١٨٩٠ - ١٨٩٢

الحكومة التركية تحاول فتح المسألة المصرية ١٣٦ - تمسك إنجلترا باتفاقية وولف ١٣٦ - انقطاع المفاوضات أكثر من عامين ١٣٧ - محاولة فتح المفاوضات سنة ١٨٩٢ : ١٣٨ - السياسة الانجليزية فى عهد توفيق وعباس ١٤٣ - وقف المفاوضات مع الانجليز على أثر خلافهم مع الخديوى عباس الثانى ١٤٥ - تفصيل الخلاف بينهما ١٤٥ - كيف حلت الازمة ١٤٩ - تأثير هذه الحادثة ١٤٩ - موقف فرنسا فى هذا الحادث ١٥١

١٥٤ سادساً - مفاوضات فاشودة والسودان

من الذى حرك مسألة فاشودة ١٥٤ - تردد السياسة الفرنسية وتسوينها ١٥٦ - بدء العمل ١٥٨ - مذكرة مونتيبي عن السودان وسياسة الانجليز حياله ١٥٩ - مساعى إنجلترا فى تقسيم السودان ١٦٢ - اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ وبطلانها ١٦٥ - حدود السودان الحقيقية ١٦٦ - احتجاج الباب العالى على الاتفاقية ١٦٨ - الاستياء فى مجلس نواب فرنسا ١٦٩ - سفر القومندان مونتيبي ١٧٣ - المفاوضات مع حكومة الكونغو ١٧٣ - اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ : ١٧٤ - استدعاء مونتيبي ثم ارسال بعثة

أخرى ١٧٦ - المماوضات بين إنجلترا وفرنسا على المسائل الافريقية ورأى
هانوتوفى المفاوضات الانجليزية ١٧٨ - وقف المفاوضات واستئناف المشادة
بين الدولتين ١٨٢ - تنازع فرنسا وإنجلترا على النيل الأعلى ١٨٤ - حملة
السودان واعتراض فرنسا ١٨٧ - ارسال حملة مرشان ١٩٠ - مرشان في
فاشودة ١٩٣ - مقابلة كتشير و مرشان ١٩٤ - اشتداد الخلاف بين
فرنسا وإنجلترا ١٩٥ - تسليم فرنسا ١٩٧ - لماذا فشلت فرنسا في حادثة
فاشودة ١٩٨ - خطأ دلكاسيه وعدم استعداد فرنسا ٢٠٠ - موقف
روسيا والمانيا ٢٠٢ - سياسة الانجليز حيال السودان ٢٠٣ - اتفاقية ١٩
يناير سنة ١٨٩٩ : ٢٠٧ - اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ : ٢٠٨

٢١٠ سابعا - مفاوضات واتفاق سنة ١٩٠٤

أصل الاتفاق الودى ٢١٠ - توقيع الاتفاق في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ : ٢١١ -
الملحق المالى للاتفاق ٢١٤ - حديث المسيو دلكاسيه ٢١٦ - تاغراف لانسدون
٢١٧ - الرأى العام الفرنسى ٢١٨ - مصر والاتفاق الودى ٢١٩ - فرنسا
ومصر قبل وبعد اتفاق سنة ١٩٠٤ : ٢٢٠

٢٢٥ ثامنا - حادثة طابه والمفاوضة بشملها

تركيا تفتح المسألة المصرية ٢٢٥ - احتلال طابه ٢٢٥ - المفاوضات بشأن
ذلك ٢٢٦ - اشتداد الازمة وحلها ٢٢٧ - موقف الدول في هذه الحادثة ٢٢٨

الخاتمة

مصر تفتح مسائلها بنفسها - ٢٣١

ملحق

مذكرة سياسية عن المسألة المصرية

(ومطالب المصريين الوطنية)

- مبادئ الرئيس ونسن ٢٣٣ - المسألة المصرية ٢٣٤ - كيف وقع الاحتلال
- الانجليزي ٢٣٧ - احتلال إنجلترا لمصر غير شرعي ٢٣٩ - تصريجات
- الانجليز باحترام استقلال مصر ٢٤٣ - السودان المصري وملحقاته ٢٥٢
- اتفاقية ١٨٩٩ : ٢٥٤ - ماذا جنته مصر من الشركة ٢٥٥ - اتفاقية سنة ١٩٠٤
- ٢٥٩ - قناة السويس وحرية البحار ٢٦٠ - عدالة المطالب المصرية ٢٦١

النتيجة ٢٦٢



اصلاح الاخطاء المطبعية

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
يذهبون الى ان	يذهبون الى	١٨	١٨
لايرمى الى	لايرمى الا	٩	٢٣
يدعون	تدعى	٢	٢٩
سبل	سيل	٩	٣٢
اذ لا يخفى	اذاً لا يخفى	١٣	٣٦
اقتصرت	انتصرت	٥	٣٩
تأييد	تأييد	٨	٤٠
٣٠ يناير	٣٠ أغسطس	٨	٥٠
قد يضر بها	قد يظهر بها	٩	٧٣
اليها	اليه	١٨	٧٤
قامت بها	قام بها	٦	٩٥
لا ارى اية مزية	لا ارى أن مزية	١٢	١٢٣
لمشورات انجلترا	لمنشورات انجلترا	٦	١٤١
لهذا الاخلاء	لهذا	٩	١٦٣
هنة ١٨٨٨	سنة ١٨٧٨	١٦	١٦٣
بحيرة	بحيرت وبحيرت	١٣ و ٧	١٦٧
ان تكون حدا للحكومة	ان تكون لحكومة	٣	١٦٨
الكونغو (وعلى ذلك	الكونغو		
تحدف كلمة « حدا »			
الموجودة في آخر السطر			
(الرابع)			

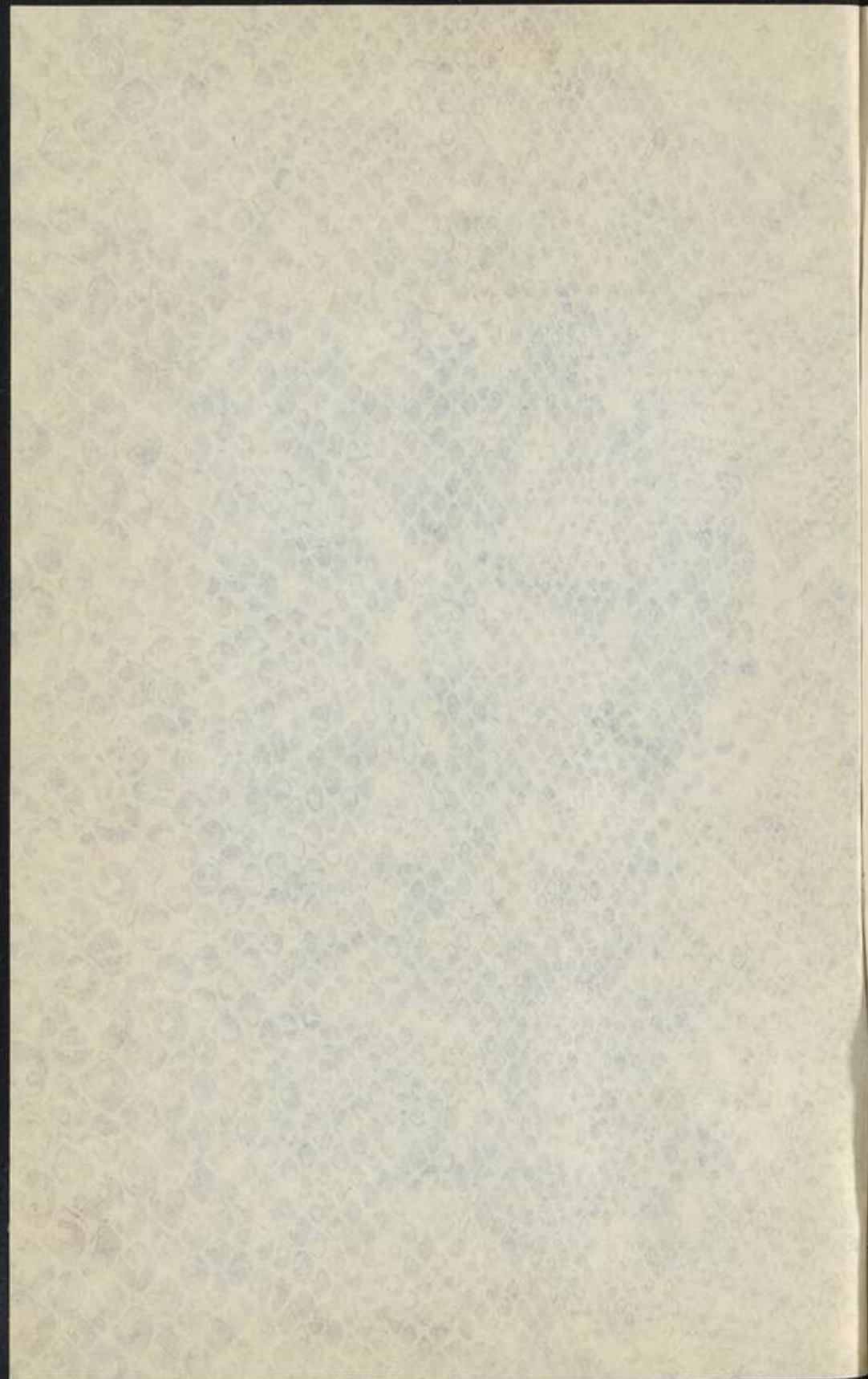
الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
١٩٤	١٨	تعتبر	يعتبر
٢٠١	٨	اشعار النار	اشعال النار
٢٠٦	١٩	بحيرت	بحيرة
٢١٩	٤	الاستيلاء	الاستياء
٢٢٢	١١	مركزها	مركزنا
٢٤٥	٥	١١ يونيه	١١ يوليه
٢٥٦	٧	أقصى وقت	أقصر وقت

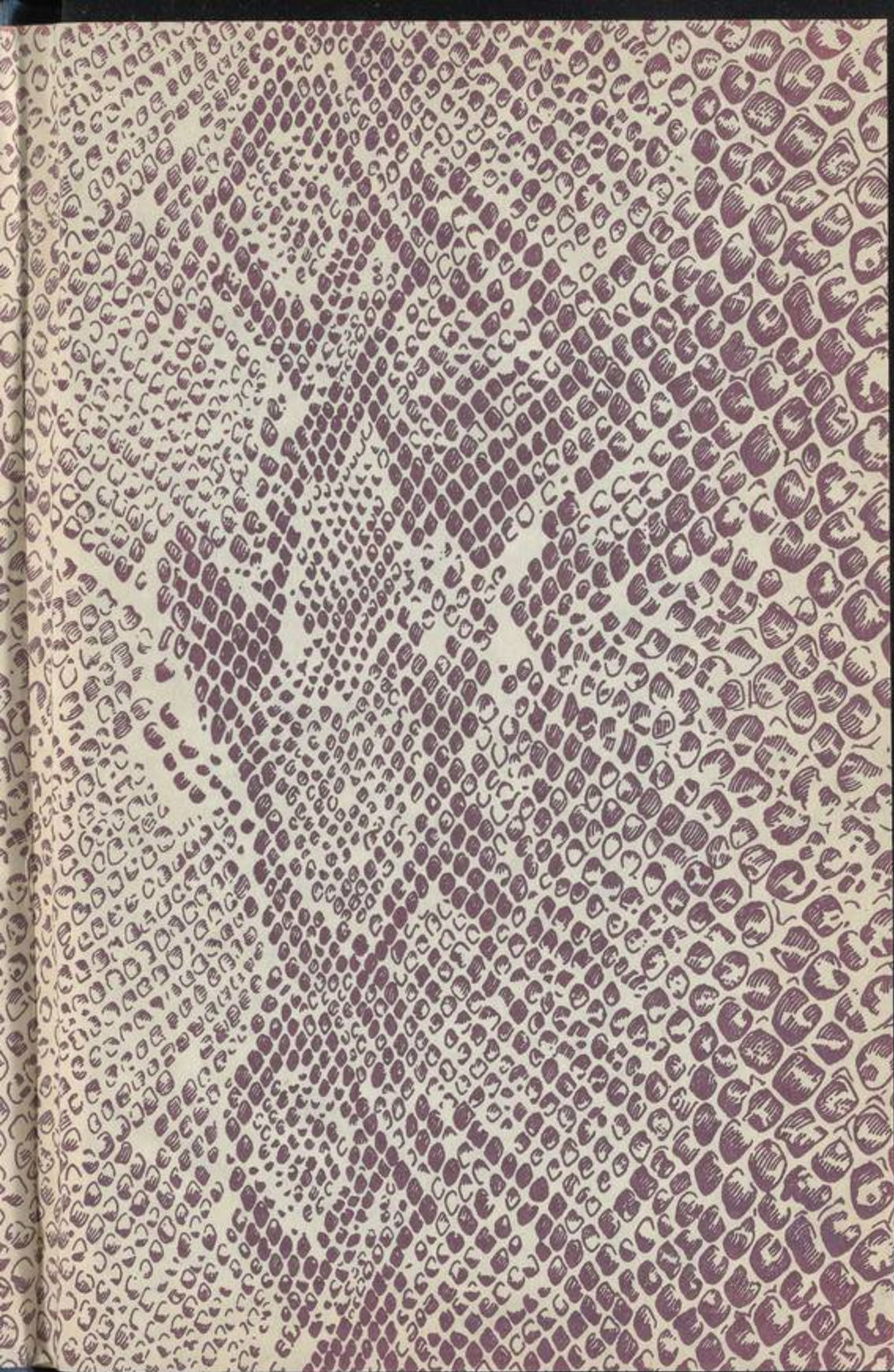
وقد سقطت نقط من احرف بعض كلمات قليلة ولكنها لا تحتاج لتثنيه لان
القارئ يتداركها لاول وهلة



رقم	تاریخ	موضوع	ملاحظات
۱۰۰	۱
۱۰۱	۲
۱۰۲	۳
۱۰۳	۴
۱۰۴	۵
۱۰۵	۶
۱۰۶	۷
۱۰۷	۸
۱۰۸	۹
۱۰۹	۱۰
۱۱۰	۱۱
۱۱۱	۱۲
۱۱۲	۱۳
۱۱۳	۱۴
۱۱۴	۱۵
۱۱۵	۱۶
۱۱۶	۱۷
۱۱۷	۱۸
۱۱۸	۱۹
۱۱۹	۲۰
۱۲۰	۲۱
۱۲۱	۲۲
۱۲۲	۲۳
۱۲۳	۲۴
۱۲۴	۲۵
۱۲۵	۲۶
۱۲۶	۲۷
۱۲۷	۲۸
۱۲۸	۲۹
۱۲۹	۳۰
۱۳۰	۳۱
۱۳۱	۳۲
۱۳۲	۳۳
۱۳۳	۳۴
۱۳۴	۳۵
۱۳۵	۳۶
۱۳۶	۳۷
۱۳۷	۳۸
۱۳۸	۳۹
۱۳۹	۴۰
۱۴۰	۴۱
۱۴۱	۴۲
۱۴۲	۴۳
۱۴۳	۴۴
۱۴۴	۴۵
۱۴۵	۴۶
۱۴۶	۴۷
۱۴۷	۴۸
۱۴۸	۴۹
۱۴۹	۵۰
۱۵۰	۵۱
۱۵۱	۵۲
۱۵۲	۵۳
۱۵۳	۵۴
۱۵۴	۵۵
۱۵۵	۵۶
۱۵۶	۵۷
۱۵۷	۵۸
۱۵۸	۵۹
۱۵۹	۶۰
۱۶۰	۶۱
۱۶۱	۶۲
۱۶۲	۶۳
۱۶۳	۶۴
۱۶۴	۶۵
۱۶۵	۶۶
۱۶۶	۶۷
۱۶۷	۶۸
۱۶۸	۶۹
۱۶۹	۷۰
۱۷۰	۷۱
۱۷۱	۷۲
۱۷۲	۷۳
۱۷۳	۷۴
۱۷۴	۷۵
۱۷۵	۷۶
۱۷۶	۷۷
۱۷۷	۷۸
۱۷۸	۷۹
۱۷۹	۸۰
۱۸۰	۸۱
۱۸۱	۸۲
۱۸۲	۸۳
۱۸۳	۸۴
۱۸۴	۸۵
۱۸۵	۸۶
۱۸۶	۸۷
۱۸۷	۸۸
۱۸۸	۸۹
۱۸۹	۹۰
۱۹۰	۹۱
۱۹۱	۹۲
۱۹۲	۹۳
۱۹۳	۹۴
۱۹۴	۹۵
۱۹۵	۹۶
۱۹۶	۹۷
۱۹۷	۹۸
۱۹۸	۹۹
۱۹۹	۱۰۰

لا هیئت و انتظامی است که در این روزها در این شهر مشاهده می شود
 و این را می توان از این جهت دانست که





DT
82.5
.G7
R3

R 1 6 1969

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU52870405

DT82.5; G7 R3

Mufawadat al-Ingiliz